

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي
التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل/نيسان 2020

كيف يمكن للشفافية أن تفيّد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل/نيسان 2020

كيف يمكن للشفافية أن تفيد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تعبر النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة عن وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة فيه. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبيّنة في أي خريطة في هذا العمل أي حكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظ على نحوٍ محدد وصریح.

الحقوق والأذون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، (CC BY 3.0 IGO): <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ هذا العمل أو توزيعه أو نقله أو تعديله، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف—يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: رباح أرزقي، ودانييل ليدرمان، وأماني أبو حرب، ونيللي الملاخ، وريتشل يوتينج فان، وأصف إسلام، وها نجوين، ومروان زويدي. 2020. "كيف يمكن للشفافية أن تفيد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا." التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أبريل/نيسان)، واشنطن العاصمة: World Bank. Doi: 10.1596/978-1-4648-1561-4.

الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمات—إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل لصاحبه: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة التي قمت أنت بها.

التعديلات—إذا قمت بتعديل هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا تعديل لعمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في التعديل تقع مسؤوليتها الحصرية على عاتق كاتب أو كُتاب التعديل، وهي غير معتمدة من البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث—لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group، 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA; e-mail: pubrights@worldbank.org.

جدول المحتويات

iv	شكر وتقدير
v	الاختصارات
vi	تمهيد
4	الفصل الأول الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط
4	1-1 تفشي فيروس كورونا المستجد
6	2-1 انهيار أسعار النفط
8	3-1 نحو ترتيب الاستجابات على صعيد السياسات للصدمة المزدوجة
9	4-1 قياس آثار الصدمة المزدوجة
14	5-1 متلازمة الدخل المنخفض المزممة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
15	6-1 تعزيز الشفافية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يسرع وتيرة النمو
20	الفصل الثاني: الاختلالات الخارجية، واستدامة المالية العامة، وشفافية البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
20	1-2 استدامة أرصدة المعاملات الجارية
23	2-2 استدامة المالية العامة: الافتقار إلى الشفافية يعوق طرق التحليل الحالية
27	الفصل الثالث: فجوات البيانات، والتعريفات، وقياس نواتج أسواق العمل
27	1-3 قياس البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
33	2-3 مشاركة الإناث في القوى العاملة: قضية أجيال
38	3-3 حساب "الحلقة المفقودة": قياس القطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
39	4-3 الصراع ومشاركة الإناث في القوة العاملة
41	الفصل الرابع. موجز النتائج
42	المراجع
44	الملاحق
44	الملحق (أ): تقدير العلاقة بين القدرات الإحصائية والنمو الاقتصادي
46	الملحق ب: نموذج المعاملات الجارية الذي طرحه رئيس الخبراء الاقتصاديين بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
50	الملحق (ج): استدامة المالية العامة

قائمة الأشكال

الفصل الأول: الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط

- 6 الشكل 1-1 صدمات العرض والطلب السلبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6 الشكل 2-1 توقعات الطلب العالمي على النفط في عام 2020
7 الشكل 3-1 سعر خام برنت والعقود الآجلة
7 الشكل 4-1 حسابات تقريبية لتأثير انهيار أسعار النفط على الدخل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
12 الشكل 5-1 تخفيضات النمو، والانكشاف على تصدير النفط ومؤشر الأمن الصحي العالمي
13 الشكل 6-1 تقديرات غير ثابتة لتكلفة الأزمة - تغيرات في توقعات البنك الدولي بشأن النمو
14 الشكل 7-1 متلازمة الدخل المنخفض المزممة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
17 الشكل 8-1 التنمية الإقليمية والقدرات الإحصائية
18 الشكل 9-1 مؤشر القدرات الإحصائية في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الفصل الثاني: الاختلالات الخارجية، واستدامة المالية العامة، وشفافية البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- 20 الشكل 1-2 أرصدة حسابات المعاملات الجارية غير المفسرة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
22 الشكل 2-2 العلاقة بين أرصدة المالية العامة الأولية والديون السابقة - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبقية العالم منذ عام 1990
26

الفصل الثالث: فجوات البيانات، والتعريفات، وقياس نواتج أسواق العمل

- 27 الشكل 1-3 معدلات البطالة حسب المناطق الحضرية والريفية
32 الشكل 2-3 معدلات البطالة حسب التعليم
32 الشكل 3-3 معدلات البطالة حسب الفئات العمرية
33 الشكل 4-3 معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل
33 الشكل 5-3 مشاركة الإناث المتوقعة في قوة العمل في مصر حسب الفئات العمرية
34 الشكل 6-3 معدلات مشاركة الإناث المتوقعة في القوى العاملة حسب الفئات العمرية (قاعدة البيانات العالمية الجزئية)
34 الشكل 7-3 التحصيل التعليمي للمرأة حسب المجموعات العمرية
36 الشكل 8-3 معدلات المشاركة في قوة العمل في الولايات المتحدة منذ عام 1890
39 الشكل 9-3 المشاركة في قوة العمل في اليمن، 1990-2019
39

الفصل الرابع. موجز النتائج

قائمة الجداول

	الفصل الأول الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط
9	الجدول 1-1. الانحراف المعياري لتوقعات القطاع الخاص لنمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2020 في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
10	الجدول 2-1. توقعات غير مؤكدة: توقعات البنك الدولي للنمو ورصيد حساب المعاملات الجارية ورصيد الموازنة
11	الجدول 3-1. تغيير تقديرات تكلفة الأزمة: توقعات البنك الدولي للنمو بالنسبة إلى أكتوبر/تشرين الأول 2019
	الفصل الثاني: الاختلالات الخارجية، واستدامة المالية العامة، وشفافية البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
24	الجدول 1-2. الأرصدة المالية الهيكلية الأولية مقابل الأرصدة المالية الأولية التي تحقق الاستقرار في الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2018 و 2019
26	الجدول 2-2. الإبلاغ عن الديون في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الفصل الثالث: فجوات البيانات، والتعريفات، وقياس نواتج أسواق العمل
27	الجدول 1-3. تعريفات التشغيل والبطالة من الولايات المتحدة (المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل)، وفرنسا (المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية)، ومنظمة العمل الدولية
28	الجدول 2-3. الاتساق بين تعريفات التشغيل والبطالة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
29	الجدول 3-3. تعريفات التشغيل والبطالة
30	الجدول 4-3. معدلات البطالة في مصر عام 2018
30	الجدول 5-3. معدلات البطالة في الأردن عام 2016
31	الجدول 6-3. معدلات البطالة في تونس عام 2014
37	الجدول 7-3. تحليل الفجوة في معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة بين الفئتين الأصغر والأكبر
38	الجدول 8-3. العمالة غير الرسمية في مصر، والأردن وتونس
	الملحق (أ): تقدير العلاقة بين القدرات الإحصائية والنمو الاقتصادي
45	الجدول 1أ: الفاقد في الاقتصاد الكلي الناجمة عن انخفاض مؤشر القدرات الإحصائية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2005-2018)
45	الجدول 2أ: تعاريف مؤشر القدرات الإحصائية
	الملحق ب: نموذج المعاملات الجارية الذي طرحه رئيس الخبراء الاقتصاديين بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
47	الجدول ب1. ملخص الإحصائيات
49	الجدول ب2. نموذج مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتقديرات المحركات الأساسية لأرصدة المعاملات الجارية
	الملحق (ج): استدامة المالية العامة
52	الجدول ج1: العلاقة بين رصيد المالية العامة الأولي والدين

قائمة الإطارات

	الفصل الأول الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط
16	الإطار 1-1. مؤشر الشفافية والقدرات الإحصائية
	الفصل الثالث: فجوات البيانات، والتعريفات، وقياس نواتج أسواق العمل
35	الإطار 1-3. قاعدة البنك الدولي للبيانات العالمية الجزئية وبيانات الأسر في سبعة بلدان بالمنطقة

شكر وتقدير

تقرير التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمجموعة البنك الدولي. أعد التقرير رباح أرزقي (رئيس الخبراء الاقتصاديين بالمنطقة)، ودانييل ليدرمان (نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين، ورئيس الفريق)، ونبلي الملاح، وأصف إسلام، وأماني أبو حرب، وريتشل يوتينج فان، وها مينه نجوين، ومروان زويدي.

تلقى الفريق ملاحظات وتعقيبات قيّمة على النتائج الأولية التي ظهرت في الفصلين الثاني والثالث من خبراء الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي - بما في ذلك كيفين كاري وإريك لو بورني (المديران بقطاع الممارسات العالمية) وخالد الحمود، وسارة النشار، وسونا فارما، وبيدي سيليكو، ودامر كوسيتش وسام حراك، وماجد كاظمي، وداليا القاضي، وناوكو سي. كوجو، ووائل منصور، وأشواق ناطق مسيح، وخالد المسناوي، ومامادو نديون، وهارون أوندر، وسعدية رفقات، وعبد الله سي، وهدي يوسف، وغيرهم من المشاركين في ورشة عمل فنية عقدت في 21 يناير/كانون الثاني 2020 في واشنطن، تلحق الفريق في وقت لاحق ملاحظات قيّمة من أمة العليم السوسوه (استشاري أول، مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين، البنك الدولي)، وروبرت بو جودة (نيابة عن خبراء البنك الدولي من مكتبنا في القاهرة)، وبشكل خاص يوهانس هوجيفين (مدير بقطاع الممارسات العالمية) الذي قدم أبحاثاً أكاديمية عن العلاقة بين شفافية البيانات ونواتج التنمية.

كما يشكر الفريق ناجي بن حسين (المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) على ملاحظاته على النماذج الاقتصادية القياسية الواردة في هذا التقرير، وأنا بيردي (مديرة الإستراتيجية والعمليات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) لتشجيعنا على توضيح العلاقة بين الشفافية من جهة وضعف نواتج المالية العامة وسوق العمل من ناحية أخرى، وفريد بلحاج (نائب الرئيس لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) لتحفيز الفريق على تحديد التكلفة الاقتصادية المحتملة لانعدام الشفافية. طالب مدير المكاتب بالبنك الدولي جيسكو هنتشل، وكاثان شانكار، ومارينا ويس بعرض تحليلات أعمق وأوسع لدور الشفافية في التنمية وعمليات البنك الدولي. كما يعرب المؤلفون عن تقديرهم العظيم لما تلقوه من ملاحظات ونقد بناء من المشاركين الآخرين في اجتماع لفريق القيادة الإقليمية للبنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي عقد في 11 مارس/آذار 2020.

ونوجه الشكر لسواتي رايتشودوري على الدعم الإداري وجيمس إل. رو جونيور على تحرير مسودة التقرير. كل التقدير للمساعدة المقدمة من وحدة الترجمة والطباعة والوسائط المتعددة من وحدة الحلول المؤسسية العالمية في البنك الدولي. أخيراً وليس آخراً، قدم كل من نيت رولينجز وأشرف السعيد وراضية عاشوري مساعدة تحريرية في العرض العام. ولولا تشجيعهم ودعمهم المستمر لكانت رسائل التقرير ستصبح أكثر غموضاً مما هي عليه. تقع مسؤولية الأخطاء والسهو على عاتق المؤلفين.

الاختصارات

مكتب إحصاءات العمل الأمريكي	BLS
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر	CAPMAS
مؤشر أسعار المستهلكين	CPI
شرق آسيا والمحيط الهادئ	EAP
المسح الوطني لاستهلاك وإنفاق الأسر المعيشية	ENCDM
مشاركة الإناث في القوة العاملة	FLFP
مجلس التعاون الخليجي	GCC
إجمالي الناتج المحلي	GDP
مؤشر الأمن الصحي العالمي	GHS
قاعدة البيانات العالمية الجزيئية	GMD
مسح الدخل والإنفاق للأسر المعيشية	HIES
الوكالة الدولية للطاقة	IEA
منظمة العمل الدولية	ILO
إحصاءات منظمة العمل الدولية	ILOSTAT
المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا	INSEE
صندوق النقد الدولي	IMF
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MNACE
تقرير عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقير	MPO
منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)	OPEC
تعادل القوة الشرائية	PPP
أهداف التنمية المستدامة	SDG
المؤسسات المملوكة للدولة	SOE
أفريقيا جنوب الصحراء	SSA
الإمارات العربية المتحدة	UAE

تمهيد

مع اجتياح فيروس كورونا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُحرم عدم اليقين والخوف قبضتهما على الشارع. ورغم لجوء المواطنين إلى حكوماتهم لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، أدت عقود من غياب الشفافية إلى انعدام الثقة وقوضت مصداقية الدولة. فيتعذر على الناس التثبت مما إذا كانت التقارير والتحديثات اليومية صحيحة. وكما وصف شخص ما ببراعة تصدي القيادة لفيروس كورونا: "عندما تفقد ثقة الناس، فحتى عندما تقول الحقيقة، لن يصدقك الناس".

وكأنما كان انتشار جائحة عالمية خلال فترة تشوبها اضطرابات اجتماعية لم يكن كافيا، فتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من أي منطقة أخرى في العالم صدمتين مختلفتين لكنهما مرتبطتان. فإلى جانب انتشار الفيروس، انهارت أسعار النفط، مما وضع ضغوطا على الدخل وحسابات المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط، وأثر بشكل غير مباشر ولكن كبير على البلدان النامية في المنطقة التي تعتمد على تحويلات العاملين في الخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات من البلدان المجاورة مرتفعة الدخل في مجلس التعاون الخليجي.

وتلتزم مجموعة البنك الدولي بتقديم يد العون للحكومات من أجل التغلب على الصدمة المزدوجة بقصد عدم ترك أي بلد وراء الركب. فأشأن صندوق تمويل طارئ لمواجهة فيروس كورونا بقيمة 14 مليار دولار، ونعمل بلا كلل لزيادة عملياتنا في وقت تتزايد فيه الاحتياجات للموارد التمويلية. وفي 25 مارس/آذار، قدمت مجموعة البنك الدولي ارتباطات إجماليها 160 مليار دولار عندما قدم ديفيد مالباس خططنا إلى مجلس المديرين التنفيذيين. وسيمول هذا عمليات المساندة على مدى الأشهر الخمسة عشر المقبلة والمصممة خصيصا لاحتياجات كل بلد، ولكن مع تركيز قوي على الحد من الفقر والتمويل القائم على السياسات وتوفير الحماية للأسر الفقيرة والبيئة. بالإضافة إلى ذلك، في 24 مارس/آذار، طلب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تخفيف عبء الديون عن أشد البلدان فقرا، وهي مناقشة تكررت في بيان الرئيس مالباس أمام مجموعة العشرين في 26 مارس/آذار.

وفي الوقت الذي تكافح فيه انتشار فيروس كورونا المستجد في جميع أنحاء العالم، من الواضح أن السياسات التي تهدف لاحتواء انتشاره والتخفيف من تأثيره على أنظمة الصحة العامة، مثل إغلاق أجزاء كبيرة من الاقتصاد، يترتب عليها ركود في الأجل القصير على الأقل إضافة إلى تداعيات اجتماعية خطيرة محتملة أبعد من تدهور الصحة العامة. ونحن ملتزمون بالمساعدة من خلال تقديم التمويل والخبرة الفنية.

ولكن قريبا وبالتعاون مع شركائنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف نخرج من حالة الطوارئ هذه. والسؤال المطروح هو ما إذا كنا سنخرج أقوى من ذي قبل برؤية متفائلة بمستقبل أكثر إشراقا في المنطقة. يجب أن نتعلم ونتغير من أجل أن نمنح مواطنينا أملا جديدا. خلاصة القول، عندما طرق الفيروس أبواب المنطقة وأعني هنا كل المنطقة، كان الزعماء ورواد الأعمال والشباب المتعلم والمجتمع المدني الأوسع منهمكين بالفعل في مناقشات صعبة حول تنمية بلدانهم في الماضي والمستقبل. ويبدو أن جميع جوانب المجتمع على المحك، من طبيعة النظم السياسية إلى الجوانب الفنية للسياسات الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الكلي.

ومن خلال هذا التقرير، وهو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي، نهدف إلى المساهمة في خطاب عام بناء وصريح أخذ في التبلور حول ما يمكننا القيام به بشكل أفضل معا بعد أن تتلاشى التأثيرات الانكماشية المباشرة للصدمات. ولا يمكنني التفكير في أي شيء أكثر أهمية من حيث نطاقه ومداه، من البدء على الفور في مناقشة الشفافية التي تعمل بها القطاعات العامة. وخلاصة القول، إذا كان هناك درس واحد يمكن استخلاصه من الجائحة، فهو أن الشفافية في توفير المعلومات العامة يمكن أن تنقذ الأرواح وتحسن النتائج الاقتصادية، من خلال تعزيز الثقة المجتمعية في الدولة من بين عوامل أخرى. ومن المؤسف أن المنطقة كان أداؤها دون المستوى لسنوات إن لم يكن لعقود فيما يتعلق بالشفافية.

وفي الواقع، كما هو موضح في هذا التقرير، كان نمو نصيب الفرد من الناتج منذ بداية القرن الحادي والعشرين في المنطقة أقل من المعتاد في البلدان التي تشهد المستويات ذاتها من التنمية. ويدفع المؤلفون بأنه لو كانت المنطقة قد شهدت معدلات النمو المعتادة التي لوحظت في بقية العالم، لكانت ستصبح أكثر ثراءً بنسبة 20% على الأقل مما هي عليه اليوم.

وقد يكون نقص البيانات والشفافية في المنطقة مسؤولاً بصورة جزئية على الأقل عن متلازمة النمو المنخفض المزمته التي تعاني منها المنطقة. وفي واقع الحال، كما يبين هذا التقرير، تبرز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها المنطقة الوحيدة في العالم التي تشهد انخفاضاً مطلقاً في مؤشرها لشفافية البيانات (مؤشر القدرات الإحصائية) بين عامي 2005 و2018. ويتخلف العديد من بلدان المنطقة عن الركب فيما يتعلق بقدرات توليد البيانات أو يمنع الوصول إليها. ولا تساعد البيانات التي يمكن التعويل عليها والشفافية فقط على تحسين السياسات العامة بمرور الوقت ولكن كذلك تعزز ثقة الناس في الدولة. وتزداد الأضرار المترتبة على غياب الشفافية حينما تقع الأنظمة تحت وطأة ضغوط بسبب تهديدات قوية مثل الجائحة التي تعصف بالعالم حالياً. ويؤكد المؤلفون أن تراجع شفافية البيانات في المنطقة أدى إلى خسائر في نصيب الفرد من الدخل بنسبة تتراوح بين 7% و14%. بالتالي فمن المنطقي أن يتحمل غياب الشفافية نصيب الأسد من خسائر الدخل المتراكمة خلال القرن الحادي والعشرين مقارنة بمعدلات النمو المعتادة في بقية العالم. وعلى الرغم من عدم وجود نموذج قياس اقتصادي محكم، وبصفتي محامياً لا يمكنني الحديث عن مثل هذه الأمور الفنية، فإن الأدلة الواردة في هذا التقرير تستحق اهتماماً بالغاً.

ويعوق الافتقار إلى البيانات والشفافية إجراء تحليلات موثوقة للعديد من المسائل المهمة، بما في ذلك أداء المؤسسات المملوكة للدولة، والمشتريات العامة، وتخصيص الأصول الثمينة مثل الأرض، وجذب الاستثمار الأجنبي الخاص، بل يؤدي إلى التعتيم على الأمراض التي تؤثر على الاقتصاد الكلي وأسواق العمل في بلداننا. ونظراً لأن السياسات الاقتصادية لن تكون حصيفة إلا إذا استندت على معلومات جيدة، فإن المنطق يقتضي أن يحول غياب الشفافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون وضع سياسات فعالة. وأعتقد شخصياً اعتقاداً راسخاً أن مناقشات حول السياسات قائمة على الأدلة يمكن أن تسرع وتيرة التنمية الاقتصادية في الأمد الطويل.

ويبذل هذا التقرير جهوداً شجاعة لإثارة قضايا غياب الشفافية وإظهار كيف يفتقر حوار السياسات الإقليمية إلى المعلومات الأساسية المطلوبة. ومن الصعب التفكير في تحديات أكثر أهمية تواجه المنطقة في الأجل الطويل من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وعلاج نقاط الضعف في المالية العامة، وتحسين أداء أسواق العمل في مختلف أرجاء المنطقة. ومع ذلك يدفع المؤلفون بأننا نرى إما معلومات ناقصة أو غموضاً في المؤشرات المنشورة في هذه المجالات. باختصار، يلقي هذا التقرير الضوء على الجوانب المظلمة من المناقشات الحاسمة الجارية حول السياسات الاقتصادية.

ولا يمكن معالجة المظالم التي فجرت الاحتجاجات في جميع أنحاء المنطقة إلا من خلال إعادة بناء الثقة. وألقت جائحة فيروس كورونا الضوء على الخسائر المحتملة: لا أقل من أرواح البشر والازدهار. وهناك حاجة إلى عقد اجتماعي جديد الآن أكثر من أي وقت مضى، على أن تبدأ عملية الإصلاح بالشفافية والمساءلة. ويقدم التقرير مبرراً مقنعاً على أن الشفافية بدورها يمكن أن تؤدي إلى النمو والازدهار في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات والعقود المقبلة.

أدعوكم لدراسة هذا التقرير وأن تقرروا بأنفسكم ما إذا كانت هناك حاجة إلى المزيد من البراهين على ضرورة تعزيز الثقة المجتمعية في الدولة من أجل تحقيق مستقبل مزدهر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فريد بلحاج

نائب الرئيس

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجموعة البنك الدولي

عرض عام: كيف يمكن للشفافية أن تفيد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعصف الاضطرابات الاجتماعية مجددا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعدم قدرة العديد من الحكومات على تقديم خدمات عامة عالية الجودة بأسعار ميسورة - من الرعاية الصحية والتعليم إلى المياه والكهرباء - يضعف إمكانية تحسين مستوى المعيشة. وتشير أصابع الاتهام إلى الفساد وسوء الإدارة، وقد أدى الشعور العام بأن الدولة لا يمكنها تحسين الأوضاع إلى خلق الرغبة في فرض نظام جديد للمساءلة.

وخرج الناس إلى الشوارع للتعبير عن إحباطهم وللمطالبة بالتغيير. يقول أحد المتظاهرين منتقدا النخب الحاكمة: "إنهم نفس الأشخاص منذ 30 عاما. الهدف الأساسي من هذه الثورة هو القيام بشيء من أجل الفقراء - الوظائف والخدمات والتعليم".¹

ولعل الكلمة الأكثر أهمية هي "الثورة". إن تصاعد الإحباط الاجتماعي لم يكن مفاجأة. ورغم ذلك، تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من انخفاض معدلات النمو، وهشاشة أوضاع الاقتصاد الكلي، وركود أسواق العمل منذ عقود.

يلفت هذا التقرير الانتباه إلى أحد الأسباب الجذرية لهذا الإحباط، وهو انعدام الشفافية في المنطقة، والذي يُعرف بأنه نقص البيانات المنشورة التي تلي الحد الأدنى من المعايير الدولية المقبولة فيما يتعلق بتعريفات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية. ويعرض التقرير تحليلات فنية للنقص الملحوظ في الشفافية بالمنطقة وكيف يرتبط بالتحديات المتمثلة في انخفاض معدلات النمو، وهشاشة الاقتصاد الكلي، وركود أسواق العمل.

ويضر غياب الشفافية بصورة أكبر عندما تنوء الأنظمة تحت الضغوط والأعباء بسبب تهديدات قوية مثل جائحة فيروس كورونا المستجد الحالية. إن الآثار المترتبة على انعدام الثقة، الناتجة عن الشفافية المحدودة، تصبح أشد وضوحا عندما ينتاب المواطنين الحيرة حول ما يجب عليهم تصديقه. وكما رأينا عدة مرات على مدار عقود عديدة، فإن استعادة المصداقية ليست بالأمر الهين. وكما وصف أحد المواطنين في المنطقة بلباقة استجابة القيادة لفيروس كورونا المستجد: "عندما تفقد ثقة الناس، فحتى عندما تقول الحقيقة، لن يصدقك الناس".²

وقد يؤدي فقدان المصداقية أثناء أزمة مثل الوباء إلى الهلاك. واتخذ انعدام الشفافية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدة أشكال - بدءا من ندرة البيانات الإجمالية، وعدم القدرة على الوصول إلى البيانات الموجودة والشك في دقتها. وأسهمت هذه الأوضاع في استفحال هذا الأمر وتجذره بعمق في مؤسسات مختلفة في أنحاء المنطقة. والآن قد يكون لذلك عواقب وخيمة.

والنمو الاقتصادي من المجالات التي ستتأثر على الأرجح بتداعيات جائحة كورونا المستجد، على الأقل في المستقبل القريب. ونتيجة للصدمة المزدوجة لتفشي الفيروس وانهار أسعار النفط، يتوقع الخبراء الاقتصاديون بالبنك الدولي تراجع الناتج في المنطقة خلال عام 2020. ويأتي هذا في تناقض صارخ مع التوقعات بأن يبلغ معدل النمو 2.6% الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول 2019. ويمكن القول إن خفض معدل النمو المتوقع 3.7 نقطة مئوية هو إشارة إلى التكلفة المرتبطة بالصدمة المزدوجة لفيروس كورونا وانهار أسعار النفط. علاوة على ذلك، فإن هذه التقديرات للتكلفة غير مؤكدة إلى حد بعيد وستتغير على الأرجح خلال العام مع ظهور معلومات جديدة. ويعرض التقرير تحليلا لتوقعات النمو الحديثة من جانب القطاع الخاص والخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي.

ولعل الأهم من ذلك، أنه منذ بداية القرن الحادي والعشرين، كان نمو نصيب الفرد من الناتج عبر المنطقة أقل من النمو النموذجي للبلدان التي تشهد مستويات التنمية نفسها. فلو كان نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نفسه معدل النمو في بلد نظير (متوسط) نموذجي على مدى العقدين الماضيين، لكان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة سيصبح أعلى بنسبة 20% على الأقل مما هو عليه اليوم. وهذا المعيار، بحكم تعريفه، دون المتوسط.

1 رويترز، 2019. "محتجون: لبنان 'فكرة جميلة' تحتاج بداية جديدة" (7 نوفمبر/تشرين الثاني، 2019).

2 <https://www.pbs.org/newshour/show/in-iran-government-distrust-rises-amid-deadly-outbreak-of-novel-coronavirus>

ويمكن القول إن جزءا كبيرا من النمو المنخفض في المنطقة يرجع إلى نقص البيانات وغياب الشفافية. إن بلدانا عديدة بالمنطقة تخلت عن الركب في القدرة على توليد البيانات أو أنها تمنع الحصول عليها، وكلاهما يؤدي إلى ضعف السياسات. ومثلما يعوق نقص البيانات بشأن انتشار فيروس ما السياسات العامة والاستجابات المجتمعية، فإن نقص البيانات ومؤشرات غير الدقيقة للدين العام والبطالة يحدان من قدرة إجراءات السياسات عن التعامل مع هذه التحديات الإنمائية طويلة الأمد.

ويدفع هذا التقرير بأنه يمكن للبيانات الموثوقة والشفافية أن تساعد في تحسين السياسات العامة بمرور الوقت وتعزيز ثقة الناس في الدولة. وفي الواقع، منذ عام 2005، وجد التقرير ارتباطا تجريبيا قويا بين القدرات الإحصائية- بما في ذلك الانتظام في نشر معلومات الاقتصاد الجزئي والكلّي- والنمو الاقتصادي. ويبدو أن هذا التأثير بنفس حجم الارتباط التجريبي بين التعليم والنمو (إن لم يكن أكبر منه). علاوة على ذلك، تشير الشواهد المستقاة من خمسة نماذج إلى أن الانخفاض الملحوظ في الشفافية بالمنطقة بين عامي 2005 و2018 يرتبط بخسارة متوقعة لنصيب الفرد من الدخل تتراوح من 7% إلى 14%.

كما برزت هشاشة أوضاع الاقتصاد الكلي في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية. ويعرض التقرير مجموعة من الاختبارات الخاصة بنقاط الضعف في حساب المعاملات الجارية وحساب المالية العامة في المنطقة وبقية العالم. ومع ذلك، تعتمد مصداقية هذه التحليلات بشكل كبير على شفافية البيانات. ولا تعلن بلدان المنطقة عموما عن تقاريرها بشأن صافي الدين العام، وهو مقياس مهم لتقييم القدرة على تحمل أعباء الديون. وحتى بالنسبة للدين العام الإجمالي، توجد تباينات واسعة بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بمعايير إعداد التقارير. وليس بمقدور الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي والمحللين الخارجيين الوصول إلى المعلومات الحيوية حول العديد من أنواع الدين العام. وبالتالي، يجب توخي الحرص عند تفسير أي تقييم للقدرة على تحمل الدين العام في المنطقة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، وبالنظر إلى نقص الشفافية في مؤشرات الديون، تشير التحليلات الواردة في هذا التقرير إلى أن بلدان المنطقة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال الاقتصاد الكلي. فأولا، يبدو أن ثلاثة بلدان نامية في المنطقة تعاني من عجز غير مستدام في حساب المعاملات الجارية، يرجع بدوره إلى انخفاض نصيب كل شخص في سن العمل من إجمالي الناتج المحلي. أي بتعبير آخر، جلب النمو المنخفض مواطن الضعف الخارجي للاقتصاد الكلي إلى بعض بلدان المنطقة. وثانيا، يبدو أن 11 بلدا في المنطقة سلكت في عام 2019 مسارات غير مستدامة في المالية العامة، أي أن أرصدة المالية العامة الأولية لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار في نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. من ناحية أخرى، وجدنا بعض الأدلة المشجعة (غير كاملة أيضا بسبب القيود على البيانات) التي تشير إلى أن البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كمجموعة، كانت على مسار للمالية العامة أكثر استدامة منه في بقية العالم، في المتوسط، في السنوات القليلة الماضية. وفي كل الأحوال يحد انعدام الشفافية في مؤشرات الديون بالمنطقة من قدرتنا على استخلاص استنتاجات قاطعة حول أوجه ضعف المالية العامة في المنطقة.

وتعتبر سوق العمل مجالا آخر تواجه فيه المنطقة تحديات وقيودا كبيرة بسبب غياب الشفافية في شكل مؤشرات غير دقيقة لنواتج سوق العمل. ومن بين هذه التحديات استمرار ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. وترتبط هذه القضايا باختلالات غير مستدامة في حساب المعاملات الجارية والمسارات غير المستدامة للمالية العامة لأن انخفاض معدل التشغيل بين السكان في سن العمل يرتبط بكل من الاختلالات الخارجية وقواعد الإيرادات غير الكافية.

ومن بين القيود الرئيسية فيما يتعلق بأسواق العمل هو عدم الاتساق في تعريف "التشغيل". ويُظهر استعراض معايير وتعريفات نواتج سوق العمل في المنطقة أن البلدان تعتمد على تعريفات متفاوتة وغير مؤكدة أحيانا للتشغيل، تؤثر بدورها على مؤشرات البطالة وسوق العمل غير الرسمية- مع غياب التنسيق - إما عبر المنطقة، أو فيما يتعلق بالمعايير الدولية. في الواقع، بالنسبة للبلدان التي لديها مصادر مستقلة لبيانات القوى العاملة الممثلة للأوضاع على الصعيد الوطني للسنوات القليلة الماضية (مصر 2018، والأردن، 2016، وتونس، 2014)، لم يتمكن المؤلفون من محاكاة معدلات البطالة الرسمية المبلغ عنها. ويدفع هذا التقرير بأن الاختلافات ليست حميدة لأنها تشوه

بشكل غير متناسب دور المرأة والمناطق الريفية في أسواق العمل الوطنية. ويكفي القول إنه سيكون من المنشود الوصول إلى مسح القوى العاملة الرسمية لجميع البلدان من أجل إجراء حوار مستنير حول التعريفات والأساليب.

في المقابل، يقيّم التقرير التحدي الرئيسي المتمثل في زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو أمر بالغ الأهمية لزيادة نصيب الشخص في سن العمل من إجمالي الناتج المحلي. وتشير الشواهد (بالاعتماد على التعريفات المقبولة دولياً للتشغيل والبطالة) إلى أن مشاركة الإناث في القوى العاملة قد تكون قضية تتعلق بالأجيال، حيث عادة ما تكون معدلات مشاركة الشباب مرتفعة في سوق العمل. ويعزى جزء كبير من الفارق إلى مستوى التعليم. ولأن النساء الأصغر سناً أكثر تعليماً من الأجيال السابقة، فمن الأرجح أن يلتحقن بقوة العمل. ويفسر التعليم في تحليلاتنا ما بين 5 و12 نقطة مئوية من الفارق في المشاركة في القوى العاملة عبر الأجيال، بينما وجدنا أن هيكل الأسرة (مثل الزواج والأطفال) أقل أهمية. وتمثل هذه النتائج أخباراً طيبة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج لا ترجع إلى عدم دقة المؤشرات، إذ تعتمد التحليلات على تعريفات متجانسة ومقبولة دولياً لتشغيل وبطالة الإناث. والسؤال هو ما إذا كانت المنطقة قادرة على تحمل تبعات الانتظار حتى يرتفع المعدل الوطني لمشاركة الإناث في القوى العاملة مع ظهور أجيال جديدة من الشباب المتعلمات.

وبالمثل، تشير الأدلة التاريخية من البلدان المتقدمة والشواهد الأخيرة من اليمن إلى أن مشاركة الإناث في قوة العمل تميل إلى الارتفاع خلال فترات الصراع المسلح، عندما تتناقص مشاركة الرجال. ومن المحتمل أن تكون الزيادة في مشاركة الإناث في القوى العاملة هي الجانب الإيجابي في اقتصاد الصراع. ومع ذلك، علينا الانتظار لنرى ما إذا كانت مشاركة الإناث ستظل مرتفعة بعد تحقيق السلام، كما حدث في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

ولا يمكن معالجة المظالم التي فجرت الاحتجاجات في جميع أنحاء المنطقة إلا من خلال إعادة بناء الثقة. ويبدأ أي عقد اجتماعي جديد بالشفافية والمساءلة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى تحقيق النمو، وإجراء تحليلات أكثر دقة لاستدامة المالية العامة، وتحسين السياسات الرامية للتعامل مع تحديات الاقتصاد الكلي والتشغيل التي وجدت تربة خصبة للتفاقم على مدار سنوات إن لم يكن عقود. ومن خلال الشفافية، يمكن تحقيق الرخاء والثقة المجتمعية في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات والعقود القادمة.

الفصل الأول: الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط

النقاط الرئيسية للفصل الأول:

- تواجه بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صدمة مزدوجة غير مسبوقة من جراء انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وانهيار أسعار النفط.
- يسبب انتشار الفيروس صدمات سلبية خطيرة على جانبي العرض والطلب.
- ويؤدي تراجع أسعار النفط إلى انخفاض الدخل في بلدان المنطقة. وهذا التراجع ذو تأثير مباشر على البلدان المصدرة للنفط، وتأثير غير مباشر على البلدان المستوردة من خلال تراجع تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي والقروض السيادية.
- والتقدير المبدئي للتكلفة الاقتصادية في 2020 يبلغ 3.7% من ناتج المنطقة.
- وتظل التوقعات مبدئية لأن الأداء الاقتصادي سيعتمد على التدابير الواجب اتخاذها على مستوى السياسات والاستجابات المجتمعية لمواجهة الصدمة المزدوجة.
- وقد عانت المنطقة من متلازمة النمو المنخفض لعقود من الزمن عند مقارنتها ببقية العالم من حيث معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.
- ويُعزى انخفاض معدلات النمو طويل الأجل في المنطقة جزئياً إلى غياب شفافية البيانات.

وتواجه بلدان المنطقة صدمة مزدوجة غير مسبوقة بسبب تفشي وباء كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط. وبينما يصرع العالم شبح الركود الذي بدأ يطل برأسه، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه بالفعل سخطا اجتماعيا يتجل في احتجاجات الشوارع. وأحدثت الصدمة المزدوجة تأثيرات سلبية على العرض والطلب والدخل، مما أدى إلى زيادة تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة من قبل.

1-1 تفشي فيروس كورونا المستجد

أبلغت السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية بظهور إصابات بسلاطة جديدة من فيروس كورونا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019. ويمكن لهذا الفيروس المستجد أن يسبب أعراضا شبيهة بالأنفلونزا قد تكون أكثر حدة في بعض الأحيان وتزداد احتمالات الوفاة بسبب هذا الفيروس مقارنة بالأنفلونزا.

وإلى جانب الخسائر البشرية، يؤثر الفيروس على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر أربع قنوات: تدهور الصحة العامة، وتراجع الطلب العالمي على السلع والخدمات التي تنتجها المنطقة، وانخفاض العرض والطلب المحليين، والأهم من ذلك انخفاض أسعار النفط.

تدهور الأوضاع الصحية

اتسعت رقعة انتشار الفيروس حتى وصل إلى 177 بلدا وإقليما وتجاوز عدد الإصابات 360 ألفا والوفيات قرابة 15 ألفا حتى 23 مارس/ آذار 2020³. وتسبب الوباء في حدوث اضطرابات شديدة في النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وتفشى الفيروس بالفعل في بلدان المنطقة، ومن بينها إيران، الأكثر تضررا بالوباء حيث تم الإبلاغ عن أكثر من 23 ألف إصابة و1400 وفاة حتى 23 مارس/آذار. كما أعلنت بلدان أخرى في المنطقة عن اكتشاف إصابات بالفيروس. وأغلقت الحكومات المدارس وفرضت قيودا على الشركات والتجمعات العامة. وفي

³ <https://www.worldometers.info/coronavirus/>

حين تُعتبر هذه الجهود ضرورية لإبطاء انتشار الفيروس - خاصة بسبب صعوبة توفر المعلومات الفورية عن شدته وكيفية انتشاره- فإنها ستضر دون شك بالنشاط الاقتصادي.

وتتوقف القدرة على احتواء الفيروس على قوة أنظمة الصحة العامة في بلدان المنطقة، والاستجابة على صعيد السياسات الصحية. وتعتمد استجابة سياسات الصحة العامة بدورها على عدد الإصابات ومكان انتشارها. وقد يكون التفشي في مجموعات، وقد تتحول بعض الأماكن إلى بؤر. وتعد شفافية البيانات وتبادل المعلومات أمرا حيويا إذ يجب على الحكومات والمواطنين العمل جنبا إلى جنب لتغيير السلوكيات الاجتماعية للسيطرة على منحنى العدوى. وإلا فقد تعجز أنظمة الرعاية الصحية العامة عن التعامل مع أعداد المصابين. وبالتالي فإن المجتمعات التي لا تتيح فيها الدولة المعلومات بصورة كافية وشفافة ستكون من بين أكثر المجتمعات عرضة للوباء. ويتضح هذا في النجاح النسبي الذي حققته كوريا الجنوبية في احتواء الفيروس. وكما قالت وزيرة خارجية كوريا الجنوبية كانغ كيونغ وا في مقابلة: "إن المبدأ الأساسي هو الانفتاح والشفافية وإطلاع الجمهور بشكل كامل على التفاصيل" (بي بي سي، 2020).

ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معرضة للمخاطر على نحو خاص. فقد احتلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة الثانية بين جميع المناطق على مؤشر الأمن الصحي العالمي الشامل،⁴ بينما جاءت في المرتبة الأخيرة في كل من "القوة العاملة في علم الأوبئة" و"الاستعداد للطوارئ وتخطيط التصدي لها". والوضع أكثر خطورة في البلدان المتأثرة بالصراعات: ومن شبه المؤكد أن الحروب في سوريا واليمن ستعوق أداء النظم الصحية لوظائفها بشكل سليم في البلدين.

◀ تراجع الطلب العالمي

ستؤدي الصعوبات الاقتصادية العالمية وتعطيل سلاسل القيمة العالمية إلى خفض الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنطقة، وعلى الأخص النفط والسياحة. ويناقش القسم 1-2 تداعيات انهيار أسعار النفط.

ويتأثر قطاع السياحة في المنطقة بطريقتين. أولاً، يفرض العديد من بلدان المنطقة والكثير من البلدان الأخرى قيودا على السفر. وثانياً، يعني التباطؤ الاقتصادي العالمي وإجراءات التباعد الاجتماعي تراجع عدد السياح الذين يسافرون إلى بلدان أخرى، بما في ذلك داخل المنطقة. بالإضافة إلى ذلك سيؤدي انخفاض حركة السياحة العالمية إلى تفاقم هبوط أسعار النفط.

◀ انخفاض العرض والطلب المحليين في المنطقة

يسبب انتشار فيروس كورونا المستجد أيضاً صدمة سلبية على جانب الطلب نتيجة الانخفاض المفاجئ في الأنشطة التجارية الإقليمية وتوقف السفر بسبب المخاوف من انتشار الفيروس. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اليقين المرتبط بانتشار الفيروس والطلب الكلي يمكن أن يزيد من ضعف الاستثمار والاستهلاك في المنطقة. وأدى انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الطلب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعد قطاع النفط والغاز هو أهم قطاع في العديد من بلدان المنطقة. وأخيراً، يمكن أن يكون للتقلبات المحتملة في الأسواق المالية تأثيرات حقيقية وتعطل الطلب الكلي في المنطقة بصورة أكبر.

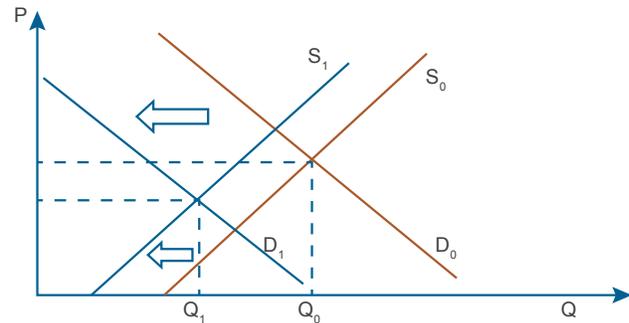
وقد وقعت تأثيرات مماثلة أثناء جائحة الأنفلونزا الإسبانية عام 1918 بالولايات المتحدة. فقد وجد كوريا وآخرون (2020) أن تلك الجائحة أيضاً أحدثت صدمات سلبية على جانبي العرض والطلب. إذ مُنيت المناطق التي شهدت معدلات أعلى من الوفيات بالولايات المتحدة بانخفاض أكبر في نشاط التصنيع والأصول المصرفية والإنفاق على السلع المعمرة. وربما أن الأهم من وجهة نظر السياسات أن الشواهد من عام 1918 تشير إلى المناطق التي طبقت سياسات احتواء وتخفيف أكثر صرامة مثل التباعد الاجتماعي والقيود على الأنشطة الاجتماعية كانت

هي أيضا المناطق التي شهدت أعلى معدل للانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء الجائحة. ويتناول القسم 1-3 بالبحث المسألة ذات الصلة المتعلقة بتسلسل الاستجابات على صعيد السياسات.

ويوضح الشكل 1-1 الصدمات السلبية على جانبي العرض والطلب. ومنحنى العرض ومنحنى الطلب الأصليان هما S_0 و D_0 والناتج الأصلي هو Q_0 . ونتيجة انتشار الفيروس إلى المنطقة، يتحول كلا المنحنيين إلى اليسار، مما يؤدي إلى ناتج توازن جديد Q_1 ، مما يعني انخفاضا في الناتج والدخل على الرغم من أن التأثير الصافي على تضخم الأسعار غامض (الشكل 1-1 يوضح سيناريو تنخفض فيه الأسعار). لكن حجم الانخفاض في العرض والطلب غير مؤكد. ويعتمد الانخفاض على الإفصاح عن المعلومات حول انتشار الفيروس واستجابة السياسات

الصحية في كل بلد. وبالتالي، يجب التعامل مع أي توقعات أو تقديرات بشأن النشاط الاقتصادي في المستقبل بحذر شديد ومن المحتمل أن تتغير مع ظهور معلومات جديدة.

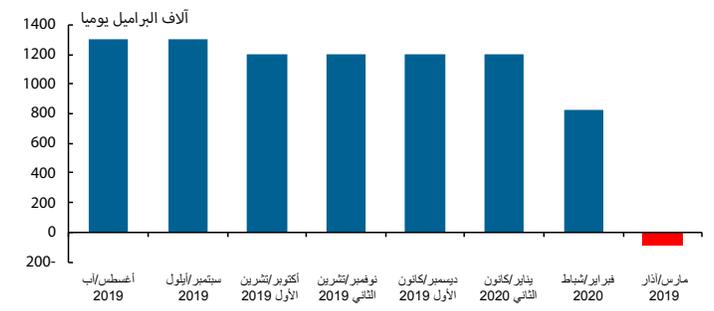
الشكل 1-1 صدمات العرض والطلب السلبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



2-1 انهيار أسعار النفط

يفاقم انهيار أسعار النفط من تأثير تفشي الوباء ويسبب صدمات سلبية خطيرة في الدخل في الكثير من بلدان المنطقة. فقد انخفضت أسعار النفط بشكل حاد بعد الإعلان عن معدلات الوفيات في الصين. ونظرا لدور الصين متزايد الأهمية في أسواق السلع العالمية، من المتوقع أن

الشكل 2-1 توقعات الطلب العالمي على النفط في عام 2020



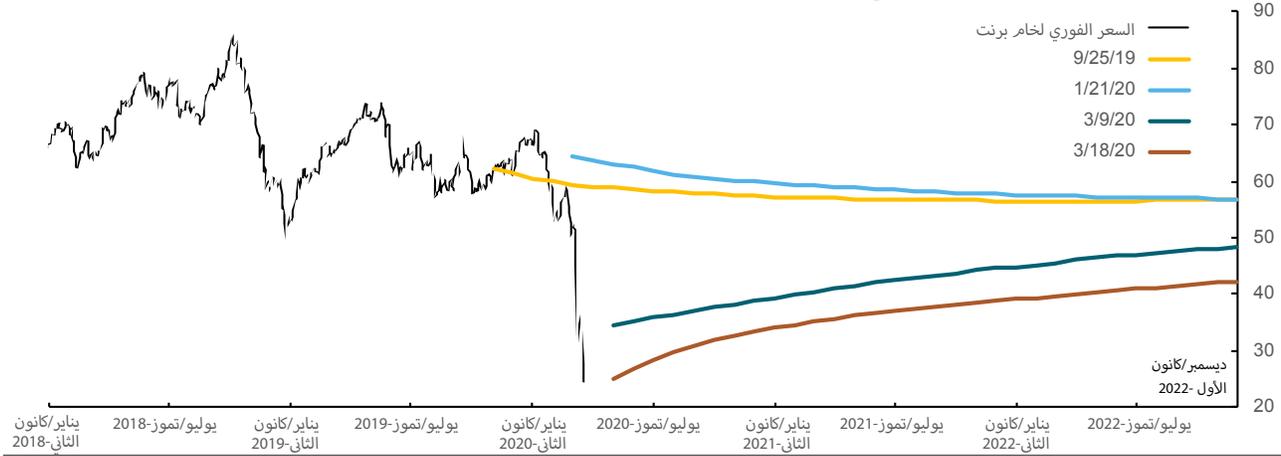
المصدر: الوكالة الدولية للطاقة
ملحوظة: يشير المحور الأفقي إلى المجموعات المختلفة لتوقعات الوكالة الدولية للطاقة بشأن الطلب العالمي في عام 2020.

تؤدي أي انتكاسات في اقتصادها إلى تراجع الطلب العالمي بشكل كبير. علاوة على ذلك، من المرجح أن تتضرر القرارات الاستثمارية في الصين وغيرها من البلدان بسبب مشاعر الخوف وعدم اليقين التي أثارها انتشار الفيروس في العالم، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من التراجع في أسعار النفط وآفاق الطلب. وتوقع تقرير أصدريته وكالة الطاقة الدولية في مارس/ آذار 2020 أنه في عام 2020 سينخفض نمو الطلب العالمي على النفط للمرة الأولى منذ عام 2009 (انظر الشكل 2-1). وتوقع وكالة الطاقة في مارس/آذار انخفاض الطلب اليومي 0.09 مليون برميل يوميا في 2020، وهو ما يقل بواقع 1-1 مليون برميل يوميا عن توقعاتها قبل شهر.

واستجابة لتراجع الطلب على النفط، اقترحت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في 5 مارس/آذار خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020 - منها مليون برميل يوميا من البلدان الأعضاء في أوبك و0.5 مليون من المنتجين من خارج المنظمة، وأبرزها روسيا. وفي اليوم التالي، رفضت روسيا الاقتراح مما دفع المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى. كما أعلنت السعودية عن خصومات غير مسبوقه تبلغ نحو 20% في الأسواق الرئيسية (أرزقي وفان، 2020). وأدت هذه الزيادة في العرض، إلى جانب انخفاض الطلب، إلى انهيار أسعار النفط إلى 31.1 دولار للبرميل في يوم الاثنين التالي الموافق 9 مارس/آذار، وإلى حوالي 25 دولارا للبرميل اعتبارا من 18 مارس/آذار (انظر الشكل 3-1). ويشير منحنى العقود

الشكل 3-1 سعر خام برنت والعقود الآجلة

(بالدولار الأمريكي للبرميل، تواريخ الاستحقاق على المحور الأفقي)

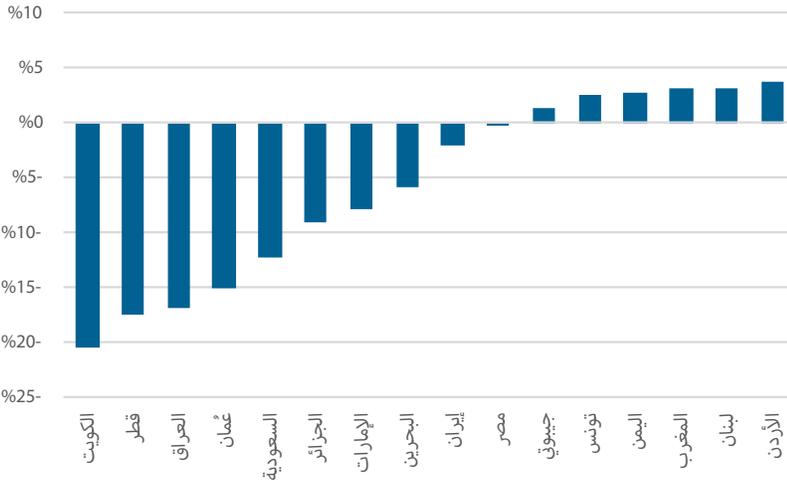


المصدر: بلومبرج؛ LP.

ملحوظة: يشير الخط الأسود إلى السعر الفوري لخام برنت. تشير الخطوط الملونة لأسعار العقود الآجلة لخام برنت في 25 سبتمبر/أيلول 2019، و 21 يناير/كانون الثاني 2020، و 9 مارس/آذار 2020 على التوالي، بعد تفكك تحالف أوبك+، و 18 مارس/آذار 2020.

الآجلة الصاعد إلى أن السوق لا تزال تتوقع انتعاش أسعار النفط، ولكن ببطء- لتصل إلى نحو 43 دولارا للبرميل بحلول نهاية 2022. ولكن بالطبع هذه التوقعات غير مؤكدة.

الشكل 4-1 حسابات تقريبية لتأثير انهيار أسعار النفط على الدخل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: حسابات معدي التقرير استنادا إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.

ملاحظة: أسعار النفط اعتبارا من 13 مارس/آذار، 2020 في ظل توقع لسعر البرميل يبلغ 33.4 دولار لعام 2020، وهو أقل بنسبة 48% عن أسعار 2019 (وهي 64 دولارا للبرميل).

ونجم عن انهيار أسعار النفط تأثير سلبي مباشر هائل على الدخل في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. كما أنه أضرّ بمستوردي النفط، على الرغم من أن القاعدة العامة هي أن الأسعار المنخفضة تصب في مصلحة البلدان المستوردة وتضر بالبلدان المصدرة. وتمثل إحدى الطرق البسيطة لفهم حجم التأثير على الدخل الحقيقي في ضرب الفرق بين الإنتاج والاستهلاك (صافي صادرات النفط) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في انخفاض سعر النفط بالنقاط المئوية (انظر الشكل 4-1). واستنادا إلى سيناريو افتراضي تقل فيه أسعار النفط بنسبة 48% عن مستواها في 2019، فإن الكويت، التي يمثل صافي صادراتها النفطية 43% من إجمالي الناتج المحلي، ستشهد انخفاضا في الدخل الحقيقي بنحو 20% من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن المغرب المستورد للنفط سيشهد زيادة في الدخل الحقيقي تعادل 3% من إجمالي الناتج المحلي.

ومع ذلك، من المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار النفط أيضا إلى الإضرار بشكل غير مباشر

بمستوردي النفط في المنطقة من خلال انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية للعاملين بالخارج والمنح المقدمة من البلدان المصدرة ذات الدخل المرتفع. وترتبط الأوضاع الاقتصادية للبلدان المستوردة والمصدرة للنفط في المنطقة بعضها ببعض.

وتتداخل الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي الجائحة وانهيار أسعار النفط، ولكنها تختلف بعضها عن بعض. فمن ناحية، يرتبط عنصر الطلب لصدمة النفط بالانخفاض الحاد في استهلاكه نتيجة الصدمات السلبية على جانبي العرض والطلب المرتبطة بانتشار الفيروس. وستعتمد سرعة التعافي على سرعة وحسم الحكومات في اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الاضطرابات الاقتصادية والمالية الناجمة عن الأزمة الصحية. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن يستمر عنصر العرض في صدمة النفط ويواصل الضغوط النزولية على أسعار النفط لبعض الوقت.

3-1 نحو ترتيب الاستجابات على صعيد السياسات للصدمة المزدوجة

للتعامل مع الصدمة المزدوجة، يمكن اتباع نهج ذي شقين. أحدهما فوري ويرتبط بالطوارئ الصحية. ويتعلق الآخر بإصلاح السياسة مستقبلا. ويمكن للسلطات أن تصمم استجاباتها وترتبها على حسب حدة الصدمات. فقد يُستحسن التركيز أولا على الاستجابة للطوارئ الصحية وما يرتبط بها من خطر الركود الاقتصادي. كما أن ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاح الهيكلي المرتبطين بالانخفاض المستمر في أسعار النفط والتحديات القائمة من قبل على قدر كبير من الأهمية، لكن يمكن تأجيلهما إلى أن تهدأ حدة الطوارئ الصحية بمساندة خارجية ملائمة. وبعد الأزمة، يتم أيضا تسليط الضوء على الإصلاحات التي لا تؤثر على حجم الموازنة مثل شفافية الديون وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة.

وفي إطار التصدي للوباء، يمكن للسلطات المالية إعطاء الأولوية للإنفاق الصحي- بما في ذلك إنتاج أدوات الاختبار أو الحصول عليها، وتعبئة العاملين الصحيين ودفع رواتبهم، وتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية، والاستعداد لحملات التطعيم. ويمكن للسلطات استخدام التحويلات النقدية الموجهة للأسر المحرومة ودعم القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات بالقطاع غير الرسمي (انظر أرزقي ونجوين، 2020).

وخلال هذا الوقت، من الأهمية بمكان الوصول إلى العدد الكبير من العاملين في القطاع غير الرسمي، الذي لا يقدم شبكة ضمان اجتماعي. ويرد في الفصل الثالث تقديرا لقوة العمل في القطاع غير الرسمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي قد تصل إلى 70% من قوة العمل. ويعمل أكثرهم لتوفير قوت يومه. ونظرا للعدد الكبير من العاملين في القطاع غير الرسمي وقيود الاقتراض في الكثير من البلدان النامية في المنطقة، تعد المساعدة الموجهة أمرا ضروريا ويجب أن تكون أكبر بالنسبة لحجم الاقتصاد من الجهود المماثلة في البلدان المتقدمة. ويمكن تحليل ومحاكاة النماذج الناجحة في نشر التكنولوجيا بسرعة لمحاربة الوباء والمساعدة الموجهة⁵ ويعد تحرير تدفق المعلومات وزيادة الشفافية والإفصاح عن البيانات للحد من التسرب عناصر حاسمة في التحويلات النقدية الموجهة- وهي ضرورية لضمان الحد من انتشار الفيروس، والتعجيل بالانتعاش الاقتصادي، والحد من ارتفاع معدلات الفقر. وللمحد من مخاطر عدم الاستقرار المالي، يمكن للسلطات المعنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة في النظام المصرفي. وحيثما يكون التضخم منخفضا، يمكن تمويل ضخ السيولة والتحويلات النقدية الموجهة من خلال "أموال المروحيات"، أي الأموال التي تطبعها البنوك المركزية بصفة أساسية (غالي، 2020).

إن المعركة ضد انتشار فيروس كورونا المستجد وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية ستصبح أكثر صعوبة بسبب خزائن الحكومات الخاوية. ويواجه العديد من بلدان المنطقة عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات والموازنة العامة. كما ينوء كاهل الكثير منها بأقساط كبيرة للتأمين ضد المخاطر السيادية. بالنسبة لتلك البلدان، سيكون من الصعب مواصلة الاقتراض الأجنبي في الأسواق الخاصة. علاوة على ذلك، فإن البلدان التي تبني نظام سعر صرف ثابت ستجد صعوبة في استخدام أموال المروحيات بسبب التعارض بين طباعة النقود والحفاظ على ربط العملة. وستحتاج المنطقة إلى الكثير من الدعم الدولي لمساعدتها في تجاوز هذه الأوضاع الصعبة.

5 انظر مجلة Foreign Affairs (2020) للاطلاع على تجربة تايوان.

4-1 قياس آثار الصدمة المزدوجة

يمكن القول إن من المؤشرات الرئيسية على التكلفة المتوقعة الناجمة عن الصدمة المزدوجة هو التغير في توقعات النمو مقارنة بالتوقعات السابقة على تلك الصدمة. ومع ذلك، في حين أنه من السهل نسبياً التكهن بانخفاض معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن الأصعب بكثير توقع معدل النمو المستقبلي بدقة. فمن ناحية، يواجه الاقتصاديون بشكل عام صعوبات في توقع فترات الركود الاقتصادي الحاد (آن وآخرون 2018). ومن ناحية أخرى، فإن صدمات سلبية أخرى نادرة وكبيرة، تسمى بأحداث "البجعة السوداء"، يصعب التكهن بها أكثر من فترات الركود العادية (فيج وآخرون 2018). فخلال فترات الأزمات، يزيد التباين بين التوقعات المختلفة بصورة أكبر، مما يعكس اختلاف تفكير الاقتصاديين حول التطورات الاقتصادية المستقبلية في المواقف التي يمكن أن يبدو فيها أي شيء معقولاً. يوضح الجدول 1-1 الانحراف المعياري لتوقعات القطاع الخاص لنمو الناتج في مجموعة من بلدان المنطقة في عام 2020 - تم إجراؤه في مارس/آذار 2020، بعد تفشي الوباء وانهايار أسعار النفط، وفي ديسمبر/كانون الأول 2019، قبل تفشي الوباء. وبالنسبة لمعظم البلدان، تم تعديل معدلات النمو المتوقعة لإجمالي الناتج المحلي في عام 2020 بالخفض، في حين زاد الانحراف المعياري (مؤشر على حالة عدم اليقين في التوقعات).

الجدول 1-1. الانحراف المعياري لتوقعات القطاع الخاص لنمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2020 في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الفارق	الانحراف المعياري		متوسط توقعات المحللين		
	توقعات ديسمبر/كانون الأول	توقعات مارس/آذار	الفارق	توقعات ديسمبر/كانون الأول	توقعات مارس/آذار
0.07	0.6	0.7	-0.23	1.7	1.5
-0.02	0.4	0.3	-0.05	5.6	5.5
0.39	1.7	2.1	-0.39	3.8	3.4
-0.01	0.3	0.2	-0.05	2.3	2.3
2.09	1.0	3.1	-2.27	1.1	-1.2
-0.01	0.5	0.5	-0.05	3.0	3.0
-0.13	0.9	0.7	0.17	2.1	2.3
-0.17	0.7	0.5	-0.26	2.0	1.7
0.13	0.7	0.8	-0.31	2.2	1.9
-0.42	1.5	1.1	-0.43	2.4	2.0
0.14	0.4	0.6	-0.45	2.5	2.0
0.13	0.4	0.5	-0.43	2.0	1.6
0.23	0.4	0.6	-0.40	2.4	2.0

المصدر: حسابات معدي التقرير استناداً إلى بيانات (2020) Focus Economics.

وفي ضوء الصدمة المزدوجة في المنطقة، عدل الخبراء الاقتصاديون في البنك الدولي أيضاً توقعات النمو في عام 2020 بالخفض بمقدار 3.7 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات المنشورة في أكتوبر/تشرين الأول 2019 (انظر الجدولين 2-1 و3-1). ويمكن القول إن هذا الخفض مؤشر تقريبي للتكلفة المتوقعة للصدمة المزدوجة لأنهما هما التطوران المهمان منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول 2019.

ورغم ذلك، ليس من المبالغة القول إن التوقعات مازالت غير مستقرة. ولتوضيح عدم الاستقرار المحيط بالتوقعات، يظهر الجدول 3-1 الاختلافات بين الجولتين الحديثتين لتوقعات البنك الدولي، اللتين يفصل بينهما فترة تقل عن أسبوعين (في 19 مارس/آذار 2020 و 1 أبريل/نيسان 2020)، وبين توقعات أكتوبر/تشرين الأول 2019. وبالنسبة لمعظم البلدان، تنخفض التوقعات الجديدة في 1 أبريل/نيسان 2020 عن توقعات 19 مارس/آذار 2020، مما يعكس التعديلات التي حدثت وفقاً للمعلومات الجديدة المتاحة.

الجدول 2-1. توقعات غير مؤكدة: توقعات البنك الدولي للنمو ورصيد حساب المعاملات الجارية ورصيد الموازنة																				
البلدان النامية المصدرة للنفط	رصيد الموازنة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			رصيد حساب المعاملات الجارية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)			نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية)			نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية)										
	2021 ت	2020 ت	2019 ق	2021 ت	2020 ت	2019 ق	2021 ت	2020 ت	2019 ق	2021 ت	2020 ت	2018								
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-7.0	-8.0	-9.7	-4.7	-3.0	-3.4	-4.6	-7.2	1.2	4.1	1.5	0.4	-2.6	-1.1	-0.6	2.8	2.1	-1.1	0.3	1.1
البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-8.0	-8.6	-10.0	-5.4	-2.8	-4.9	-5.2	-6.8	-3.1	-0.8	1.6	0.7	-3.4	-1.5	-1.3	3.1	2.3	-1.8	-0.2	0.2
البلدان المصدرة للنفط	-7.3	-8.4	-10.3	-4.2	-2.1	-3.3	-4.8	-7.8	2.6	6.3	1.0	0.0	-3.2	-2.0	-1.4	2.3	1.7	-1.6	-0.5	0.4
مجلس التعاون الخليجي	-5.9	-7.4	-9.3	-4.0	-3.2	-1.7	-4.0	-7.6	5.1	8.5	1.4	0.1	-1.9	-0.8	0.1	2.5	1.8	-0.4	0.9	2.0
البحرين	-10.2	-12.5	-16.6	-10.6	-11.9	-5.3	-7.3	-9.2	-3.0	-5.9	2.3	-3.4	-2.5	1.8	1.3	2.3	3.0	-2.5	1.8	1.8
الكويت	-14.7	-19.8	-25.6	-13.6	-3.0	-3.0	-5.2	-6.4	8.1	15.1	0.8	0.2	-1.2	-0.5	-0.2	2.2	1.6	0.0	0.7	1.2
عمان	-12.0	-14.5	-17.9	-6.9	-7.9	-7.7	-11.4	-15.2	-5.2	-5.5	2.5	0.4	-6.3	-3.0	-2.3	2.5	2.7	-3.5	0.5	1.8
قطر	0.0	-1.0	-3.0	1.3	2.2	2.8	1.9	0.0	2.6	8.7	0.7	-0.2	-1.3	-0.4	-0.6	2.4	1.5	0.4	1.4	1.5
السعودية	-6.4	-6.4	-7.5	-4.2	-5.9	-5.3	-5.4	-10.3	5.4	9.0	1.1	0.5	-1.4	-1.4	0.6	2.6	2.1	0.2	0.3	2.4
الإمارات	-3.0	-5.5	-7.0	-1.6	1.2	3.9	-2.5	-5.7	7.5	9.1	2.3	0.0	-2.4	0.3	0.2	2.3	1.2	-1.1	1.7	1.7
البلدان النامية المصدرة للنفط	-9.8	-10.2	-11.9	-4.5	-0.2	-5.9	-6.1	-8.3	-1.9	2.4	0.2	-0.3	-5.5	-4.2	-4.0	1.9	1.4	-3.9	-3.1	-2.4
الجزائر	-14.8	-16.5	-16.3	-11.5	-9.6	-17.0	-17.0	-18.8	-10.2	-9.8	0.3	-0.3	-4.5	-0.7	-0.3	1.8	1.1	-3.0	0.9	1.4
إيران	-7.1	-6.8	-6.5	-5.1	-1.4	-1.9	-2.1	-2.5	-0.4	5.3	0.7	0.4	-4.6	-9.1	-5.7	1.5	1.3	-3.7	-8.2	-4.7
العراق	-11.4	-12.3	-19.4	3.0	11.2	-5.7	-5.9	-12.1	2.5	6.9	-0.8	-1.6	-8.3	3.5	-3.3	2.7	1.9	-5.0	4.4	-0.6
البلدان النامية المستوردة للنفط	-5.9	-6.4	-7.6	-6.7	-7.4	-3.7	-4.0	-4.8	-5.0	-6.6	3.2	1.9	-0.8	1.9	2.2	4.5	3.3	0.6	3.5	3.8
جيبوتي	-2.0	-2.1	-2.9	-0.5	-2.5	18.4	18.4	16.5	18.5	13.4	6.7	7.7	-0.1	5.9	6.8	8.2	9.2	1.3	7.5	8.4
مصر	-6.5	-7.3	-8.2	-8.1	-9.7	-3.3	-3.4	-3.7	-3.6	-2.4	4.1	2.1	1.9	3.7	3.4	5.8	3.8	3.7	5.6	5.3
الأردن	-3.4	-4.1	-4.4	-4.7	-3.4	-3.3	-3.7	-3.9	-2.9	-7.0	1.9	1.3	-4.5	0.5	0.1	2.2	2.0	-3.5	2.0	1.9
لبنان	-12.0	-11.4	-12.1	-10.6	-11.0	-7.5	-6.5	-7.0	-12.5	-24.3	-2.1	-6.8	-11.4	-6.1	-2.5	-3.4	-6.3	-10.9	-5.6	-1.9
المغرب	-3.1	-3.3	-6.0	-3.6	-3.7	-3.2	-4.2	-7.5	-4.6	-5.5	3.1	4.4	-2.7	1.2	1.9	4.2	5.5	-1.7	2.3	3.0
تونس	-2.9	-3.8	-5.0	-4.1	-4.8	-6.8	-7.0	-7.2	-8.8	-11.2	1.3	3.2	-4.8	-0.4	1.6	2.2	4.2	-4.0	1.0	2.7
الضفة الغربية وقطاع غزة	-3.8	-3.9	-6.1	-4.4	-2.5	-6.0	-6.3	-7.3	-9.9	-10.2	-0.3	-0.5	-5.0	-1.7	-1.4	2.4	2.1	-2.5	0.9	1.2
مذكرة																				
ليبيا	-2.5	-2.6	-36.7	1.7	-7.0	-8.2	-9.0	-29.3	11.6	21.4	0.3	20.7	-20.5	1.0	13.4	1.4	غ.م	-19.4	2.5	15.1

المصدر: حساب المؤلفين استناداً إلى بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر. البيانات حتى 1 أبريل/نيسان 2020.
ملحوظة: ق = تقديرات، وت = توقعات، و غ.م = غير معروض. يتم تقريب البيانات إلى رقم في خانة الأعداد. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (يونيو/تموز-يونيو/حزيران). لم يتم إدراج ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة.

الجدول 1-3. تغيير تقديرات تكلفة الأزمة: توقعات البنك الدولي للنمو بالنسبة إلى أكتوبر/تشرين الأول 2019

نقاط مئوية

الفارق (أبريل/نيسان 2020، أكتوبر/تشرين الأول 2019)			الفارق (مارس 2019، أكتوبر/تشرين الأول 2019)			توقعات أكتوبر/تشرين الأول			نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %
2021 ت	2020 ت	2019 ق	2021 ت	2020 ت	2019 ق	2021 ت	2020 ت	2019 ق	
-0.8	-3.7	-0.2	-0.3	-2.1	-0.3	2.9	2.6	0.6	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-0.7	-4.8	-0.2	-0.5	-2.8	-0.2	3.1	3.0	0.0	البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-0.7	-3.7	-0.1	-0.3	-2.4	-0.2	2.3	2.1	-0.4	البلدان المصدرة للنفط
-0.9	-2.6	-0.2	-0.2	-1.4	-0.3	2.7	2.2	1.1	مجلس التعاون الخليجي
0.7	-4.6	0.0	-0.7	-1.3	-0.1	2.3	2.1	1.8	البحرين
-1.2	-2.5	-0.8	-1.2	-2.5	-0.8	2.8	2.5	1.5	الكويت
-1.3	-7.0	0.2	-3.0	-3.3	0.2	4.0	3.5	0.3	عمان
-1.7	-2.6	-0.6	-0.9	-1.6	-0.6	3.2	3.0	2.0	قطر
-0.1	-1.4	-0.2	1.3	-0.8	-0.2	2.2	1.6	0.5	السعودية
-1.8	-3.7	-0.1	-1.7	-1.8	-0.3	3.0	2.6	1.8	الإمارات
-0.3	-5.7	0.1	-0.4	-4.1	0.1	1.7	1.8	-3.3	البلدان النامية المصدرة للنفط
-1.1	-4.9	-0.4	-0.9	-3.2	-0.4	2.2	1.9	1.3	الجزائر
0.3	-3.8	0.5	0.1	-1.9	0.5	1.0	0.1	-8.7	إيران
-0.8	-10.1	-0.4	-0.8	-9.0	-0.4	2.7	5.1	4.8	العراق
-1.3	-3.8	-0.6	-0.6	-1.2	-0.6	4.6	4.4	4.1	البلدان النامية المستوردة للنفط
1.1	-6.2	0.3	0.2	-0.5	0.3	8.0	7.5	7.2	جيبوتي
-2.2	-2.1	-0.1	-0.4	-0.3	-0.1	6.0	5.8	5.6	مصر
-0.5	-5.8	-0.2	-0.3	-0.4	-0.2	2.5	2.3	2.2	الأردن
-6.8	-11.2	-5.4	-6.1	-8.1	-5.4	0.4	0.3	-0.2	لبنان
1.9	-5.2	-0.4	0.0	-1.8	-0.4	3.6	3.5	2.7	المغرب
1.6	-6.2	-0.6	-0.8	-1.4	-0.6	2.6	2.2	1.6	تونس
2.5	-1.4	-0.4	2.5	0.0	-0.4	-0.4	-1.1	1.3	الضفة الغربية وقطاع غزة

المصدر: حسابات معدي التقرير استنادا إلى بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقير وأرزقي وآخرين. (2020).
ملحوظة: لم يتم إدراج ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة.

وكما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية خلال فترات الصدمات السلبية غير المتوقعة والكبيرة، فإن لهذه التوقعات هامش خطأ كبيرة. ويبرهن هذا على إمكانية وجود حالات مستقبلية مختلفة في العالم - "توازنات متعددة" وفقا للمصطلح الفني. ووفقا لانتشار الفيروس في المستقبل، وعمليات التصدي على صعيد السياسات الصحية، والاستجابات المجتمعية، والتطورات المستقبلية في أسواق النفط العالمية، يمكن أن تظهر عدة سيناريوهات معقولة لأي بلد في المنطقة أو لجمعها. ويمكن أن تعكس معدلات النمو الفعلية توازنات مختلفة عن تلك المطروحة هنا. ويتفاقم عدم اليقين بشأن المستقبل بسبب عدم اكتمال المعلومات الحالية حول انتشار فيروس كورونا المستجد - والذي قد يرجع إلى نقص الاختبارات الطبية أو عدم الكشف عن المعلومات أو كليهما.

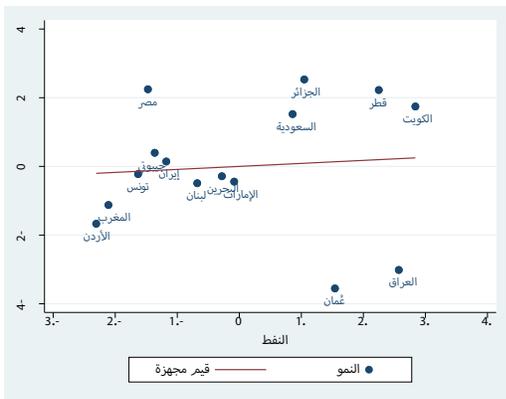
وفي ظل هذه المحاذير، ندرس ما إذا كانت تخفيضات توقعات البنك الدولي للنمو مرتبطة باعتماد بلد ما على صادرات النفط - قياسا بصافي صادرات النفط الخام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 - وترتيب بلد ما على مؤشر الأمن الصحي العالمي - الذي يجسد قدرته على منع أي وباء أو جائحة والتخفيف من حدتها، بما في ذلك الامتثال للمعايير الدولية والإبلاغ عن المعلومات الصحية.⁶

6 تم إنشاء المؤشر بالاشتراك مع مبادرة التهديد النووي، ومركز جونز هوبكنز للأمن الصحي، ووحدة المعلومات التابعة لمجلة إيكونوميست. ونُشرت البيانات عام 2019. ويتكون المؤشر من ست فئات: الوقاية؛ والكشف والإبلاغ؛ والاستجابة السريعة؛ ونظام الرعاية الصحية؛ والامتثال للمعايير الدولية؛ وبيئة المخاطر (انظر <https://www.ghsindex.org/>).

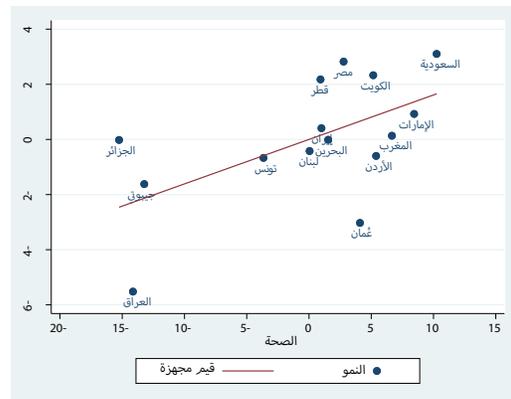
وهو يتضمن 15 بلدا.⁷ ويرتبط خفض معدلات النمو، بشكل عام، فيما بين 1 أبريل/نيسان 2020 وأكتوبر/تشرين الأول 2019 ارتباطا إيجابيا مع مؤشر الأمن الصحي العالمي ولا يرتبط ارتباطا ملموسا بالاعتماد على صادرات النفط. بعبارة أخرى، بالنسبة للبلدان التي لديها قدرات أكبر على وقف انتشار الجائحة والتخفيف منها، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي أقل نسبيًا من البلدان التي لا تتمتع بقدرات مماثلة (انظر مخططات الارتباط الجزئي في الشكل 1-5). وقد يعكس عدم ارتباط خفض التوقعات ارتباطا ملموسا بالاعتماد على صادرات النفط حقيقة أنه حتى البلدان المستوردة للنفط في المنطقة قد تعاني من انخفاض أسعار النفط كما ذكرنا آنفا. غير أن ممارسة سابقة جرت باستخدام توقعات مارس/آذار 2019 أظهرت وجود علاقة سلبية بين خفض معدلات النمو وبين الاعتماد على صادرات النفط. واختفت هذه العلاقة مع توقعات 1 أبريل/نيسان.

الشكل 5-1 تخفيضات النمو، والانكشاف على تصدير النفط ومؤشر الأمن الصحي العالمي

اللوحة ب: خفض توقعات النمو والاعتماد على صادرات النفط



اللوحة أ: خفض توقعات النمو ومؤشر الأمن الصحي



المصدر: حسابات معدي التقرير استنادا إلى بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقير.

وتشير الدلائل إلى أن التغييرات في توقعات البنك الدولي ترتبط بشكل منهجي بالظروف الأولية الموجودة سلفا، لا سيما جاهزية النظام الصحي في كل بلد ومدى اعتماده على صافي صادرات النفط. ومع ذلك، لا مبالغة في القول إن جميع التوقعات الاقتصادية من أي مصدر غير مؤكدة إلى حد كبير. ومع هذا، لم تسبب الصدمة المزدوجة تحديا يتعلق بالنمو المنخفض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالمنطقة تعاني من متلازمة النمو المنخفض منذ عقود.

ومن الأسئلة المهمة ذات الصلة هو ما إذا كان تراجع النمو عابرا أم دائما. وبشكل عام، فإن الصدمة الاقتصادية العابرة التي لا تؤثر بشكل دائم على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ستتطوي على خفض مؤقت في النمو، مما يؤدي إلى انتعاش سريع بعد ذلك. وسيكون هذا نمط "على شكل حرف V". وإذا كانت الصدمات دائمة أو إذا تفاعلت الصدمات العابرة مع الظروف المحلية بحيث يكون تأثيرها دائما فإن مسار النمو بمرور الوقت يمكن أن يتبع الشكل "L".

وفي السياق الحالي، كما ذكرنا أعلاه، يمكن أن يكون لانتشار الفيروس آثار كارثية، ولكن مؤقتة، على الصحة العامة. ومع ذلك، فقد يكون له تأثيرات أكثر ديمومة على الاقتصاد إذا تداخل مع نقاط الضعف الاقتصادية القائمة. من جانب آخر، قد يكون انهيار أسعار النفط طويل الأمد، إذا كان يعكس التغييرات الهيكلية الدائمة في سوق النفط العالمية بسبب التقدم التكنولوجي (على سبيل المثال، النفط الصخري ومصادر الطاقة المتجددة) وما يترتب على ذلك من تغيرات في القوة السوقية لأوبك+.

7 المؤشر الأمني الصحي العالمي غير متاح عن الضفة الغربية وقطاع غزة. والبيانات عن صادرات النفط غير موثوق فيها بالنسبة لليبيا.

ويمكن أن يلقي التمحيص الدقيق للتغيرات في توقعات البنك الدولي للنمو الضوء على قنوات الخبراء الاقتصاديين في البنك بشأن طبيعة آثار الصدمة المزدوجة على توقعاتنا للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2020-2021. اللوحة أ من الشكل 6-1 توضح التغييرات في توقعات النمو بين الصادرة في 1 أبريل/نيسان 2020 وتلك الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول 2019 للمنطقة ككل، ودول مجلس التعاون الخليجي، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان النامية المستوردة للنفط وفقا للتصنيف الوارد في الجدول 2-1 الوارد أعلاه. ويتوافق أشد انخفاض في توقعات النمو لعام 2020 مع البلدان النامية المصدرة للنفط تليها البلدان النامية المستوردة للنفط، ثم دول مجلس التعاون الخليجي. ورغم انهيار أسعار النفط، فإن الخفض الملموس في توقعات النمو للبلدان المستوردة للنفط يشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية للبلدان المستوردة والمصدرة للنفط بالمنطقة ترتبط بعضها ببعض. وتفترض التوقعات الجديدة أن سعر النفط سيكون حوالي 30 دولارا للبرميل في عام 2020 ويرتفع إلى نحو 40 دولارا في عام 2021. وكلاهما أقل بشكل ملحوظ من توقعات الأسعار في أكتوبر/تشرين الأول 2019. بالإضافة إلى ذلك، يرجع جزء من تعافي توقعات النمو لعام 2021 مقارنة بتوقعات أكتوبر/تشرين الأول إلى الانتعاش المتوقع في أسعار النفط بين 2020 و2021.

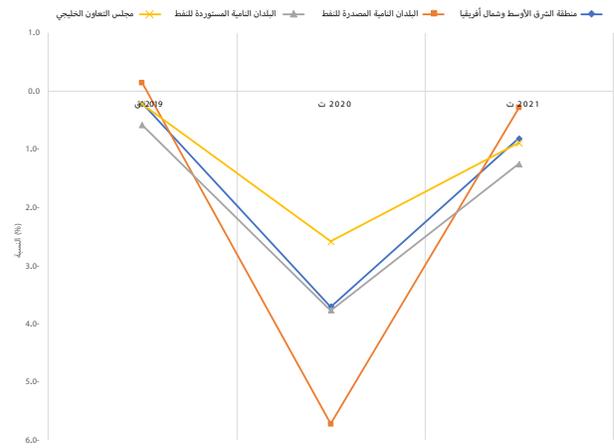
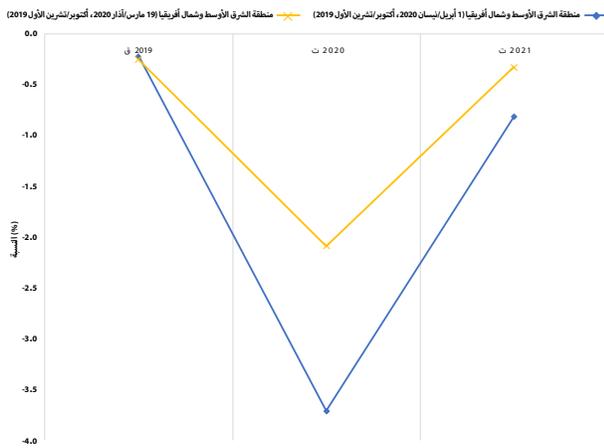
ومع ذلك، يتوقع البنك الدولي أن تكون معدلات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2021 أقل من التوقعات في أكتوبر/تشرين الأول 2019. أي أن توقعاتنا للنمو لعام 2021 قد تم تعديلها بشكل عام بالنقصان. وهذا ينطبق على كل من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط (اللوحة أ من الشكل 6-1). ويشير التحليل التفصيلي إلى أنه حالما يتم استبعاد التأثير الإيجابي المباشر للانتعاش المتوقع في أسعار النفط، سيقول معدل نمو البلدان المصدرة للنفط في 2021 حتى عن ذلك. وهذا يعني أن خبراءنا الاقتصاديين يتوقعون تأثيرات دائمة إلى حد ما للصدمة المزدوجة، بخلاف التأثير المباشر على الدخل من جراء التغيرات في أسعار النفط.

ولاحظ أن التوقعات غير مستقرة وقابلة للتغيير عند توفر البيانات الجديدة. ويتضح ذلك في اللوحة ب من الشكل 6-1. وبين 19 مارس/آذار و1 أبريل/نيسان 2020، زاد الخبراء الاقتصاديون بالبنك الدولي تقديراتهم لتكلفة الصدمة المزدوجة زيادة حادة. وانخفضت توقعات النمو في 2020 و 2021 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما يعكس التكلفة التقريبية للصدمة المزدوجة، من -2.1 إلى -3.7 نقطة مئوية لعام 2020، ومن -0.3 إلى -0.8 نقطة مئوية لعام 2021. وبالقدر الذي لم تُسجل به تداعيات الصدمة المزدوجة بشكل كامل في التوقعات الاقتصادية، يمكن استنتاج أن تقديراتنا لتكلفة الأزمة هي تقديرات محافظة؛ ويمكن تفسيرها على أنها تقديرات للتكلفة في حدها الأدنى.

الشكل 6-1 تقديرات غير ثابتة لتكلفة الأزمة - تغيرات في توقعات البنك الدولي بشأن النمو

اللوحة ب: تغير التوقعات (1 أبريل/نيسان 2020 - أكتوبر/تشرين الأول 2019) و (19 مارس/آذار 2020 - أكتوبر/تشرين الأول 2019)

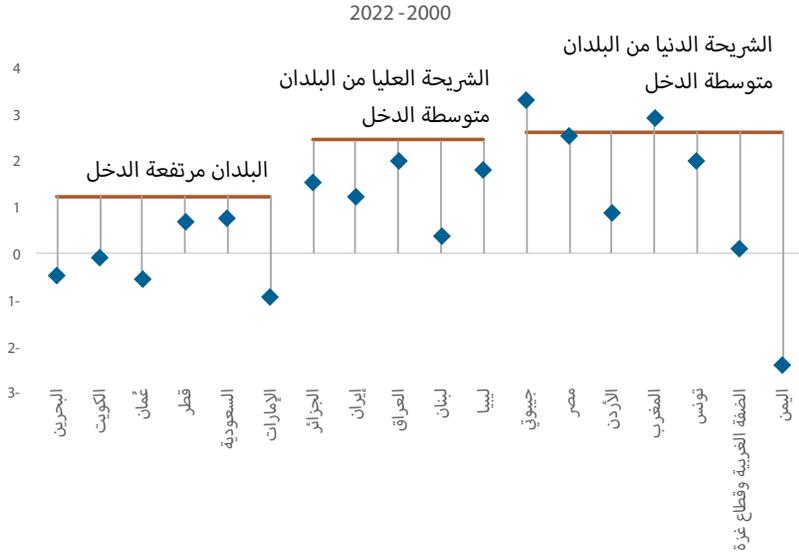
اللوحة أ: تغير التوقعات (1 أبريل/نيسان 2020 - أكتوبر/تشرين الأول 2019) في مختلف مجموعات بلدان الشرق الأوسط، 2021-2019



المصدر: حسابات معدي التقرير استنادا إلى بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر وأرزقي وآخرين (2020). ملحوظة: لم يتم إدراج ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة.

5-1 متلازمة الدخل المنخفض المزمنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشكل 7-1 متلازمة الدخل المنخفض المزمنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



يؤكد تحليل التحديات والمخاطر الراهنة على حقيقة مثيرة للقلق: تعاني المنطقة من متلازمة مزمنة من النمو المنخفض منذ عقود من الزمن. في الواقع، كان نصيب الفرد من النمو في المنطقة منخفضاً حتى بالنسبة للمعيار المتوسط لمعدل النمو التقليدي في بقية العالم. وعند مقارنة أداء النمو في كل بلد منذ بداية القرن الحادي والعشرين خلال فترة توقعاتنا باقتصاد متوسط (أو تقليدي) في مجموعات الدخل المقابلة، تشير الشواهد إلى أن أداء معظم بلدان المنطقة كان أقل مقارنة بالمعيار المتوسط.

يوضح الشكل 7-1 متوسط معدلات النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل بلد في المنطقة (ممثلة بشكل المعين الأزرق) بالإضافة إلى متوسط معدلات النمو لمجموعات الدخل المقابلة (ممثلة بخطوط أفقية حمراء) خلال الفترة 2022-2000. وقد شهدت كل دول مجلس التعاون الخليجي

وبلدان المنطقة التي تنتمي للشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل نمواً أبداً مقارنة بالبلدان مرتفعة الدخل خلال هذه الفترة. وبين البلدان التي تنتمي للشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، تجاوز النمو طويل الأجل في جيبوتي والمغرب فقط النمو المعتاد في البلدان النظيرة.

إن الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي منذ فترة طويلة في المنطقة ليس ملحوظاً فقط ولكنه كبير. وتشير الحسابات التقريبية إلى أنه لو كانت جميع بلدان المنطقة قد نمت بالمعدل المتوسط لمجموعات الدخل الخاصة بها، لكانت المنطقة، في المتوسط، أكثر ثراءً بنسبة 20% على الأقل مما هي عليه اليوم.

وتشير هذه النتائج التساؤل حول العوامل التي تكمن وراء متلازمة النمو المنخفض تلك، والتي صاحبها موجات من الاضطرابات الاجتماعية. ويدفع هذا التقرير بأن غياب الشفافية أحد العوامل الرئيسية. ويناقش القسم التالي العلاقة بين غياب الشفافية والنمو طويل الأجل.

6-1 تعزيز الشفافية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يسرع وتيرة النمو

هناك فجوة في البيانات آخذة في الاتساع بين المنطقة والبلدان المتقدمة: في حين تتميز البلدان المتقدمة بوجود أنظمة حديثة جيدة التنسيق لجمع البيانات يمكن لمجتمع الأبحاث الوصول إليها، فإن العديد من بلدان المنطقة إما متأخرة في قدرتها على توليد البيانات أو تمنع مجتمع الأبحاث ووسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني من الوصول إلى البيانات. ورغم أن المخاوف المتعلقة بالخصوصية حقيقية، لم يتم إيلاء اهتمام يُذكر لتكلفة أنظمة البيانات المُفتقرة للشفافية التي تعيق توليد المعارف الخارجية.

لكن بعض هذه التكلفة أصبحت واضحة. وتزداد الأضرار الناجمة عن غياب الشفافية عندما تقع الأنظمة تحت ضغوط بسبب تهديدات قوية، مثل جائحة كورونا المستجد. وتتطلب الاستجابة المجتمعية المثلى توافرا مفتحا ومباشرا بين العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع وتشمل الحكومة، وأنظمة الرعاية الصحية، والمجتمع المدني، والمؤسسات المختلفة. ويجب جمع المعلومات في حينها لتمكين الحكومات ومسؤولي الصحة العامة من اتخاذ إجراءات حاسمة في الوقت المناسب. ويتعين على المواطنين الإبلاغ عن أي إصابة والتجاوب مع التغييرات السلوكية التي تطلبها الحكومة. ويعتبر تدفق البيانات هو زيت محرك هذا النظام القائم على التفاعلات والاستجابات. فعندما لا تُتاح البيانات للجمهور أو يتم إساءة استخدامها، يمكن أن يتعطل المحرك. إن تداعيات انعدام الثقة، الناتجة عن نقص الشفافية، تبرز بوضوح عندما يشعر المواطنون بالحيرة إزاء ما يجب عليهم تصديقه. وكما رأينا عدة مرات على مدار عقود عديدة، فإن استعادة المصداقية ليست بالأمر الهين. وكما وصف أحد المواطنين في المنطقة بلباقة استجابة القيادة لفيروس كورونا المستجد: "عندما تفقد ثقة الناس، فحتى عندما تقول الحقيقة؛ لن يصدقك الناس".

لقد تم تحديد مسؤوليات البلدان في جدول أعمال البيانات بشكل جيد. ففي جوهرها، تؤكد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حاجة البلدان إلى وضع مؤشرات اجتماعية واقتصادية في حدود قدرات كل بلد. إن تكلفة هذه الجهود ليست زهيدة، ويصعب على حكومات البلدان النامية أن تتحقق من المفاضلة بين الاستثمار في قدرات وأنظمة البيانات والاحتياجات الملحة الأخرى. ومع ذلك، فإن منافع الشفافية في الأجل الطويل هي منافع ملموسة. ولا خلاف على أن بلدان المنطقة بحاجة إلى ضخ استثمارات ضخمة، مع تبني أفضل الممارسات للحاق بالركب فيما يتعلق بشفافية البيانات.

الإطار 1-1. مؤشر الشفافية والقدرات الإحصائية

يمكن أن يعزى تطور كلمة "الشفافية" واستخدامها على نطاق واسع فيما يتعلق بالحوكمة إلى حد كبير إلى المنظمات فوق الوطنية والمنظمات غير الحكومية. ففي أوائل التسعينيات، أسس بيتر إيجين المدير السابق للبنك الدولي منظمة الشفافية الدولية كطريقة بديلة لمعالجة الفساد. وتمثل مهمة المنظمة في دراسة آثار الفساد على المواطنين والدعوة لإصلاح السياسات في المؤسسات العالمية لمعالجة الممارسات الفاسدة. في البداية تم التفكير في "النزاهة الدولية" و"الأمانة الدولية" كاسمين للمنظمة ولكن "الشفافية" فازت في نهاية المطاف حيث كان من المفهوم أنها تنقل مفهوم "الانفتاح" (بول، 2009).

ونتيجة لذلك، انتشر مصطلح "الشفافية" عبر البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتوجيهات البرلمانية لصندوق النقد الدولي. واعتمد الأكاديميون مصطلح "الشفافية" وأضافوا على معناه طابعا رسميا، خاصة في مجال الدراسات الدولية. عرّف فينل ولورد (1999) الشفافية بأنها تشمل "الهياكل القانونية والسياسية والتنظيمية التي تجعل المعلومات حول الخصائص الداخلية للحكومة والمجتمع متاحة للجهات الفاعلة داخل وخارج النظام السياسي المحلي. وتزداد الشفافية بأي آلية تؤدي إلى الإفصاح العلني عن المعلومات، سواء كانت صحافة حرة، أو حكومة مفتوحة، أو جلسات استماع، أو وجود منظمات غير حكومية لديها حافز لنشر معلومات موضوعية عن الحكومة". واستخدم ميتشل (1998) التعريف التالي: "تعني الشفافية الطلب على المعلومات، وقدرة المواطنين على الحصول عليها، وتقديم ونشر المعلومات فعليا من جانب الحكومة والمنظمات غير الحكومية".

ويتجاوز مؤشر القدرات الإحصائية للبنك الدولي اسمه عن طريق تسجيل الكثير من عناصر الشفافية التي تتوافق مع التعريفات الواردة أعلاه (انظر الجدول 2 للحصول على تعريف مفصل لمؤشر القدرات الإحصائية ومكوناته). إن توفر البيانات الجزئية والكلية ونشرها بانتظام، وكذلك ما إذا كان إنتاج هذه البيانات يلتزم بالمعايير الدولية، يشكل صميم "الانفتاح"، وقدرة المواطنين على الحصول على المعلومات، وإفصاح الحكومة فعليا عن المعلومات. ولا يقتصر هذا الإجراء على القدرات الإحصائية - يمكن متابعة المكاتب الإحصائية عالية الكفاءة إذا لم تنشر إحصاءات. ويقاس مؤشر القدرات الإحصائية باستخدام مقاييس موضوعية تركز على البيانات ويمكن التحقق منها - وهو فريد من حيث أنه لا يعتمد على تصورات المشاركين في الاستقصاء للشفافية كما هو الحال عادة في الكثير من مؤشرات الشفافية. ويمكن إعادة تفسير مؤشر القدرات الإحصائية على أنه مؤشر إحصائي أو مؤشر لشفافية البيانات.

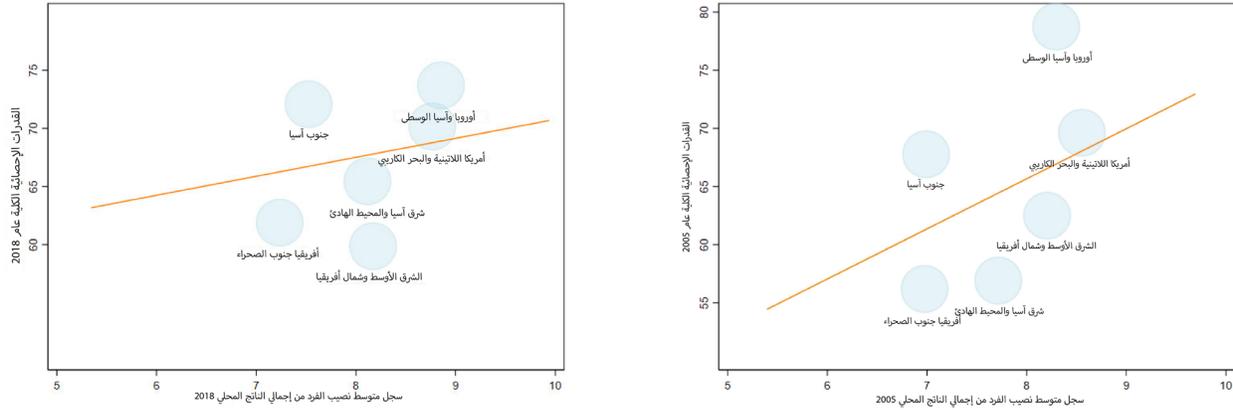
ويرسم الشكل 1-8 خطا بين القدرات الإحصائية الإجمالية ومستوى التنمية للبلدان النامية وعددها 149 في عام 2005 (انظر الجزء الأيسر) وفي 2018 (انظر الجزء الأيمن). لاحظ أن العلاقة الإيجابية بين القدرات الإحصائية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي تكون أقوى على الأرجح إذا كانت الاقتصادات المتقدمة مدرجة في العينة. تبين الدوائر في الشكل 1-8 المتوسطات الإقليمية. في حين أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) كانت بالفعل ضعيفة الأداء في عام 2005 مقارنة بمستوى تنميتها، فقد أصبحت المنطقة ذات القدرة الإحصائية الأقل في عام 2018. وقد تُعزى العلاقة الآخذة في التراجع بين القدرات الإحصائية والتنمية بين عامي 2005 و2018 إلى نجاح البلدان الأفقر في تطوير القدرات الإحصائية، أو تقييد البلدان الأكثر ثراء لإمكانية الوصول إلى البيانات، ربما بسبب مخاوف تتعلق بالخصوصية.

ومن الناحية النظرية، هناك ثلاث قنوات على الأقل تؤثر من خلالها شفافية البيانات على التنمية.

أولا، تُستخدم البيانات الآتية التي يمكن التعويل عليها كأساس لصياغة السياسات ووضع الإصلاحات. ولا يمكن أن تكون السياسات جيدة إلا بمقدار جودة الأدلة التجريبية التي تستند إليها. وعلى المستوى الأساسي، تتعلق البيانات بالسجلات. لتأخذ نشاطا تجاريا كمثال. الهدف الأساسي للمدير هو زيادة الأرباح. ولتحقيق ذلك، يجب قياس الأداء ومقارنته بأداء المنافسين. ويجب تقييم الضمانات

والاستفادة منها للحصول على تمويل لمواصلة المشروعات الجديدة. وينبغي أن تكون المخاطر والمكاسب متعادلة. ويتعين استمالة المستثمرين. وبدون حفظ السجلات، لا يمكن تحقيق الكثير من هذه الأهداف. وتواجه الحكومات في المنطقة مجموعة مماثلة من التحديات. وتحتاج البلدان إلى النمو، وتوسيع نطاق الخيارات، يجب أن تتسم البيانات بالشفافية بشكل موثوق لتقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة. ويمكن للبلدان التي لديها معلومات عالية الجودة يمكن الوصول إليها على نطاق واسع اتخاذ قرارات أفضل. ومن خلال البيانات والتقييم، يمكن إصلاح السياسات الحالية وتحسينها، في حين يمكن تقييم السياسات الجديدة من خلال التجربة.

الشكل 8-1 التنمية الإقليمية والقدرات الإحصائية



ملحوظة: يقيس مقياس القدرات الإحصائية الكلية توفر البيانات (الجزئية والإدارية)، والامتثال للمعايير الدولية من حيث المنهجية، وتواتر القدرات الإحصائية وتوقيتها المحكم (انظر جدول الملحق أ 2 والإطار 1-1). ويعتمد الخط المجهز على 149 بلداً، على الرغم من عرض المتوسطات الإقليمية فقط. وتستبعد عينة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دول مجلس التعاون الخليجي. وتم إدراج الضفة الغربية وقطاع غزة فقط في الرسم البياني لعام 2018 بسبب نقص البيانات لعام 2005. ونظراً لأن الضفة الغربية وقطاع غزة يتمتعان بقدرات إحصائية أفضل من معظم بلدان المنطقة، فقد يشير إغفالها في عام 2005 إلى أن أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان أسوأ من حيث القدرات الإحصائية مما يشير إليه الرسم البياني لعام 2005.

ثانياً، يمكن للبيانات المتاحة للمجتمع المدني الأوسع أن تهيئ الفرصة لوضع سياسات وإصلاحات أفضل. ومن الممكن أن تحدث توسعات كبيرة في حدود المعرفة عندما تتوفر البيانات لقاعدة كبيرة من المحللين. ويقوم الباحثون باختبار الفرضيات، ومناقشتها، والطعن في النتائج، وإثبات حقائق وعلاقات محكمة لتسهيل الخروج بأفضل الأفكار لمواجهة التحديات.⁸ ويوضح الفصل الثاني من التقرير أن غياب الشفافية فيما يتعلق برصيد الدين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يعوق التحليلات ذات المصدقية بشأن القدرة على تحمل أعباء الديون، وهو موضوع مهم حيث يتم اعتماد تدابير التحفيز للتصدي للصدمة المزروجة الناجمة عن جائحة فيروس الكورونا المستجد وأسعار النفط. ويُستحسن تكوين فهم أوضح بعد الأزمة لوضع الديون في المنطقة.

ثالثاً، حينما تكون جودة البيانات محل شك أو كانت غير متوفرة، قد تتسع الفجوة بين التصورات والواقع. وقد يؤدي النهوض بإصلاحات مهمة إلى تحسينات في الرفاهة الحقيقية، لكن تأثيرها ضئيل على التصورات العامة نظراً لقلّة البيانات عن هذه التحسينات. وقد تعزز هذه التصورات حالة تؤدي إلى الإحباطات التي تعبر عن نفسها في صورة احتجاجات واضطرابات اجتماعية. وبالمثل، إذا كانت جودة البيانات محل شك، فقد يفقد الناس الثقة في هذه المعلومات وقد لا يغيرون تصوراتهم على الرغم من النتائج الإيجابية المستقاة من البيانات. والأهم من ذلك، بمجرد أن تمضي الحكومة على مسار تقديم بيانات غير موثوق فيها أو تقييد الوصول إلى المعلومات، قد يتعذر عليها استعادة المصدقية. وقد يكون الناس أقل رغبة في الوثوق بالمعلومات الواردة من الحكومة، مما يجعل من الصعب على الحكومة إذا غيرت نهجها أن تغير التصورات العامة. والنتيجة هي بلدان أكثر عرضة للاضطرابات الاجتماعية. في الواقع، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان هناك لغز قديم يفسر سبب انتشار الاضطرابات الاجتماعية في المجتمعات التي تشهد تفاوتاً ضئيلاً نسبياً في الدخل. وتشير الأبحاث الحديثة إلى أن هذا قد يرجع لعوامل أخرى، ربما غياب الشفافية، مما يخلق هوة بين تصورات الناس

8 ليس من المستغرب أن البلدان الأكثر ثراء تخضع للبحث أكثر من البلدان الأفقر. فالبحوث المنشورة في المجلات رفيعة المستوى في مجال الاقتصاد تتجه نحو البلدان الأكثر ثراء، وهي حقيقة قد يفسرها جزئياً غياب البيانات التي يمكن الوصول إليها في البلدان المنخفضة الدخل (انظر أدلة وردت في داس وآخرين 2013).

لمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وموقعهم الفعلي. درس كليمنتي وآخرون (2019) الأوضاع في المغرب قبل الربيع العربي وبعده ووجدوا أدلة على هذه التصورات المغلوطة.

ومع ذلك، لتوجيه وإثراء السياسات، فإن توافر البيانات الجيدة (الموثوقة) وإمكانية الوصول إليها أمر ضروري، ولكن ليس كافياً. وتلعب المراكز البحثية ووسائل الإعلام وصناع السياسات دوراً مهماً في تسهيل النقاش الذي تعززه البيانات لضمان أن تكون السياسات تتاجاً لهذه العملية ولضمان أن الجمهور يأخذ بزمام المناقشات.

وتسير العملية كالتالي: لا يسهل على الجمهور استيعاب البيانات بالطريقة التي أعدت بها، لذلك يقوم الأكاديميون باستنباط المعارف من البيانات التي تعزز النقاش فيما بينهم. وتتضمن المراكز البحثية وصناع السياسات إلى تلك الجهود. وتنقل المؤسسات الإعلامية المعلومات إلى الجمهور الذي يشارك بعد ذلك ويأخذ بزمام النقاش. ونأمل أن تسفر هذه العملية عن مجموعة مثلى من السياسات التي تعزز الرفاهة العامة. وتلعب كل مؤسسة من المؤسسات في هذه العملية دوراً بالغ الأهمية لتعزيز وتعبئة النقاش العام. إن تقاعس وسائل الإعلام عن توعية الجمهور أو عدم وجود مراكز بحثية سيحد من قيمة المعلومات في توجيه السياسات ويقلل من عائدات الاستثمار في البيانات. ويجب أن تتحرك جميع العناصر معا حتى تتسم منظومة البيانات بالفاعلية. وهذا يعني أن الشفافية لا تتطلب فقط إنتاج ونشر بيانات يعول عليها بشكل منتظم، ولكنها تتطلب أيضاً تمكين الأطراف المعنية من التعبير عن آرائهم بصراحة.

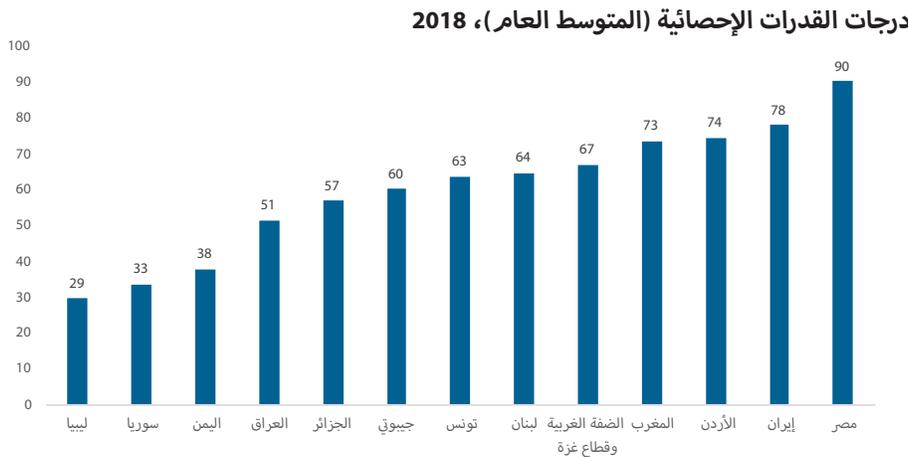
◀ شفافية البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في عام 2005، تجاوزت المنطقة منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء من حيث "القدرات الإحصائية"، وهو مصطلح يشمل جوانب جودة البيانات بالإضافة إلى إمكانية الوصول إليها - وهما عنصران مهمان من مقومات الشفافية. ومنذ ذلك الحين، تجاوزت بلدان كل من منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبحلول عام 2018، كانت درجات المنطقة هي الأقل من بين جميع مناطق العالم (انظر الشكل 1-8). وكانت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً المنطقة الوحيدة التي شهدت انخفاضاً في القدرات الإحصائية بين عامي 2005 و2018. وربما لعبت الصراعات دوراً في هذا التراجع.

وهناك اختلافات كبيرة في القدرات الإحصائية بين بلدان المنطقة (انظر الشكل 1-9). ومصر هي الأفضل أداءً، تليها إيران والأردن. وتتزايد

القدرات الإحصائية بشكل مطرد منذ عام 2005 في هذه البلدان. وتأتي ليبيا وسوريا واليمن في ذيل القائمة. وترزح البلدان الثلاثة تحت وطأة الصراعات، وقد تدهورت نظم بياناتها بشكل كبير منذ عام 2005. ومع ذلك، حتى في البلدان صاحبة أفضل أداء على ما يبدو، ربما أصبح التدهور في حرية التعبير يشكل عائقاً أمام الاستفادة من الاتجاه الصعودي في إنتاج بيانات يمكن التعويل عليها. علاوة على ذلك، كما ناقشنا في الفصول التالية، حتى في مصر

الشكل 1-9 مؤشر القدرات الإحصائية في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: مجموعة البنك الدولي، <http://datatopics.worldbank.org/statisticalcapacity/>

هناك قضايا تتعلق بعدم توفر المعلومات الأساسية عن الدين العام، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بدقة التعريفات المستخدمة لحساب مؤشرات سوق العمل.

وتعكس القدرات الإحصائية المنخفضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا نقص البيانات الجزئية، خاصة فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال والأسعار. على سبيل المثال، يشير الافتقار إلى الإحصاءات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة في المنطقة إلى أن هيكل الاقتصاد غير معروف من حيث أنواع الشركات في كل قطاع. ويحول ذلك دون تعزيز المناقشات وتطوير السياسات التي تتمحور حول ديناميكيات الشركات، وخاصة تركز الأسواق وسياسات المنافسة. ولعل الأهم من ذلك هو أن الإحصاءات المتعلقة بأنشطة الأعمال تعد مقومات مهمة لشركات القطاع الخاص والمستثمرين المحتملين.

◀ الصلة التجريبية بين شفافية البيانات والنمو الاقتصادي

تظهر عينة من 146 بلدا وجود ارتباط إيجابي بين القدرات الإحصائية للبيانات والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 2005 إلى 2018. وتبقى العلاقة بين النمو والقدرات الإحصائية على حالها عبر نماذج قياس اقتصادي مختلفة بعد احتساب عدة عوامل خارجية مثل مستوى التنمية والتكوين القطاعي ورأس المال البشري والمؤسسات السياسية (انظر الملحق أ للحصول على تفاصيل حول نماذج القياس الاقتصادي). إن الارتباط بين القدرات الإحصائية ومعدل النمو بنفس قوة الارتباط بين التعليم والنمو على الأقل (إن لم يكن أقوى منه)⁹. وربما أدى الانخفاض في مؤشر القدرات الإحصائية بالمنطقة بين 2005 و2018 إلى تراجع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين 7% و14%، وفقا لنموذج القياس الاقتصادي المستخدم (انظر الجدول أ 1). وتشير النتائج إلى أن توفر وتكرار تجميع البيانات الإدارية والجزئية هو مؤشر رئيسي للنمو الاقتصادي، على الرغم من أن النتائج عرضة إلى حد ما للمنهجية التجريبية. وتكمل هذه النتائج دراسات أخرى وجدت ارتباطا إيجابيا بين مؤشر القدرات الإحصائية ومجموعة واسعة من نتائج الحوكمة وتقديم الخدمات (هولير وآخرون 2011، وهوغيفين 2018، وإسلام 2006، ووليامز 2009). وهذه خطوة أولى في تحليل العلاقة بين شفافية البيانات والنمو الاقتصادي. وتطبق عدة محاذير على هذه النتائج، لا يتم التغاضي تماما عن قضايا التجانس، مثل التزامن بين قدرات البيانات والنمو، وهناك دائما التحدي المتمثل في التحيز الناتج عن المتغيرات المحذوفة، المدفوع بالصراع واعتماد الاقتصاد على الموارد الطبيعية. في الأبحاث المستقبلية، يمكن معالجة هذه القضايا بأدوات تحليلية أكثر تعقيدا.

◀ ما هي الخطوات التالية؟

يتطلب سد الفجوة في شفافية البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نهجا متعدد الجوانب لتطوير أنظمة مستدامة للبيانات. لقد وضع الوباء الحالي هذه القضية في الصدارة. وحينما تقتقر الحكومات إلى القدرة على توليد البيانات، تظهر الحاجة إلى الاستثمار من أجل بناء هذه القدرات. وعندما تكون الحكومات غير راغبة في مشاركة البيانات، يجب وضع الاتفاقيات بالتوافق مع جدول أعمال واضح يسلط الضوء على معايير نظم البيانات المحكمة والدور الحاسم للبيانات في وضع سياسات حيوية وفي تحقيق الانسجام الاجتماعي. وعندما لا تحظى الموضوعات المهمة في المنطقة بدراسات كافية وتتطلب بيانات محددة فيجب حينها الاستثمار في أنشطة جمع البيانات من أجل توفير المعارف الأساسية. والهدف المباشر هو إلقاء الضوء على التحدي المتعلق بشفافية البيانات. وستبحث المبادرات المستقبلية في هذه القضايا، مع الأخذ في الاعتبار السياقات الخاصة بكل بلد. تتناول الفصول التالية الدور الذي تلعبه مسائل معينة تتعلق بالبيانات والشفافية تعاني منها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجالين آخرين هما هشاشة الاقتصاد الكلي وأسواق العمل.

9 تُستقى الأرقام بالنظر في آثار زيادة المتغيرات بانحراف معياري واحد. وتطبق أيضا على التعليم شواغل المتغيرات الداخلية الخاصة بالقدرات الإحصائية.
10 بحثت دراسات أخرى الآليات التي تفسر كيف يمكن أن تساعد زيادة شفافية البيانات في تحقق النمو. على سبيل المثال، قد تؤدي زيادة شفافية البيانات إلى خفض تكاليف الاقتراض الخارجي (كادي، 2015 وكوبوتا وزيوفاك، 2020).

الفصل الثاني: الاختلالات الخارجية، واستدامة المالية العامة، وشفافية البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

النقاط الرئيسية للفصل الثاني:

- لا يمكن تفسير العجز في حسابات المعاملات الجارية الذي تعاني منه عدة بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء المؤشرات الأساسية، ولا تؤثر مسائل الشفافية على هذه التقديرات.
- في عام 2019، بدأ أن 11 بلدا من بلدان المنطقة تسير في مسارات غير مستدامة للمالية العامة، إذ لم تكن أرصدة المالية العامة الأولية المُبلّغ عنها كافية لاستقرار نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.
- عرقل غياب الشفافية بشأن رصيد الدين العام تقييم استدامة المالية العامة.

يقيّم هذا الفصل استدامة القدرة على تحمّل العجز في حساب المعاملات الجارية وحساب المالية العامة في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو يعتمد على أفضل البيانات المتاحة القابلة للمقارنة فيما بين البلدان. ونبدأ بمناقشة أرصدة المعاملات الجارية، ثم نتقل إلى مجموعة من الاختبارات لتقييم استدامة المالية العامة، التي يعوقها غياب الشفافية فيما يتعلق بأرصدة الدين العام.

2-1 استدامة أرصدة المعاملات الجارية

في شهر أبريل/نيسان 2019، وضع مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموذجا لتحديد ما إذا كانت اختلالات أرصدة المعاملات الجارية في بعض بلدان المنطقة مستدامة (انظر الملحق ب). ويحدد هذا النموذج كيفية الربط بين رصيد المعاملات الجارية لبلد ما وبين المؤشرات الأساسية المستمدة من الأبحاث الأكاديمية - العوامل السكانية (معدلات الإعالة، التي تقيس الضغط على السكان في سن العمل، وسرعة تزايد أعداد المسنين)، والتغيرات المتوقعة في النمو الاقتصادي، ونصيب كل شخص في سن العمل من إجمالي الناتج المحلي، والتعرض للتقلبات في أسعار السلع الأولية. ويمكن ربط تلك المحددات باختلالات المعاملات الجارية بعدة طرق، هي كالتالي:¹¹

- **العوامل السكانية والمدخرات.** مع انخفاض معدلات الإعالة، ترتفع المدخرات الوطنية وتحسن أرصدة المعاملات الجارية. ولأن المدخرات التي ترتبط بقلّة عدد الأطفال أو المسنين المُعالين قد يختلف حجمها، يشمل النموذج معدلين اثنين من معدلات الإعالة. وتمثل إعالة الصغار نسبة الأطفال الأصغر من 15 عاما إلى السكان في سن العمل (15-64 عاما). وتمثل إعالة المسنين نسبة الأشخاص الأكبر من 64 عاما إلى السكان في سن العمل. والمتغير الثالث في العوامل السكانية هو سرعة الشيخوخة، أو التغير السنوي في نسبة إعالة المسنين. عندما تتغير هذه النسبة سريعا، يمكن أن ترتفع مدخرات الأسرة تحسبا للنفقات المستقبلية المرتبطة بالمسنين. ومن ثم، فمن المنطقي أن يتحسن حساب المعاملات الجارية في البلدان حيث يشيخ السكان سريعا مقارنةً ببقية العالم.

وتشمل الإحصاءات السكانية، بما في ذلك التوقعات، اللاجئين الذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان في بلدان مثل لبنان والأردن. وتتضمن التقديرات والتنبؤات السكانية الإجمالية لشعبة السكان بالأمم المتحدة بيانات الهجرة. وتشمل هذه التقديرات تدفقات اللاجئين دخولا وخروجا (الأمم المتحدة 2017).

11 أبحاث أخرى في هذا المجال، مثل التي يجريها صندوق النقد الدولي (2013)، لديها قائمة أطول من العوامل الأساسية. ينظر هذا التقرير في العوامل الأساسية التي من المحتمل ألا تتأثر بالأداء الاقتصادي في الأمد القصير لبلد ما.

- **تنبؤات النمو والمدخرات المحلية.** إذا كان من المتوقع أن يتسارع نمو اقتصاد ما، فمن المرجح أن يشهد عجزا في حساب المعاملات الجارية لأنه قد يستخدم موارد مستقبلية، مُستمدة من النمو المتوقع أن تتسارع وتيرته، وذلك لدفع قيمة الاستثمارات أو الاستهلاك حاليا. ويتضمن النموذج مؤشرا بديلا للتسارع المتوقع في وتيرة النمو، والذي يعتمد على بيانات تاريخية من تنبؤات صندوق النقد الدولي.
 - **نصيب الشخص في سن العمل من إجمالي الناتج المحلي وصافي المدخرات.** إن إجمالي إنتاجية العمالة هو ببساطة نسبة إجمالي الناتج المحلي إلى السكان في سن العمل. ومن المرجح أن ترتفع المدخرات المحلية في البلدان التي تتمتع بارتفاع إنتاجية العمالة مقارنة بالبلدان الأخرى. وبالتالي، ترتبط التحسينات في إجمالي إنتاجية العمالة بتحسينات في حساب المعاملات الجارية، ما لم ترتبط التحسينات في إنتاجية كل عامل بزيادات غير متناسبة في الاستهلاك المحلي. ويستخدم النموذج معدل تأخر ناتج اقتصاد ما (من حيث تعادل القوة الشرائية) إلى حجم السكان في سن العمل مقارنة بالولايات المتحدة (يفترض أن يكون الاقتصاد عند "حدود" أعلى إنتاجية). ومع ذلك، إذا تدفق رأس المال إلى بلدان أقل إنتاجية، فمن الممكن أن ترتبط هذه التدفقات بالتراجع في حساب المعاملات الجارية إذ إنها تزيد من مستويات الاستهلاك والاستثمار المحلية. وبالتالي، فإن أثر الإنتاجية على حساب المعاملات الجارية قد يعتمد هو نفسه على مدى الانفتاح في حساب رأس المال. ويتضمن النموذج بالتالي تفاعلات بين انفتاح حساب رأس المال والإنتاجية النسبية للعمالة.
 - **أسعار السلع الأولية والميزان التجاري.** يمكن أن يتحدد الميزان التجاري لاقتصاد ما من خلال التقلبات في أسعار السلع الأولية. فعندما ترتفع الأسعار، تتحسن أرصدة الميزان التجاري للبلدان المصدرة الصافية للسلع الأولية بينما تعاني البلدان المستوردة الصافية من تراجع أرصدة الميزان التجاري. في المقابل، عندما تتغير أرصدة الميزان التجاري، تتغير أرصدة المعاملات الجارية. ومن هنا يأخذ النموذج في الحسبان أسعار السلع الأولية وأرصدة الميزان التجاري لهذه السلع.¹² وهذا المتغير ذو أهمية خاصة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأن الكثير منها من المصدرين الرئيسيين للنفط ومن كبار المستوردين للغذاء. وعلى المنوال نفسه، إذا ارتفعت أسعار الغذاء، فمن المتوقع أن تتدهور أوضاع مراكز المعاملات الجارية للبلدان المستوردة للغذاء. على سبيل المثال، ينبغي أن يعكس المؤشر التزايد في عجز المعاملات الجارية في تونس في 2007 و2008 بسبب واردات المواد الغذائية.
 - **أنظمة سعر الصرف.** يمكن أن تخضع أنظمة سعر الصرف الثابت لاختلالات سعر الصرف الحقيقي، مما يؤثر على حساب المعاملات الجارية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يصبح سعر الصرف الحقيقي مقوما بأقل من قيمته في الرخاء وبأعلى من قيمته في الشدة بسبب عدم قدرة سعر الصرف الاسمي على التكيف عندما لا تستجيب الأسعار المحلية سريعا للتغيرات في الطلب. ويرصد نموذج مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثلاثة أنواع من أنظمة أسعار الصرف: أنظمة سعر الصرف الثابت، وأنظمة التعويم الموجه لأسعار الصرف، والتعويم (التداول) الحر. بالإضافة إلى ذلك، تتفاعل متغيرات نظام سعر الصرف مع الإنتاجية النسبية للعمالة لتعكس مدى تأثير الأنظمة على استجابة المعاملات الجارية للتغيرات في إنتاجية العمالة.
- وتتوافق نتائج نموذج مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بشكل عام مع التوقعات. بالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج مستقاة من نموذج ثانوي لمعدلات الادخار الوطني إلى أن متغيرات توضيحية منتقاة تؤثر على حساب المعاملات الجارية من خلال تأثيرها على المدخرات الوطنية. غير أن القضية الجوهرية هي ما إذا كانت المؤشرات الأساسية تُعسّر بالكامل أرصدة المعاملات الجارية في المنطقة.

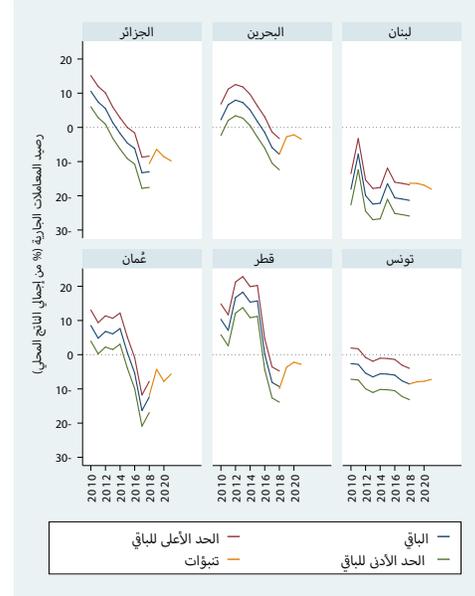
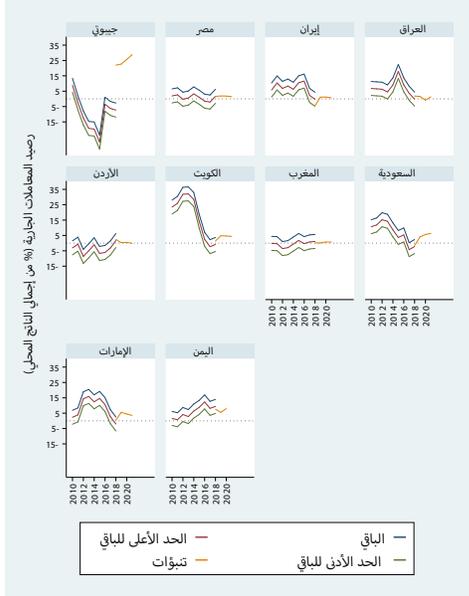
12 انظر الملحق ب للحصول على التفاصيل المتعلقة بإنشاء المؤشر.

هناك ستة بلدان في المنطقة حيث تقل أرصدة المعاملات الجارية كثيرا عن توقعات النموذج. وهذه المعاملات الجارية غير المبررة هي المتبقي (أي الفرق بين القيمة المتوقعة والقيمة المعلومة) لنموذج مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين. ويتم حساب المتبقي من خلال طرح رصيد المعاملات الجارية المتوقع من رصيد المعاملات الجارية الفعلي. ويمثل الشكل 1-2 فترة الثقة التي تبلغ 95% بين المتبقي والمجموعات التي تعتمد عليها البلدان بناء على ما إذا كان رصيد معاملاتها الجارية أقل بكثير من رصيد المعاملات الجارية المتوقع في النموذج أم لا. يتكون الجزء "أ" من البلدان التي كانت أرصدة معاملاتها الجارية المبلغ عنها أقل إحصائيا بشكل ملحوظ عما توقعه النموذج - الجزائر والبحرين ولبنان وعمان وقطر وتونس. ويتكون الجزء "ب" من البلدان التي لم تكن أرصدة معاملاتها الجارية أقل كثيرا من الناحية الإحصائية من توقعات النموذج - جيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

الشكل 1-2 أرصدة حسابات المعاملات الجارية غير المفسرة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اللوحة ب: بلدان تتماشى فيها أرصدة المعاملات الجارية أو تزيد عما تتبأت به المؤشرات الأساسية

اللوحة أ: بلدان تتخضع فيها أرصدة المعاملات الجارية عما تتبأت به المؤشرات الأساسية



المصدر: حسابات المؤلفين بناء على نموذج المعاملات الجارية الذي طرحه رئيس الخبراء الاقتصاديين بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الملحق ب). لم يتم إدراج ليبيا وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة بسبب نقص البيانات. توقعات حساب المعاملات الجارية حتى أكتوبر/تشرين الأول 2019.

يمكن للبلدان الحد من اختلالاتها الخارجية الكبيرة غير المبررة من خلال زيادة نصيب الشخص في سن العمل من إجمالي الناتج المحلي (أرزقي وآخرون، 2019). وهذا هو المسار الوحيد الذي يمكن أن يساعد في الحد من الاختلالات الخارجية وتحسين الاستدامة المالية مع خفض الحاجة إلى إجراءات التقشف المالي المؤلمة اجتماعياً. وترتبط التحسينات في إجمالي إنتاجية العمالة بزيادة المدخرات المحلية. وإذا لم تحدث زيادة متزامنة في إنتاجية العمالة والاستهلاك المحلي، فإن التحسينات في إنتاجية العمالة ينبغي أن تخفف عجز حساب المعاملات الجارية. (ناقش أرزقي وآخرون في 2019 هذه القضايا بمزيد من التفصيل). بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأنه من المرجح أن يؤدي نصيب الشخص في سن العمل من الناتج إلى توسيع قاعدة إيرادات القطاع العام، فسيكون هناك قدر من التخفيف في شدة التحديات المالية. ولا يمكن تحقيق زيادة في نصيب الشخص في سن العمل من إجمالي الناتج المحلي إلا عن طريق تشغيل البالغين في سن العمل، أو عن طريق زيادة الاستثمار الخاص، لأن الحكومات تواجه قيوداً شديدة في الموازنة. وناقش فيما يلي الأساليب والبيانات التي يمكن أن تساعد في تقييم وضع الموازنة في بلدان المنطقة.

2-2 استدامة المالية العامة: الافتقار إلى الشفافية يعوق طرق التحليل الحالية في هذا القسم، نعتمد ثلاثة نُهج لفحص استدامة المالية العامة في بلدان المنطقة:

- **الطريقة 1:** نحسب رصيد المالية العامة الأولي المطلوب الذي يعمل على استقرار نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في سنة معينة ومقارنته بالرصيد الملحوظ.
- **الطريقة 2:** نقوم ببناء وتقييم رصيد المالية العامة الهيكلية عن طريق استبعاد مكونات الإيرادات والنفقات التي ترتبط تلقائياً بالدورة الاقتصادية، والتي تتم مقارنتها بالأرصدة الملحوظة والمطلوبة كما أشرنا أعلاه.
- **الطريقة 3:** نقدر العلاقة بين رصيد المالية العامة الأولي والدين العام في العام السابق في عينة عالمية من البلدان.

رصيد المالية العامة الأولي المطلوب لتثبيت الدين

إن الأكاديميين والمؤسسات متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يستخدمون عادةً النهج الأول لإجراء تحليلات القدرة على تحمل أعباء الديون (انظر على سبيل المثال ديرون وآخرون، 2019). فكلما ارتفعت ديون بلد ما، أو ارتفع سعر الفائدة عليها، كان رصيد المالية العامة الأولي المطلوب لتثبيت الدين أكبر. وعلى العكس، إذا كان بلد ما يشهد ارتفاعاً في النمو فيمكنه تحمّل رصيد أولي أقل. من الناحية الرياضية (يمكن الاطلاع على تفاصيلها في الملحق ج1)، فإن الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت الدين بالنسبة للناتج هو

$$pb_t = \left[\frac{1+r_t}{1+g_t} - 1 \right] d_{t-1} \quad (1)$$

حيث pb_t هو الرصيد الأولي المطلوب (كنسبة من الناتج) للسنة t ، d_{t-1} هو نسبة الدين إلى الناتج في العام السابق، g_t هو النمو الاسمي للناتج، r_t هو سعر الفائدة الاسمي بالعملة المحلية.

تقدير أرصدة المالية العامة الأولية الهيكلية

وفي النهج الثاني، نحدد رصيد المالية العامة الأولي الهيكلية لكل بلد- ما يتبقى بعد حذف مكونات الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالتقلبات الحتمية في الاقتصاد صعوداً وهبوطاً، مثل الإيرادات الضريبية الإضافية التي تأتي من زيادة الناتج (انظر الملحق ج2). ويمكن القول إنه أكثر دقة لتقييم الرصيد المالي الهيكلية فقط لأنه يجسد الوضع المالي (الهيكلية) الأساسي للبلد. ويقدم صندوق النقد الدولي (2011) ملخصاً خطوة بخطوة للمنهجية المستخدمة لحساب الأرصدة الهيكلية.

الجدول 1-2. الأرصدة المالية الهيكلية الأولية مقابل الأرصدة المالية الأولية التي تحقق الاستقرار في الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2018 و 2019

اللوحة أ: 2018			
رصيد المالية العامة الأولي في 2018 (% من إجمالي الناتج المحلي)			
البلد	الملحوظ	المطلوب	الهيكلية
الجزائر	-4.92	-1.65	-4.67
إيران	-5.13	-9.71	-5.58
العراق	9.44	-6.00	10.50
اليمن	-6.27	-27.27	-6.11
البحرين	-7.36	-2.29	-7.39
الكويت	-2.79	-2.93	-2.30
عمان	-5.87	-2.96	-5.75
قطر	4.35	-4.13	4.63
السعودية	-5.65	-1.90	-5.66
الإمارات	2.19	-0.75	2.36
جيبوتي	-1.61	-1.60	-1.54
مصر	0.11	-13.71	0.14
الأردن	0.01	-0.05	0.05
لبنان	-1.13	1.02	-1.11
المغرب	-1.19	-0.01	-1.21
تونس	-2.13	-3.53	-2.21

اللوحة ب: 2019			
رصيد المالية العامة الأولي في 2019 (% من إجمالي الناتج المحلي)			
البلد	الملحوظ	المطلوب	الهيكلية
الجزائر	-5.32	0.11	-5.24
إيران	-4.98	-4.14	-4.49
العراق	-3.32	-1.00	-2.63
اليمن	-5.84	-11.67	-5.71
البحرين	-3.69	3.06	-3.64
الكويت	-6.14	0.13	-5.48
عمان	-5.06	3.19	-4.26
قطر	3.56	5.84	3.86
السعودية	-5.86	1.16	-5.49
الإمارات	-0.97	0.47	-0.69
جيبوتي	0.61	-3.50	0.65
مصر	1.94	-5.81	1.89
الأردن	0.85	-0.72	0.91
لبنان	0.26	0.71	0.40
المغرب	-1.20	0.22	-1.06
تونس	-1.23	-2.41	-1.26

المصادر: البنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ملاحظة: يتم تقديم الرصيد الأولي الملحوظ والأرصدة الأولية الهيكلية المطلوبة والمحسوبة لدينا في 2018 و2019 كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. الرصيد الأولي المطلوب هو الذي يحقق الاستقرار في نسبة الدين إلى الناتج. الرصيد الهيكلية هو رصيد المالية العامة بعد استبعاد المكونات المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية وبالنسبة لمعظم البلدان، فإن الأرصدة الأولية الهيكلية كانت قريبة من الأرصدة الأولية الملحوظة لأن ناتجها كان قريباً من إمكاناتها.

يوضح الجزء أ من الجدول 1-2 أنه في عام 2018، كانت الأرصدة الأولية الملحوظة للجزائر والبحرين ولبنان والمغرب وعمان والسعودية أقل من الأرصدة المطلوبة لتثبيت الدين. وتظل هذه النتائج صحيحة حتى بعد احتساب العوامل المحركة للدورة الاقتصادية للرصيد الأولي. وبالنسبة لهذه البلدان الستة، يقل الرصيد الأولي الهيكلية أيضاً عن الرصيد الأولي المطلوب. يعرض الجزء "ب" من الجدول 1-2-2 الأرصدة الأولية الهيكلية والمطلوبة لعام 2019. ساءت استدامة المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بعام 2018— وكان الرصيد الأولي المطلوب أكبر من الرصيد الأولي الملحوظ في 11 من بين 16 بلدا بالمنطقة شملتها عينتنا.

ومع ذلك، يتطلب الجدول 1-2 بعض المؤهلات المتعلقة بشفافية بيانات الدين. أولاً، d_{t-1} في المعادلة (1) يجب أن يكون صافي الدين العام. ولكن بسبب نقص البيانات الخاصة بصافي الدين العام، فإننا نستخدم إجمالي الدين العام لتقدير الأرصدة الأولية. وربما أدى هذا الاستبدال إلى تضخيم الرصيد الأولي المطلوب للبلدان التي تتمتع بأصول عامة كبيرة (مثل صناديق الثروة السيادية)، لأن صافي ديونها يمكن أن يكون أقل كثيراً من إجمالي ديونها.

علاوة على ذلك، لا يتم الإبلاغ دوماً عن إجمالي الدين العام في بلدان المنطقة. وكما يوضح الجدول 2-2، لا تبلغ بلدان المنطقة عن الكثير من مكونات الدين العام. وعلى الرغم من أن الإبلاغ عن جميع مصادر الدين العام قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، فليس من الواضح إن كانت تحليلات القدرة على تحمل الديون ستتدهور أيضاً، لأن المهم هو استقرار نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بمرور الوقت، حتى لو كانت أعلى مما كانت عليه في البيانات المبلغ عنها. ويجب أن يكون واضحاً الآن أن مشكلات بيانات الاقتصاد الكلي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعوق الجهود المبذولة لفهم هشاشة الاقتصاد الكلي في المنطقة.

ثانياً، يوضح الجدول 1-2 الرصيد الأولي المطلوب لعامي 2018 و2019، عندما تتوفر جميع البيانات المتعلقة بالديون ومعدلات الفائدة والنمو. وفي حين أن تقدير التوقعات للأرصدة الأولية المطلوبة للمالية العامة في المستقبل أكثر جدوى لمناقشة السياسات العامة، فهو أكثر صعوبة ويشوبه قدر أكبر من عدم اليقين. لتوضيح هذه النقطة، نأخذ مثالاً في الملحق ج1 حيث يوجد نوعان من الدين العام: الدين الخارجي (المقوم بالدولار الأمريكي) والديون المحلية. ويعتمد الرصيد الأولي المطلوب المتوقع على المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة الاسمية المتوقعة (بالعملة المحلية) لكل من الدين الخارجي والديون المحلية. وبدون البيانات الخاصة بتركيبية الدين العام، سيكون من المستحيل حساب أوزان كل مكون من مكونات الدين، وبالتالي المتوسط المرجح المتوقع لسعر الفائدة الاسمي. علاوة على ذلك، فإن سعر الفائدة الاسمي المتوقع للدين الخارجي يساوي سعر الفائدة بالدولار مضروباً في الانخفاض المتوقع في سعر الصرف. ويعني حدوث انخفاض أكبر غير متوقع في سعر الصرف مدفوعات أكبر للفائدة بالدولار مضروباً في زيادة في الرصيد الأولي المطلوب. على سبيل المثال، توضح النشار (2019) أن ديناميكيات الدين العام في مصر لا تحركها فقط سياسات المالية العامة، ولكن أيضاً تقلبات أسعار الصرف. وخلاصة القول إن الافتقار إلى الشفافية في بيانات الدين يعوق إجراء تحليلات ذات جدوى لاستدامة المالية العامة في المستقبل.

ثالثاً، حتى بالنسبة للبلدان حيث رصيد المالية العامة المطلوب أصغر من الرصيد الملحوظ في 2018 (مثل مصر)، يجب التعامل مع النتيجة بتفاؤل حذر. وكما ورد أعلاه، لا تضمن الاستدامة الحالية الاستدامة في المستقبل. فقد تتغير أسعار الفائدة ومعدلات النمو وأسعار الصرف وتعتد استدامة المالية العامة.

◀ العلاقة بين الدين ورصيد المالية العامة الأولى

في النهج الثالث، يتم تقييم استدامة رصيد المالية العامة من خلال تقدير العلاقة بين الرصيد الأولي ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في السنوات السابقة (أي الديون المتأخرة). واتباعاً لميندوزا وأوستري (2008)، عندما يكون الارتباط الجزئي بين رصيد المالية العامة الأولى ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي للعام السابق إيجابياً، يتم تفسير المسار المالي على أنه "مستدام".¹³ ويعرض الملحق ج3 لإطار التحليلي بالتفصيل ويقارن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان النامية في المنطقة - مع بقية العالم.

ويبين الشكل 2-2 أنه بالنسبة لبقية العالم، فإن الرصيد الأولي يرتبط بعلاقة سلبية وذات دلالة إحصائية مع الديون المتأخرة في المتوسط، وهذا يشير إلى أنه عندما يزيد الدين المتأخر، يتدهور الرصيد الأولي (انظر الملحق ج1).¹⁴ ومن الواضح أن هذه ليست علامة على استدامة المالية العامة، ولكن الاتجاه في السنوات الأخيرة يشير إلى استدامة أكبر مقارنة بالوضع السائد في بداية القرن الحادي والعشرين.¹⁵

13 هذا ليس بأي حال من الأحوال ضماناً لاستدامة المالية العامة. على العكس، يعد هذا أحد التمارين العديدة لفحص استدامة المالية العامة.

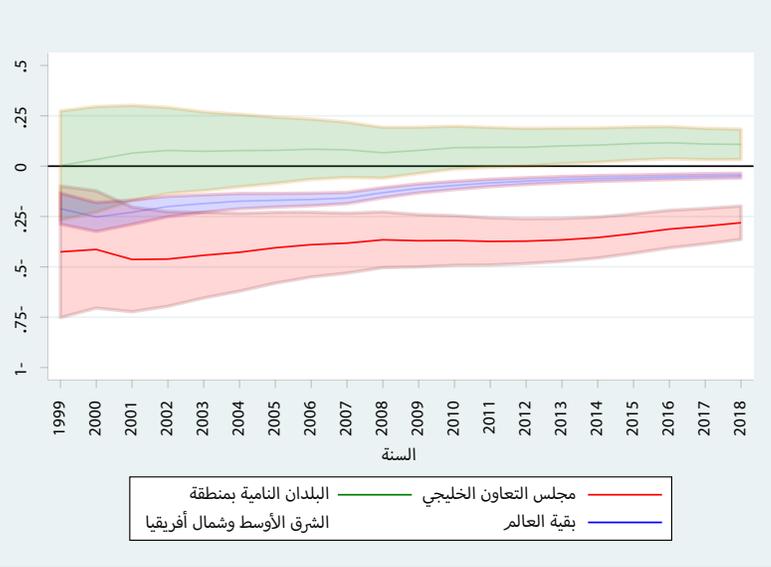
14 ينظر الشكل 2-2 الجدول ج1 في الملحق

15 هذه النتيجة مثيرة للقلق بالنظر إلى تراكم الديون في بلدان الأسواق الناشئة، لكنها ترسم صورة أكثر تفاؤلاً لاستدامة القدرة على تحمل الديون في جميع أنحاء العالم وخاصة البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التحليلات التي جرت مؤخراً مثل كوزي وغيره (2020). ومع ذلك، علينا الانتظار لنرى ما إذا كانت الصورة ستتغير إذا تمكنا من الوصول إلى البيانات المطلوبة لحساب إجمالي وصافي ديون القطاع العام في مختلف البلدان.

ويرتبط الرصيد الأولي في دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقة أكثر سلبية مع الديون المتأخرة مقارنة ببقية العالم، على الرغم من أن العلاقة أصبحت أقل سلبية لدول المجلس (انظر الخط الأحمر في الشكل 2-2). ومما يبعث على التفاؤل أن الرصيد الأولي للبلدان النامية في المنطقة يرتبط بعلاقة إيجابية مع الديون المتأخرة، مما يشير إلى أن وضع ماليتها العامة مستدام.

وأخيراً، ليس من المبالغة أنه ينبغي تفسير النتائج المتعلقة باستدامة القدرة على تحمل أعباء الدين في المنطقة بشيء من الحذر في ضوء أن التقارير عن بيانات الدين غير كاملة. وسواء أكان ذلك جيداً أم سيئاً، فإنها قد تتغير حين تتاح بيانات أكثر اكتمالاً. وكما هو الحال مع غياب البيانات خلال تفشي وباء ما، فإن التعتميم على المعلومات بشأن الدين يعوق أي مناقشات مفتوحة عن السياسات العامة بحثاً عن حلول. والفصل التالي يحوّل انتباهنا إلى أسواق العمل، حيث يشوه عدم الاتساق في التعاريف مؤشرات السوق ومن ثمّ فقد يؤدي إلى سياسات عقيمة.

الشكل 2-2 العلاقة بين أرصدة المالية العامة الأولية والديون السابقة - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبقية العالم منذ عام 1990



ملاحظة: يُظهر المحور الرأسي للشكل تقديرات تكرارية للانحذارات الاقتصادية بين الدين الأساسي والمتأخر مع الضوابط الأخرى (انظر الملحق ج3 لمزيد من التفاصيل) يجري توسيع أطر التقدير تدريجياً. على سبيل المثال، تقدير النقاط لعام 1999 هو نتاج تقدير العينة من 1990 حتى 1999. وبالمثل فإن تقدير النقاط لعام 2018 هو نتيجة تقدير العينة من عام 1990 حتى عام 2018. لكن التغييرات بمرور الوقت في المعاملات المقدره هي نتيجة لإدراج بيانات من العام الماضي في العينة. تشير النقاطات إلى فترات ثقة بنسبة 10%.

الجدول 2-2. الإبلاغ عن الديون في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القطاعات الفرعية في القطاع العام	البحرين	عمان	الكويت	قطر	السعودية	الجزائر	مصر	جيبوتي	إيران	العراق	الأردن	ليبيا	لبنان	المغرب	الضفة الغربية وقطاع غزة	سوريا	تونس	الإمارات	اليمن
1 الحكومة المركزية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2 أجهزة الحكم المحلي	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق	منطبق
3 عناصر أخرى في الحكومة العامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4 منها: صناديق الضمان الاجتماعي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
5 منها: أموال خارج الموازنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6 الضمانات (للكيانات الأخرى في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة).	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗
7 البنك المركزي (اقترض نيابة عن الحكومة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
8 ديون الشركات المملوكة للدولة غير المضمونة	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗

المصدر: الخبراء الاقتصاديون في المكاتب القطرية بالمنطقة.

ملاحظة: يتبع الجدول 2-2 نموذج الإبلاغ عن الدين العام الخاص بإطار استدامة الديون التابع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (انظر صندوق النقد الدولي، 2017). تشير إلى إبلاغ البلد المعني عن نوع الدين (كل من الديون المحلية والخارجية). ✗ تشير إلى أن البلد لديه هذا النوع من الدين ولكنه لا يبلغ عنه، ✗ م = غير منطبق ويشير إلى أن البلد قد لا يكون لديه هذا النوع من الديون، وتشير الخلايا الفارغة إلى أن خبراء الاقتصاد في البنك الدولي ليس لديهم معلومات بشأن ما إذا كان البلد المعني لديه هذا النوع من الديون ولكنه لا يبلغ عنه، أو أن البلد ليس لديه هذا النوع، أو أنه قد تم إدراج الدين في إجمالي الدين الحكومي. الإبلاغ عن الديون حتى 2019.

الفصل الثالث: فجوات البيانات، والتعريفات، وقياس نواتج أسواق العمل

النقاط الرئيسية للفصل الثالث:

- تعتمد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تعريفات غير دقيقة للتشغيل والبطالة، وهو ما يخلق عدم وضوح في الخطوط الفاصلة بين البطالة والعمل في القطاع غير الرسمي.
- بالنسبة للبلدان التي لديها مصادر مستقلة لبيانات القوة العاملة الممثلة للأوضاع على الصعيد الوطني، لم يتمكن المؤلفون من محاكاة معدلات البطالة الرسمية المبلغ عنها.
- وتشوه التفاوتات دور المرأة والمناطق الريفية في أسواق العمل الوطنية.
- باستخدام تعريفات دقيقة للتشغيل والبطالة، تشير الشواهد الإحصائية إلى أن مشاركة الإناث في القوى العاملة قد تكون قضية أجيال، لأنها مرتفعة بين الشباب المتعلمات.
- تشير الشواهد التاريخية من البلدان المتقدمة والشواهد الحديثة من اليمن إلى أن مشاركة الإناث في القوى العاملة تميل إلى الارتفاع خلال فترات الصراع المسلح

يبحث هذا الفصل دور الشفافية في قياس النواتج الإجمالية لسوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يحلل معدلات البطالة، ومعدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة، والطابع غير الرسمي على نطاق أقل.

1-3 قياس البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يعتبر سوق العمل مجالاً آخر يمكن أن تثير فيه فجوات البيانات وعدم اتساق القياس مشاكل في رسم السياسات العامة. وعادة ما تتبع بلدان العالم تعريفات منظمة العمل الدولية للتشغيل والبطالة، والتي تعتبر المعيار الذهبي، وتتسق مع التعريفات التي اعتمدها البلدان المتقدمة الأخرى، مثل الولايات المتحدة (انظر الجدول 1-3). وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتم الإبلاغ عن معدلات التشغيل والبطالة الرسمية بشكل غير متسق فيما بين البلدان. ولا تتبع الكثير من بلدان المنطقة تعريف منظمة العمل الدولية للتشغيل أو البطالة - أو لا تحدد بوضوح ما إذا كانت تفعل ذلك (انظر الجدول 2-3).

الجدول 1-3. تعريفات التشغيل والبطالة من الولايات المتحدة (المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل)، وفرنسا (المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية)، ومنظمة العمل الدولية

التعاريف	التشغيل	البطالة	المصدر
الولايات المتحدة - المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل	شخص ما يبلغ من العمر 16 عاماً أو أكثر، عمل إما (1) ساعة واحدة على الأقل كموظف في عمل مدفوع الأجر أو (2) في مشروعه الخاص من شركة أو مهنة أو تجارة أو مزرعة، أو (3) لم يرغب مؤقتاً عن وظيفته، أو مشروعه الخاص من شركة أو مزرعة، سواء كان يحصل على أجر مقابل الإجازة أم لا، أو (4) عمل بدون أجر لمدة لا تقل عن 15 ساعة في مشروع تجاري أو مزرعة يملكها أحد أفراد أسرته.	شخص يبلغ من العمر 16 عاماً أو أكثر، (1) ليس لديه وظيفة، (2) بحث بدأب عن وظيفة في الأسابيع الأربعة الماضية، و (3) متاح للعمل.	https://www.bls.gov/cps/definitions.htm
فرنسا - المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية	الأفراد الذين عملوا لأي فترة من الوقت، حتى لو لمدة ساعة فقط خلال الأسبوع المرجعي. يؤخذ في الاعتبار فقط الأفراد في سن العمل (بين 15 و64 عاماً).	جميع الأشخاص الذين يبلغون من العمر 15 عاماً أو أكثر وليس لديهم عمل ويبحثون عن وظيفة.	https://www.insee.fr/en/metadonnees/definitions
منظمة العمل الدولية	جميع من هم في سن العمل (15 سنة وأكثر) وشاركوا، خلال فترة مرجعية قصيرة، في أي نشاط لإنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل أجر أو ربح. ويشمل ذلك الأشخاص العاملين "في العمل"، أي الذين عملوا في وظيفة لمدة ساعة واحدة على الأقل، والأشخاص العاملين "الذين ليسوا في العمل" بسبب الغياب المؤقت عن الوظيفة، أو بسبب ترتيبات وقت العمل (مثل العمل بنظام النوبات، وساعات العمل المرنة، والإجازات التعويضية عن العمل الإضافي).	جميع من هم في سن العمل (15 سنة وأكثر) الذين لا يعملون، وقاموا بأنشطة للبحث عن عمل خلال فترة محددة مؤخراً، وكانوا على استعداد للعمل إذا توفرت لهم وظيفة.	https://www.ilo.org/ilostat-files/Documents/Statistical%20Glossary.pdf

الجدول 2-3. الاتساق بين تعريفات التشغيل والبطالة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البلد	تتبع تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة	تتبع تعريف منظمة العمل الدولية للعمالة	السكان في سن العمل
المغرب	نعم	غير محدد	15 عاما فأكثر
الجزائر	نعم	نعم	غير محدد
تونس	نعم	غير محدد	غير محدد
ليبيا	نعم	غير محدد	15 عاما فأكثر
مصر	نعم	نعم	15 عاما فأكثر
لبنان	نعم	غير محدد	نعم
الضفة الغربية وقطاع غزة	نعم	غير محدد	15 عاما فأكثر
الأردن	نعم	غير محدد	15 عاما فأكثر
السعودية	لا	غير محدد	15 عاما فأكثر
عمان	غير محدد	غير محدد	غير محدد
الإمارات	نعم	غير محدد	نعم
قطر	نعم	غير محدد	15 عاما فأكثر
البحرين	نعم	نعم	غير محدد
الكويت	نعم	غير محدد	نعم
إيران	نعم	نعم	لا
جيبوتي	لا	لا	غير محدد
العراق	غير محدد	غير محدد	غير محدد
سوريا واليمن	غير متاح	غير متاح	غير متاح

المصدر: يستند ملخص المؤلفين على معلومات من المواقع الإلكترونية للإحصاءات الوطنية.

ويستغل هذا القسم توفر المسوح التتبعية لسوق العمل (التي تجمع بيانات عن نفس الموضوع خلال فترة زمنية ما) لمصر والأردن وتونس. ويستخدمها لإعادة حساب معدلات البطالة باتباع تعريفات منظمة العمل الدولية، ويقارن الأرقام المعاد حسابها بالتقديرات الوطنية للبطالة التي أبلغت عنها البلدان الثلاث. والناتج واردة في الجدولين 3-4 و3-6. ويعتمد التحليل على أحدث مسح تتبعي لسوق العمل في كل بلد. وبالنسبة لمصر، فإن التحليل هو عن عام 2018، وعام 2016 للأردن وعام 2014 لتونس. ويعتمد الفرق بين مختلف معدلات البطالة المحسوبة في هذه الجداول على تعريفات "التشغيل" و "البطالة". ويمكن تعريف التشغيل وفقا لتعريف السوق، الذي يعتبر أن من يعمل هم فقط الأفراد المنخرطين في الأنشطة الاقتصادية للسوق، أو التعريف الموسع والذي يعتبر العاملين هم الأفراد الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي السوقي واقتصاد الكفاف. من ناحية أخرى، يتطلب التعريف المعياري للبطالة أن يكون الفرد في حالة بحث دؤوب عن وظيفة كي يتم اعتباره عاطلا عن العمل، في حين أن التعريف الواسع للبطالة لا يتطلب البحث الدؤوب عن العمل ليتم احتساب الفرد ضمن العاطلين. ووفقا للتعريف الواسع، يكون الفرد عاطلا عن العمل إذا لم يعمل في الفترة المرجعية، وأراد العمل ولم يكن مرتبطا بوظيفة (سواء كان الفرد يبحث بهمة عن عمل أم لا). يلخص الجدول 3-3 التعريفات.

الجدول 3-3. تعريفات التشغيل والبطالة

التعريفات	
يعتبر فقط الأفراد المشاركين في الأنشطة الاقتصادية السوقية هم العاملون.	تعريف السوق للتشغيل
يعتبر فقط الأفراد المنخرطين في الأنشطة الاقتصادية السوقية واقتصاد الكفاف هم العاملون.	التعريف الموسع للتشغيل
يتطلب أن يكون الفرد في حالة بحث دؤوب عن عمل.	التعريف المعياري للبطالة
لا يتطلب أن يكون الفرد في حالة بحث دؤوب عن عمل.	التعريف الموسع للبطالة

تشير اللوحة أ من الجدول 3-4 إلى أنه توجد في مصر فجوة بمقدار 5.2 نقطة مئوية في إجمالي معدل البطالة بين تعريف السوق والتعريف الموسع. ولتحديد إلى أي مدى تعزى هذه الفجوة إلى التغيير في معدلات البطالة بين الإناث والذكور، يتم حساب معدلات البطالة المصنفة حسب نوع الجنس بالنسبة لإجمالي القوى العاملة بدلا من معدل البطالة في كلا الجنسين (انظر اللوحة ب واللوحة ج).¹⁶ تشير النتائج إلى أن 3.8 نقطة مئوية، أو 73% من الفجوة، ترجع إلى التغييرات المستندة إلى التعريف في معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة، في حين أن 1.4 نقطة مئوية، أو 27% من الفجوة، ترجع إلى التغييرات في معدلات البطالة بين الذكور. ومن المثير للاهتمام أن اللوحة ج تشير إلى تباين كبير في معدلات بطالة الإناث ينبع من النسبة الكبيرة من المصريات اللواتي يعملن أعمال الكفاف. ليس من المستغرب إذن أن تعريف السوق للتشغيل (الذي لا يشمل أعمال الكفاف) يشير إلى أن معدلات بطالة الإناث في مصر كبيرة جدا (تتراوح بين 20% و30%). علاوة على ذلك، بالنسبة إلى مختلف معدلات البطالة المقدرة التي تعتمد على بيانات المسح التبعي لسوق العمل في مصر، فإن معدل بطالة الذكور الرسمي البالغ 6.8% الذي نشره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مبالغ فيه.

في الأردن، توضح اللوحة أ من الجدول 3-5 أن الفجوة بين أكبر معدل إجمالي للبطالة محسوب وفقا لتعريف السوق (البحث عن عمل غير مطلوب) وأصغر معدل محسوب للبطالة وفقا للتعريف الموسع (البحث مطلوب) هو 2.5 نقطة مئوية. وخلافا لمصر، حيث كان معظم هذه الفجوة يرجع للتغييرات في معدلات بطالة الإناث، فإن التغييرات في معدلات بطالة الذكور والإناث في الأردن تساهم بنفس القدر في هذه الفجوة. وبموجب هذين التعريفين، تتغير معدلات بطالة الإناث والذكور بنسبة 1.2 نقطة مئوية و1.3 نقطة مئوية على التوالي. ومعدلات بطالة الذكور والإناث في الأردن أعلى بكثير منها في مصر: في حين أن معدلات البطالة بين الإناث في مصر كانت عرضة لتقلبات كبيرة جدا وفقا لتعريف التشغيل (تعريف السوق مقابل التعريف الموسع)، تتغير معدلات البطالة بين الإناث بشكل طفيف فقط في الأردن، مما يشير إلى أن الأردنيات لا يشاركن في أعمال الكفاف أو يفعلن ذلك بصورة طفيفة فقط. ومن المهم أيضا ملاحظة أن معدلات البطالة الرسمية المستمدة من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية أقل دوما من تلك المقدرة باستخدام المسح التبعي لسوق العمل الأردني.

16 معدلات البطالة المحسوبة بين الذكور والإناث بالنسبة لمجموع القوى العاملة متاحة عند الطلب.

الجدول 3-4. معدلات البطالة في مصر عام 2018

اللوحة أ: معدلات البطالة الإجمالية

تعريف التشغيل			
التعريف الموسع	تعريف السوق		
8.2	11.4	لا	شرط البحث الدؤوب
6.2	8.2	نعم	
9.9			تقديرات وطنية

اللوحة ب: معدلات البطالة بين الذكور

تعريف التشغيل			
التعريف الموسع	تعريف السوق		
5.5	5.8	لا	شرط البحث الدؤوب
4.7	4.9	نعم	
6.8			تقديرات وطنية

اللوحة ج: معدلات البطالة بين الإناث

تعريف التشغيل			
التعريف الموسع	تعريف السوق		
13.4	30.0	لا	شرط البحث الدؤوب
9.2	20.6	نعم	
21.4			تقديرات وطنية

ملاحظة: يعرض هذا الجدول معدلات البطالة في مصر وفقا لأربعة تعريفات باستخدام المسح التبعي لسوق العمل المصري لعام 2018، وهو مسح معبر عن الأوضاع الوطنية. معدلات البطالة المحسوبة مرجحة. تشير التقديرات الوطنية إلى معدلات البطالة الرسمية وهي مستقاة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

الجدول 3-5. معدلات البطالة في الأردن عام 2016

اللوحة أ: معدلات البطالة الإجمالية

تعريف التشغيل			
التعريف الموسع	تعريف السوق		
20.9	21.3	لا	شرط البحث الدؤوب
18.8	19.2	نعم	
15.3			تقديرات وطنية

اللوحة ب: معدلات البطالة بين الذكور

تعريف التشغيل			
التعريف الموسع	تعريف السوق		
15.5	15.7	لا	شرط البحث الدؤوب
14.1	14.2	نعم	
13.3			تقديرات وطنية

اللوحة ج: معدلات البطالة بين الإناث

تعريف التشغيل			
التعريف الموسع	تعريف السوق		
39.2	41.2	لا	شرط البحث الدؤوب
35.7	37.6	نعم	
24.1			تقديرات وطنية

ملاحظة: يعرض هذا الجدول معدلات البطالة في الأردن وفقا لأربعة تعريفات باستخدام المسح التبعي لسوق العمل الأردني لعام 2016، وهو مسح معبر عن الأوضاع الوطنية. معدلات البطالة المحسوبة مرجحة. تشير التقديرات الوطنية إلى معدلات البطالة الرسمية وتأتي من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

الجدول 3-6. معدلات البطالة في تونس عام 2014

اللوحة أ: معدلات البطالة الإجمالية

تعريف التشغيل			
التعريف الموسع	تعريف السوق		
13.5	15.8	No	شرط البحث الدؤوب
10.9	12.7	Yes	
15.0			تقديرات وطنية

اللوحة ب: معدلات البطالة بين الذكور

تعريف التشغيل			
التعريف الموسع	تعريف السوق		
11.8	12.6	No	شرط البحث الدؤوب
9.7	10.3	Yes	
12.3			تقديرات وطنية

اللوحة ج: معدلات البطالة بين الإناث

تعريف التشغيل			
التعريف الموسع	تعريف السوق		
17.0	24.5	No	شرط البحث الدؤوب
13.6	19.5	Yes	
21.6			تقديرات وطنية

ملاحظة: يعرض هذا الجدول معدلات البطالة في تونس وفقا لأربعة تعريفات باستخدام المسح التتبعي لسوق العمل التونسي لعام 2014، وهو مسح معبر عن الأوضاع الوطنية. معدلات البطالة المحسوبة مرجحة. تشير التقديرات الوطنية إلى معدلات البطالة الرسمية في عام 2014 وهي صادرة عن المعهد الوطني للإحصاء في تونس.

وبالنسبة لتونس، تشير اللوحة أ من الجدول 3-6 إلى أن الفجوة في معدلات البطالة الإجمالية بين معدلات البطالة المعتمدة على تعريف السوق وتلك المبنية على التعريف الموسع تبلغ 4.9 نقطة مئوية. ويكشف تقدير لمعدلات البطالة المصنفة حسب نوع الجنس بالقياس إلى إجمالي القوى العاملة أن 53% من الفجوة، أو 2.6 نقطة مئوية، ترجع إلى التغييرات في معدل البطالة بين الذكور و 47%، أو 2.3 نقطة مئوية، تعزى للتغييرات في معدلات البطالة بين الإناث.

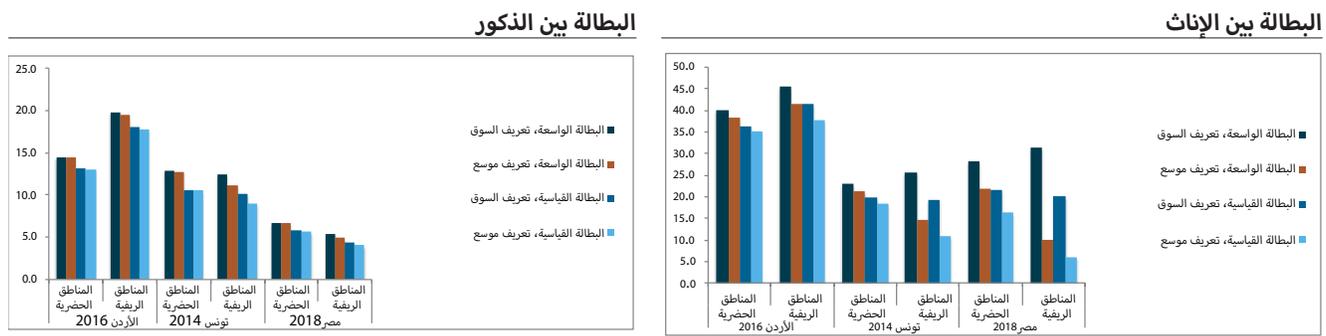
بينما في مصر ترجع الفجوة بين هذين المعدلين المقدرين للبطالة إلى التغييرات في معدلات بطالة الإناث، ففي الأردن وتونس تسهم الاختلافات في معدلات بطالة الذكور والإناث في هذه الفجوة بنفس القدر. وتثير هذه النتائج الدهشة لأن معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل أقل كثيرا من معدلات الرجال، وذلك وفقا للتقديرات الرسمية وتقديراتنا على السواء. وهذا يعني أنه بما أن معدل البطالة يُحتسب بالمقارنة بمجموع الأفراد العاملين والعاطلين، فإن النساء أقل تمثيلا في مقام الكسر بمعدلات البطالة. وعلى ذلك، فإن أي مشاركة متساوية للاختلافات في إجمالي معدل البطالة يخفي أثرا أكبر كثيرا لتعريفات التشغيل.

تختلف بالفعل معدلات بطالة الإناث وفقا لتعريف البطالة الذي نستخدمه. وبالتالي، تشير هذه النتيجة إلى أن المرأة في تونس، كما هو الحال في مصر، تشارك إلى حد كبير في الأنشطة الاقتصادية غير السوقية. ومعدلات البطالة الرسمية للذكور في مصر مبالغ فيها مقارنة بتلك المقدرة باستخدام المسح التتبعي لسوق العمل. وفي الأردن، عادة ما تكون معدلات البطالة أقل من الأرقام الرسمية. وفي تونس، تعد معدلات البطالة الرسمية هي الأقرب إلى تلك التي تم حسابها باستخدام المسح التتبعي لسوق العمل. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات

بطالة الذكور أكبر بكثير في كل من الأردن وتونس مقارنة بمصر، حيث تتراوح معدلات بطالة الذكور بين 5 و7%. وقد يكون هذا الاختلاف نتيجة لتوفر إعانات البطالة في الأردن وتونس، في حين لا توجد في مصر.¹⁷

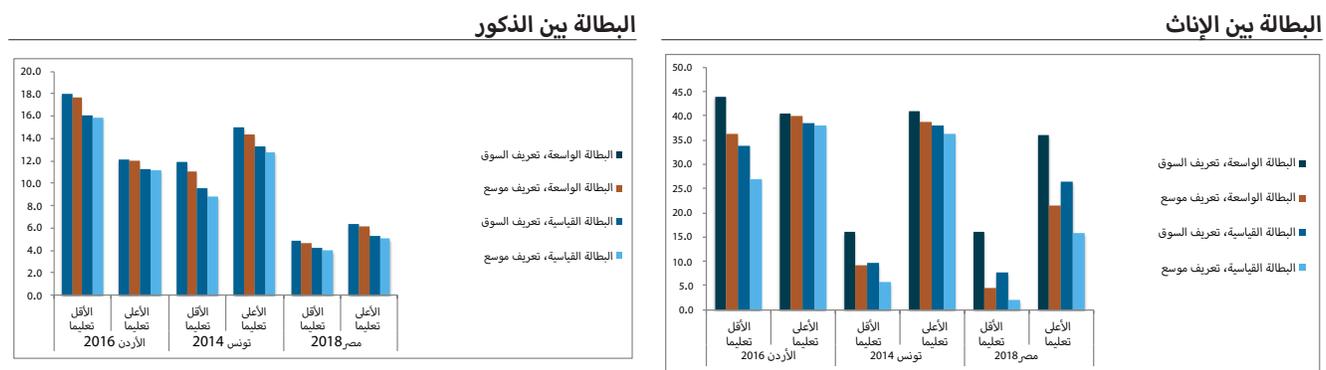
وتكشف معدلات البطالة المصنفة عبر المناطق الحضرية والريفية في الأردن وتونس ومصر عن أنماط متنوعة (الشكل 3-1). ففي تونس ومصر ترتفع معدلات البطالة بين الذكور في المناطق الحضرية، بينما تكون أعلى في المناطق الريفية في الأردن. وفي الأردن، تشهد المناطق الريفية باستمرار معدلات بطالة أعلى. وترتفع معدلات البطالة بين الإناث في تونس ومصر في المناطق الريفية، وهي أكبر بكثير عندما يتم استخدام تعريف السوق للتشغيل، الذي لا يشمل أعمال الكفاف. ويرجع التباين الكبير في معدلات بطالة الإناث في تونس ومصر وزيادة الكبيرة في معدلات البطالة في المناطق الريفية عند تبني تعريف السوق للتشغيل إلى شيوع أعمال الكفاف بصورة كبيرة في المناطق الريفية.

الشكل 3-1 معدلات البطالة حسب المناطق الحضرية والريفية



المصادر: المسح التتبعي لسوق العمل المصري 2018، والمسح التتبعي لسوق العمل الأردني 2016، والمسح التتبعي لسوق العمل التونسي 2014. ملاحظة: يقتصر التحليل على الأفراد في سن العمل (من 15 إلى 64 عاما). تم إعطاء وزن ترجيحي لمعدلات البطالة المحسوبة.

الشكل 3-2 معدلات البطالة حسب التعليم



المصادر: المسح التتبعي لسوق العمل المصري 2018، والمسح التتبعي لسوق العمل الأردني 2016، والمسح التتبعي لسوق العمل التونسي 2014. ملاحظة: يقتصر التحليل على الرجال في سن العمل (من 15 إلى 64 عاما). الأقل تعليما هم الذين حصلوا على تعليم أقل من التعليم الثانوي، بينما أصحاب التعليم العالي هم الذين حصلوا على تعليم ثانوي أو أكثر. تم إعطاء وزن ترجيحي لمعدلات البطالة المحسوبة.

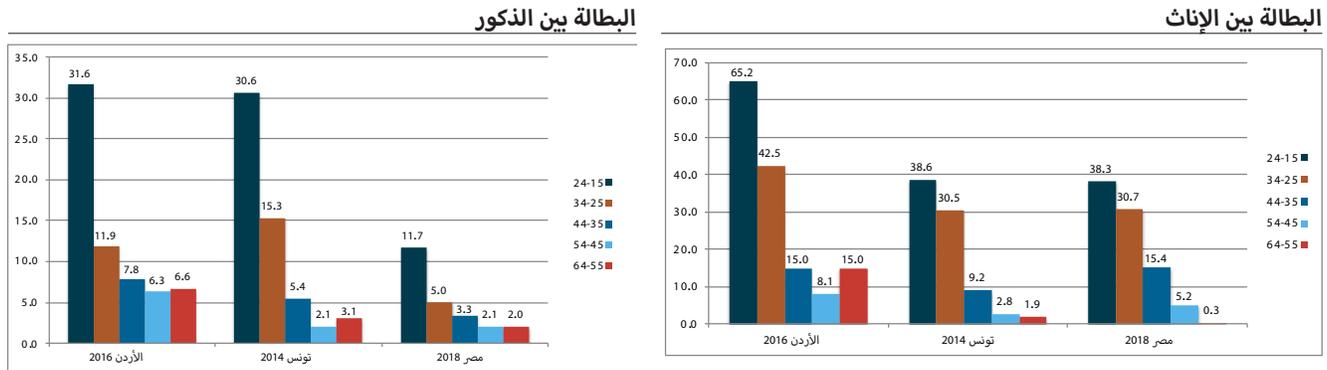
ويعرض الشكل 3-2 معدلات البطالة بين الذكور والإناث مصنفة حسب التحصيل العلمي: الأفراد الأقل تعليما (حصلوا على تعليم أقل من الثانوي) والأفراد الأعلى تعليما (حصلوا على تعليم ثانوي أو أعلى). في تونس ومصر، ترتفع معدلات البطالة مع ارتفاع التحصيل العلمي، بينما في الأردن تزيد معدلات البطالة بين الأفراد أصحاب التحصيل العلمي المنخفض. ويكشف الجمع بين هذه النتيجة والنتائج المستقاة

17 في جميع البلدان الثلاثة، باستخدام التعريف الذي يشترط البحث عن وظيفة، نجد أن أبناء أو بنات رب الأسرة يمثلون النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل (42% في مصر عام 2018، و59% في الأردن عام 2016، و74% في تونس عام 2014). من ناحية أخرى، فإن 24% من العاطلين في مصر، و19% في الأردن و14% في تونس هم من أرباب الأسر، في حين أن 31% من العاطلين في مصر مدرجون كأزواج، و19% في الأردن، و9% في تونس.

من البيانات المصنفة حسب المدن والريف أن معدلات بطالة الذكور في الأردن أعلى في المناطق الريفية وبين الأقل تعليماً، في حين أن معدلات بطالة الذكور في مصر وتونس أعلى في المدن وبين الأفراد الأعلى تعليماً. أما بالنسبة للنساء، تشير البيانات إلى أن معدلات البطالة بين الإناث في البلدان الثلاثة أعلى بين المتعلّمتين تعليماً عالياً¹⁸

والأمر الأكثر أهمية أنه يوجد تباين كبير بين معدلات بطالة الإناث وفقاً لكل تعريفات البطالة. ويظهر هذا التباين الكبير كيف يمكن لتعريفات التشغيل الغامضة أن تشوه صورة أسواق العمل، وخاصة للنساء.

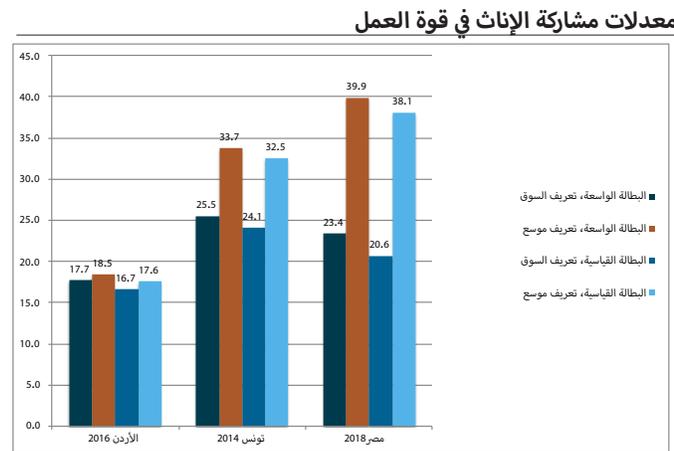
الشكل 3-3 معدلات البطالة حسب الفئات العمرية



المصادر: المسح التتبعي لسوق العمل المصري 2018، والمسح التتبعي لسوق العمل الأردني 2016، والمسح التتبعي لسوق العمل التونسي 2014. ملاحظة: يقتصر التحليل على الرجال في سن العمل (من 15 إلى 64 عاماً). يتم الإبلاغ عن معدلات البطالة باستخدام تعريف السوق للعمالة (البحث عن عمل مطلوب). يعتبر تعريف السوق أن العاملين هم فقط الذين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية السوقية ويستبعد العاملين في أعمال الكفاف. يتطلب التعريف القياسي للبطالة البحث الدؤوب عن وظيفة. تم إعطاء وزن ترجيحي لمعدلات البطالة المحسوبة

ويوضح تصنيف معدلات البطالة بين الذكور والإناث حسب الفئات العمرية في الشكل 3-3 أن معدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص بين

الشكل 4-3 معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل



المصادر: المسح التتبعي لسوق العمل المصري 2018، والمسح التتبعي لسوق العمل الأردني 2016، والمسح التتبعي لسوق العمل التونسي 2014. ملاحظة: يقتصر التحليل على النساء في سن العمل (من 15 إلى 64 عاماً). تم إعطاء وزن ترجيحي لمعدلات البطالة المحسوبة.

المجموعات الأصغر سناً (بين 15 و 35 سنة). وينطبق هذا على الذكور والإناث على حد سواء في البلدان الثلاثة. ومن المهم أن نسلط الضوء على أن القليل من العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة كانوا من الطلاب في جميع البلدان الثلاثة وقت إجراء المسح. ففي مصر، كان 4.2% فقط من الرجال العاطلين عن العمل و1.5% من العاطلات عن العمل في الفئة العمرية 15-24 عاماً من الطلاب. وفي الأردن، كانت النسبة 0.8% من الرجال العاطلين عن العمل و1.3% من العاطلات. وفي تونس، كانت النسبة 1.9% من الرجال العاطلين عن العمل وصفر من العاطلات.

2-3 مشاركة الإناث في القوى العاملة: قضية أجيال

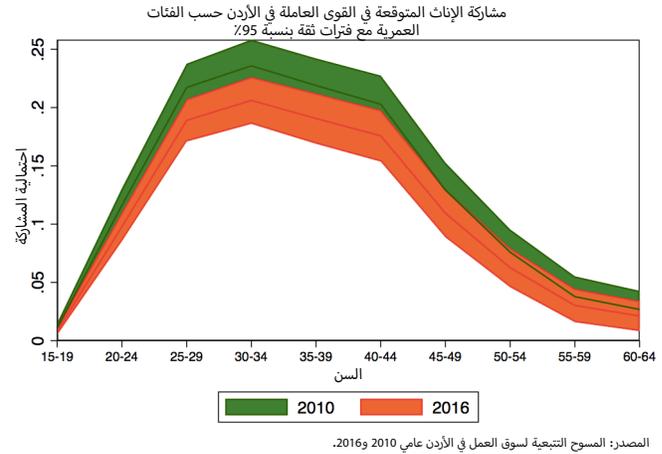
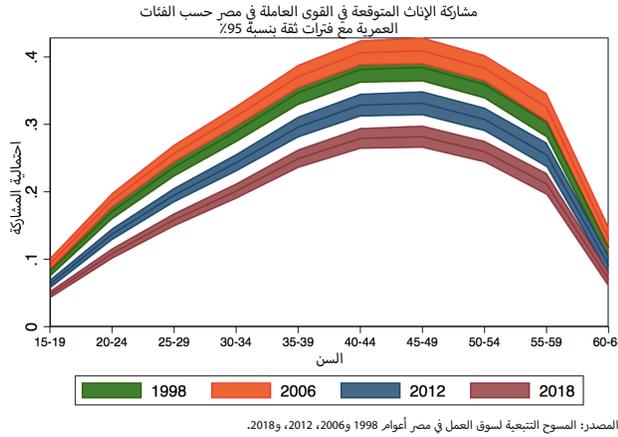
تعتبر معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفضة للغاية بشكل عام في البلدان الثلاثة¹⁹ ويشير الشكل 4-3 إلى أن معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة هي الأدنى في الأردن، حيث تتراوح بين 17% و 19%، باختلاف تعريف التشغيل. ونظراً لأن

18 لا يوجد ارتباط مطرد بين التعليم العالي وحجم الثروة في مصر أو الأردن أو تونس. يبلغ معامل الارتباط بين التعليم العالي (التعليم الثانوي وما فوق) وحجم ثروة الأسرة 0.31 (P-value=0.00).

19 بشكل عام، ولأسباب اقتصادية وثقافية عديدة، فإن مشاركة الإناث في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفضة (انظر البنك الدولي، 2013).

معدل أعمال كسب الرزق يوما بيوم بين النساء مرتفع بشكل خاص في تونس ومصر، فإن إعادة حساب معدلات مشاركة الإناث التي تعتمد على التعريف الموسع للتشغيل تظهر أن هذه المعدلات أعلى بكثير من التقديرات الرسمية (حوالي 34% في تونس و40% في مصر عند استخدام تعريف البطالة الموسع).

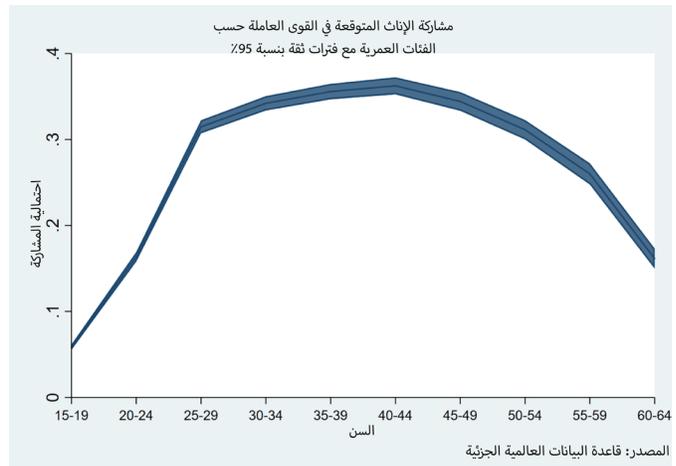
الشكل 3-5 مشاركة الإناث المتوقعة في قوة العمل في مصر حسب الفئات العمرية



ملاحظة: يقتصر التحليل على النساء في سن العمل (من 15 إلى 64 عاما). يتم تعريف المشاركة في قوة العمل وفقا لتعريف السوق للتشغيل والتعريف القياسي للبطالة. يتم استخدام المتغيرات التالية للتنبؤ بمعدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة: الآثار الثابتة للسنة، والمتغيرات الوهمية للفئة العمرية، وثلاثة متغيرات وهمية لأعلى مستوى من التحصيل العلمي للفرد (أقل من التعليم الثانوي، والتعليم الثانوي، وأعلى من التعليم الثانوي)، ومتغير صوري للزواج، ومتغير صوري للمناطق الريفية، وتأثيرات ثابتة للمنطقة، وثلاثة متغيرات صورية لأعلى مستوى من التحصيل العلمي للاب، وثلاثة متغيرات صورية لأعلى مستوى من التحصيل العلمي للأم (أقل من المتوسط، والمتوسط، وما فوق المتوسط) ومتغيرات صورية خماسية تتعلق بالثروة.

يوضح الشكل 3-5 أن معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في مصر والأردن تتبع منحني على شكل حرف U مقلوب فيما يتعلق بالعمر، حيث تبلغ ذروتها عند نحو 40-45 سنة في مصر وحوالي 30-35 في الأردن. وتتوافق هذه النتائج مع بلاجراف وسانتورو (2017)، اللذين يستخدمان بيانات من شيلي ويجدان أن المشاركة في القوى العاملة تنخفض في سن الشباب، وتزداد خلال سن العمل الأساسي، وتنخفض مرة أخرى مع اقتراب سن التقاعد. ووجدوا أن معدلات مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة تتبع هذه الأنماط في شيلي، ومع ذلك، وجدا فجوة بين الجنسين استمرت طوال دورة الحياة بأكملها. إن استخدام تعريف بديل لمشاركة الإناث في القوى العاملة (باتباع التعريف الموسع للتشغيل والتعريف الواسع للبطالة) لا يغير منحني شكل U المقلوب لتلك العلاقة بين مشاركة النساء في قوة العمل وبين السن.

الشكل 3-6 معدلات مشاركة الإناث المتوقعة في القوى العاملة حسب الفئات العمرية (قاعدة البيانات العالمية الجزئية)



ملاحظة: يقتصر التحليل على النساء في سن العمل (من 15 إلى 64 عاما). تعتبر المرأة عضوا في قوة العمل سواء كانت تعمل أم لا. تُستخدم المتغيرات التالية للتنبؤ بمعدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة: التأثيرات الثابتة على مستوى البلد، والفئات العمرية، ومستوى التحصيل العلمي، والحالة الاجتماعية، والمتغير الوهمي للمناطق الريفية، وعدد الأطفال في الأسرة، والحصول على الكهرباء والمياه.

ومن المثير للاهتمام تسليط الضوء على تطور هذه التوقعات في كلا البلدين بمرور الوقت. في مصر، كانت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة هي الأعلى في كل فئة عمرية في عام 2006، عندما شهدت مصر معدلات نمو عالية جدا لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (نحو 5%). كما لوحظت أنماط مماثلة في الأردن حيث كانت المعدلات المتوقعة لمشاركة الإناث في القوى العاملة أعلى في عام 2010 وأقل في 2016. وسجل متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأردن 3% في السنوات الخمس السابقة للمسح في عام 2010، بينما كان 2% في الفترة بين عامي 2011 و2015 (قبل مسح 2016). وتماشى مساهمة المشاركة في القوى العاملة للدورات الاقتصادية مع نتائج بلاجراف وسانتورو بشأن شيلي.

الإطار 3-1. قاعدة البنك الدولي للبيانات العالمية الجزئية وبيانات الأسر في سبعة بلدان بالمنطقة

تتيح قاعدة البنك الدولي للبيانات العالمية الجزئية الوصول إلى البيانات الجزئية المنسقة من مسح الأسر المعيشية الرسمية حول العالم. ويتمثل هدفها الرئيسي في تحسين سبل الوصول إلى الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن مقارنتها على مدى فترة زمنية وفيما بين البلدان. ويسهل تسيق هذه البيانات البحث الإحصائي عبر سنوات عدة وبلدان مختلفة، مما يسمح لنا باستخلاص نتائج قابلة للمقارنة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتغطي قاعدة البيانات الداخلية للبنك الدولي أكثر من 150 بلدا تمثل معظم العالم النامي. علاوة على ذلك، فإن تركيز قاعدة البيانات العالمية الجزئية على بيانات مسح الأسر بشأن الفقر والصحة والتعليم وثيق الصلة وقابل للتطبيق على أبحاث سوق العمل التي يتم إجراؤها في مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين للمنطقة. كما أن مجموعة بيانات بديلة للبنك الدولي - مجموعة البيانات الدولية لتوزيع الدخل التي تجمع في الأساس مسح قوة العمل - لم يتسن للأسف استخدامها لأنها قديمة.

وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كمنطقة، تحديا كبيرا بسبب نقص القدرات الإحصائية وغياب شفافية البيانات. ونتيجة لذلك، فإن البيانات الجزئية لبعض البلدان غير متاحة للجمهور، مما يؤدي إلى التعامل مع عينة أصغر من بلدان المنطقة. وتشمل قاعدة البيانات العالمية الجزئية سبعة بلدان في المنطقة هي: جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والصفة الغربية وغزة واليمن. وبالنسبة للبلدان السبعة، تتوفر بيانات لسنوات متعددة مما يتيح صورة أكثر شمولا من خلال تطور الأسر. ولكي تكون الصورة الحالية أكثر دقة، يقتصر هذا التحليل على أحدث البيانات المتاحة لكل بلد في قاعدة البيانات (جيبوتي 2017، مصر 2015، الأردن 2010، المغرب 2013، تونس 2015، الضفة الغربية وغزة 2016، اليمن 2014).

وتم تصميم مسح لنفقات الأسر المعيشية - "مسح استهلاك وإنفاق الأسر المعيشية في جيبوتي 2017" وتنفيذه، وأنجز العمل الميداني في ديسمبر/كانون الأول 2017. وفي مصر، فإن مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية هو مسح متعدد المواضيع يتم إجراؤه كل عامين، ويغطي الأسر، والتركيب السكانية، والتعليم، والتشغيل، واستهلاك الغذاء، وملكية الأصول، والإعاقة. وفي الأردن، يغطي مسح الدخل والإنفاق للأسر المعيشية متوسط الدخل والإنفاق للأسر الحضرية والريفية على مستوى المحافظات وعلى المستوى القطري. وفي المغرب بالمثل، يقدم المسح الوطني لاستهلاك وإنفاق الأسر المعيشية وصفا مفضلا لمستويات المعيشة والنفقات الاستهلاكية عبر مختلف الفئات الاجتماعية واقتصادية. وينطبق الشيء نفسه على المسوح الخاصة بفلسطين وتونس واليمن، والتي يهدف كل منها إلى جمع بيانات اجتماعية واقتصادية دقيقة على أساس ثابت. إن الدور الذي تلعبه قاعدة البيانات العالمية الجزئية في الموازنة بين هذه المسوح وتحويلها لمجموعة بيانات رئيسية واحدة يسهل قدرًا كبيرًا من الأبحاث التي تجري بشأن أسواق العمل وظروفه في العالم النامي.

البلد	السنوات	اسم المسح	عدد المشاهدات الخاصة بالإنفاق في آخر سنة من المسح	نسبة مئوية
جيبوتي	2012، 2013، 2017	مسح استهلاك وإنفاق الأسر المعيشية في جيبوتي	15886	7.61
مصر	2004، 2008، 2010، 2012، 2015	مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية	25982	12.44
الأردن	2006، 2008، 2010	مسح الدخل والإنفاق للأسر المعيشية	30521	14.61
المغرب	2000، 2006، 2013	المسح الوطني لاستهلاك وإنفاق الأسر المعيشية	38917	18.63
الضفة الغربية وقطاع غزة	2011، 2016	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	9998	4.79
تونس	2005، 2010، 2015	المعهد الوطني للإحصاء	53530	25.63
اليمن	2004، 2014	مسح استقصائي لميزانية الأسر المعيشية	34028	16.29
المجموع			208862	100.00

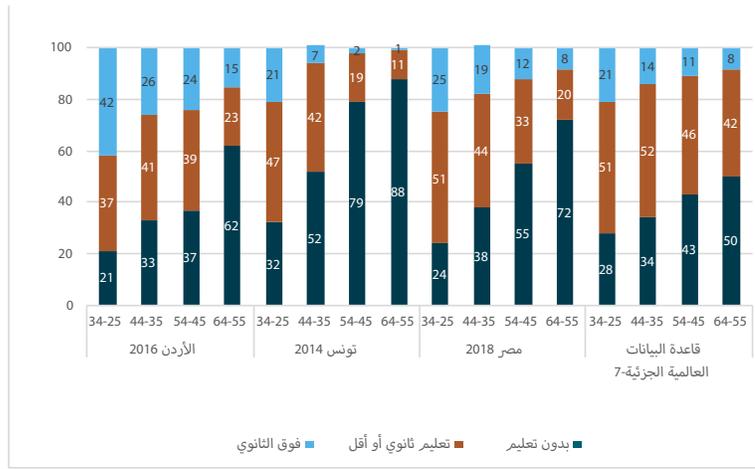
وتنطبق هذه النتيجة بدقة على مجموعة أوسع من البلدان. ويوضح الشكل 3-6 نتائج تحليل مشابه باستخدام قاعدة البيانات العالمية الجزئية للبنك الدولي التي تجمع بيانات مسوح الأسر من مصادر رسمية. وتشمل مجموعات البيانات سبعة بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والصفة الغربية وغزة واليمن، الذي حصلت فرق البنك الدولي على إذن بدخوله (انظر الإطار 3-1) في هذه المسوح، تبلغ مشاركة الإناث في القوى العاملة ذروتها في الفئة العمرية 40-44 عاما. غير أن قاعدة البيانات العالمية الجزئية لا تحتوي على معلومات كافية للسماح باحتساب تعريفات مختلفة لمشاركة الإناث، مما يجعل من المستحيل إجراء فحوصات دقيقة للعلاقة بين مشاركة الإناث في قوة العمل وبين السن لتعريفات ذات العلاقة بتلك المشاركة. ومن الواضح، مرة أخرى، أن التعتميم على البيانات يعوق إجراء تحليلات صحيحة لواحد من أهم التحديات أمام السياسة العامة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو انخفاض المعدلات المسجلة لمشاركة الإناث في قوة العمل.

أصبحت النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر تعليما، كما هو موضح في الشكل 3-7، الذي يظهر أعلى مستوى من التحصيل العلمي لكل فئة عمرية في مصر والأردن وتونس. وفي البلدان الثلاثة، فإن الشريط الأزرق الغامق، الذي يمثل حصة النساء اللواتي لم يحصلن على شهادة تعليمية، يكون في أصغر حجم بين من تتراوح أعمارهن بين 25 و34 عاما ويزداد حجمه بين الفئات العمرية الأكبر سنا. ويشير هذا إلى أن نقص التعليم يتزايد بشكل خاص بين النساء الأكبر سنا. على سبيل المثال، 88% من التونسيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 55 و64 عاما لم يحصلن على شهادة تعليمية، في حين أبلغت 32% من النساء بين 25 و34 عاما أنهن لم يحصلن أي قدر من التعليم. من ناحية أخرى، تبين أن حصة النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو أقل وحصة النساء الحاصلات على تعليم ما بعد الثانوي هي الأعلى بين النساء الأصغر سنا. ونلاحظ أيضا ظاهرة مماثلة باستخدام قاعدة البيانات العالمية الجزئية.

دور التعليم والأسرة: نتائج تحليلات بلندر - أواكساكا.

لفحص الاختلافات في معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة بشكل منهجي، يجري تحليل الفجوة في معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة بين الفئات الأصغر سنا (25-35 عاما) والأكبر سنا (36-64 عاما) باستخدام أسلوب يستند إلى ما اقترحه بلندر (1973) وأواكساكا (1973) بشكل منفصل، وهو يحلل الاختلافات في مشاركة القوة العاملة بين مجموعتين، استنادا إلى نماذج الانحدار الخطي، إلى تلك "المفسرة" بخصائص ملحوظة و"غير المبررة" من قبلهم. ويقيّم هذا القسم ما إذا كانت معدلات المشاركة المنخفضة للإناث في قوة العمل في المنطقة هي قضية مستمرة عبر أجيال، لأن تعليم المرأة في المنطقة أخذ في الارتفاع. أي أنه مع زيادة حصول النساء على التعليم، هل ستزداد معدلات مشاركتهن في القوة العاملة؟

الشكل 7-3 التحصيل التعليمي للمرأة حسب المجموعات العمرية



المصادر: المسح التتبعي لسوق العمل الأردني 2016، والمسح التتبعي لسوق العمل التونسي 2014، والمسح التتبعي لسوق العمل المصري 2018، قاعدة البيانات العالمية الجزئية للبنك الدولي. ملاحظة: قاعدة البيانات العالمية الجزئية للبنك الدولي-7 هي: جيبوتي، ومصر، والأردن، والمغرب، وتونس، والصفة الغربية وقطاع غزة، واليمن.

وتندرج الاختلافات المفسرة بين النساء الأصغر والأكبر في ثلاثة مجالات: التعليم والأسرة (التي تشمل الحالة الاجتماعية للمرأة بالإضافة إلى عدد الأطفال دون سن 19 عاما في الأسرة) و "عوامل أخرى" مثل الثروة، ومنطقة الإقامة، ومنطقة الإقامة الحضرية أو الريفية، وتعليم الوالدين.

يوضح العمودان (1) و (2) من الجدول 3-7 النتائج الخاصة بمصر عام 2018. ويمكن مقارنة معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة بين المجموعتين -حوالي 25%. وعلى النقيض من ذلك، يبلغ الفرق في معدلات مشاركة الأوردييات بين المجموعتين الأصغر والأكبر سنا 16 نقطة مئوية- 29.1% للشابات، و13.3% للنساء الأكبر سنا. وتظهر نتائج التحليل أن 9 نقاط مئوية من هذه الفجوة ترجع إلى الاختلافات الملحوظة بين المجموعتين، في حين لا يمكن تفسير 7 نقاط مئوية. ومن المثير للاهتمام أن نصف الفجوة تقريبا يرجع للاختلافات التعليمية بين المجموعتين. والنتائج بالنسبة لتونس لافتة للنظر بشكل أكبر. فيبلغ معدل مشاركة الإناث في قوة العمل في الفئة العمرية الأصغر 34.8% مقارنة مع 21.4% في الفئة الأكبر. وتبلغ الفجوة في معدلات المشاركة في القوة العاملة بين المجموعتين حوالي 13 نقطة مئوية. وتظهر نتائج تحليل بلندر-أوكاسكا أن الفجوة بأكملها ترجع إلى الاختلافات الملحوظة في خصائص المجموعتين. والأهم من ذلك، أنه يمكن تفسير الفجوة فقط من خلال الاختلافات التعليمية بين النساء الأصغر والأكبر (12 نقطة مئوية).

وأخيراً، تقدم البيانات المستقاة من قاعدة البيانات العالمية الجزئية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السبعة تحليلاً مشابهاً. حيث بلغ معدل مشاركة الشابات في قوة العمل 35% مقابل 27% للنساء الأكبر سنا. ويمكن تفسير جزء كبير من هذه الفجوة من خلال التعليم (5.3 نقطة مئوية) والظروف العائلية (4.7 نقطة مئوية).

الجدول 3-7. تحليل الفجوة في معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة بين الفئتين الأصغر والأكبر								
قاعدة البيانات العالمية الجزئية-7		تونس 2014		الأردن 2016		مصر 2018		
المتغيرات	الإجمالية	المفسرة	الإجمالية	المفسرة	الإجمالية	المفسرة	الإجمالية	المفسرة
الفئة الأكبر سنا	***0.274		***0.214		***0.133		***0.251	
	[0.002]		[0.008]		[0.006]		[0.005]	
الفئة الأصغر سنا	***0.349		***0.348		***0.291		***0.244	
	[0.003]		[0.015]		[0.009]		[0.006]	
الفارق	***-0.075		***-0.134		***-0.158		0.007	
	[0.003]		[0.017]		[0.010]		[0.008]	
المفسرة	***-0.096		***-0.133		***-0.085		***-0.041	
	[0.002]		[0.011]		[0.007]		[0.005]	
غير المفسرة	***0.020		-0.001		***-0.073		***0.048	
	[0.003]		[0.018]		[0.010]		[0.009]	
التعليم	***-0.053		***-0.123		***-0.070		***-0.056	
	[0.001]		[0.010]		[0.005]		[0.004]	
العائلة	***-0.047		***-0.016		-0.001		***0.023	
	[0.001]		[0.005]		[0.003]		[0.003]	
عوامل أخرى	***0.005		*0.007		***-0.014		***-0.008	
	[0.001]		[0.004]		[0.004]		[0.002]	
عدد المشاهدات	85,350		3,466		6,359		12,864	

المصادر: المسح التبعي لسوق العمل الأردني 2016، المسح التبعي لسوق العمل التونسي 2014، المسح التبعي لسوق العمل المصري 2018، قاعدة البنك الدولي للبيانات العالمية الجزئية. ملاحظة: يعتمد هذا الجدول على أسلوب بلندر-أوكاسكا في تحليل الفجوة في معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة بين النساء الأصغر سنا (بين 25 و35 عاما) والأكبر سنا (بين 36 و64 عاما)، وقاعدة البيانات العالمية الجزئية لسبعة بلدان هي جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والصفة الغربية وغزة واليمن. تشمل الانحدارات المتغيرات التالية: متغيرا صوريا للزواج، وعدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 19 عاما، وثلاثة متغيرات صورية للحصول التعليمي للفرد (بدون درجة تعليمية، تعليم ثانوي أو أقل، تعليم فوق الثانوي)، ومتغيرا صوريا ريفيا، وأثارا ثابتة للمنطقة، وثلاثة متغيرات صورية لأعلى مستوى من التحصيل العلمي للأمر، وثلاثة متغيرات صورية لأعلى مستوى من التحصيل العلمي للأب (أقل من المتوسط، ومتوسط، وما فوق المتوسط) وخمسة متغيرات صورية للثروة. وبالتالي، فإن ناقل التعليم يتضمن ثلاثة متغيرات صورية لأعلى مستوى من التحصيل العلمي للفرد ويشتمل ناقل الأسرة على متغير صوري للزواج وعدد الأطفال.

3-3 حساب "الحلقة المفقودة": قياس القطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجدول 8-3. العمالة غير الرسمية في مصر والأردن وتونس				
التعريف	تونس 2014	الأردن 2016	مصر 2018	
لا يوجد عقد عمل أو لا يوجد ضمان اجتماعي	71.5	64.8	79.4	العاملون الذكور في القطاع غير الرسمي (% من إجمالي المشتغلين)
لا يوجد عقد عمل أو لا يوجد ضمان اجتماعي	68.4	43.7	62.8	العاملات الإناث في القطاع غير الرسمي (% من إجمالي المشتغلين)
لا يوجد عقد عمل ولا ضمان اجتماعي	44.3	29.0	62.8	العاملون الذكور في القطاع غير الرسمي (% من إجمالي المشتغلين)
لا يوجد عقد عمل ولا ضمان اجتماعي	33.9	13.5	30.0	العاملات الإناث في القطاع غير الرسمي (% من إجمالي المشتغلين)
لا يوجد عقد عمل	57.4	46.5	67.3	العاملون الذكور في القطاع غير الرسمي (% من إجمالي المشتغلين)
لا يوجد عقد عمل	39.0	32.1	32.2	العاملات الإناث في القطاع غير الرسمي (% من إجمالي المشتغلين)
لا يوجد ضمان اجتماعي	50.3	41.6	69.3	العاملون الذكور في القطاع غير الرسمي (% من إجمالي المشتغلين)
لا يوجد ضمان اجتماعي	48.2	22.8	41.1	العاملات الإناث في القطاع غير الرسمي (% من إجمالي المشتغلين)

/المصادر: المسح التتبعي لسوق العمل المصري 2018، المسح التتبعي لسوق العمل الأردني 2016، المسح التتبعي لسوق العمل التونسي 2014.

العمالة غير الرسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قضية تنطوي على تحديات. يوضح الجدول 3-8 العمالة غير الرسمية كنسبة مئوية من إجمالي العمالة لكل من النساء والرجال في مصر والأردن وتونس. تم استكشاف أربعة تعريفات للعمالة غير الرسمية. يعتبر الفرد مشغولاً في القطاع غير الرسمي إذا كان:

- ليس لديه عقد عمل أو ضمان اجتماعي
- ليس لديه عقد عمل ولا ضمان اجتماعي
- ليس لديه عقد عمل
- ليس لديه ضمان اجتماعي.

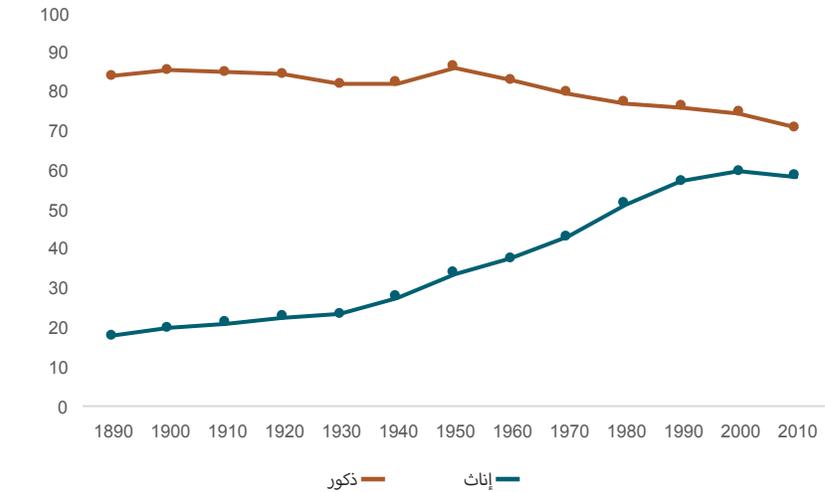
تكون معدلات العمالة غير الرسمية أعلى عند الاعتماد على التعريف الأول - لا يوجد عقد عمل أو لا يوجد ضمان اجتماعي. الاعتماد على التعريف الثاني، لا يوجد عقد عمل ولا ضمان اجتماعي، يعطي أصغر معدلات مقدرة للعمالة غير رسمية. وبموجب التعريف الثاني، فإن معدلات العمالة غير الرسمية للذكور هي الأعلى في مصر (63%)، تليها تونس (44%) والأردن (30%). لوحظت أعلى معدلات للعمالة غير رسمية للإناث في تونس (34%)، تليها مصر (30%)، بينما لوحظت أدنى المعدلات (13.5%) في الأردن. يؤدي استخدام التعريفين الثالث أو الرابع اللذين يحددان العمالة غير الرسمية على أساس وجود عقد عمل أو على أساس وجود الضمان الاجتماعي، على التوالي، إلى الحصول على معدلات تكون إلى حد ما في النطاق المتوسط بين المعدلات المقدرة باستخدام التعريفات الأكثر تقييداً والأقل تقييداً.

4-3 الصراع ومشاركة الإناث في القوة العاملة

واحدة من أشهر صور الحركة النسائية الحديثة هي صورة روزي ذا ريفيتر - جي. هوارد ميللر عام 1942 لعاملة واثقة من نفسها ترتدي منديل رأس أحمر منقطاً، تشر عن ساعديها لتكشف عن عضلاتها وهي تشجع النساء على العمل قائلة "يمكننا القيام بذلك!". وبالنظر إلى المستويات المنخفضة لمشاركة الإناث في القوة العاملة في أوائل القرن العشرين، فإن هذه الصورة هي تذكير بالطرق التي قد تشوه بها الحرب تركيبة القوة العاملة في بلد ما. فمن أصل 16 مليون أمريكي انضموا للقوات المسلحة خلال الحرب العالمية الثانية، تم نشر 73% منهم في الخارج (أسيموجلو وأوتور، 2004). ونظراً لتزامن نقص الأيدي العاملة بسبب التجنيد العسكري مع تزايد الطلب على المعدات العسكرية بسبب الحرب، لجأ أرباب العمل إلى النساء لسد النقص (ميلكمان 1982). ونتيجة لذلك، زادت مشاركة الإناث في القوة العاملة بنحو 50% - مع دخول حوالي 6.7 مليون امرأة إلى سوق العمل خلال الحرب (روز، 2018 والشكل 3-8). لذلك، تعتبر الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير السبب وراء التغيير الهائل في مشاركة الإناث في قوة العمل في الولايات المتحدة. وعلى المستوى العملي والمجتمعي، أدى انخفاض عرض العمالة من الذكور إلى إلغاء "عوائق الزواج". فقبل أربعينيات القرن الماضي، وخاصة خلال فترة الكساد، رفض أصحاب العمل توظيف النساء المتزوجات وطردهن النساء العازبات عند زواجهن (جولدن، 1991). وفي حين أن العديد من النساء اللواتي دخلن سوق العمل بسبب الحرب تسربن في نهاية المطاف

من القوة العاملة بحلول الخمسينيات، فإن أكبر زيادة متناسبة في مشاركة الإناث في القوة العاملة تعزى إلى أربعينيات القرن الماضي، وفقاً لأسيموجلو وأوتور. وحدث التحول الإيجابي في عرض العمالة من الإناث لعدة أسباب، بعضها يتعلق بالظروف. وبالنسبة للنساء المتزوجات، أدى تأثر الدخل بسبب تجنيد الزوج، وكذلك تراجع المهام المنزلية، إلى زيادة احتمال دخولهن سوق العمل. وربما لعب

الشكل 3-8 معدلات المشاركة في قوة العمل في الولايات المتحدة منذ عام 1890



المصادر: أسيموجلو وأوتور (2004) حتى 1990 ومؤشرات التنمية العالمية لعامي 2000 و2010. ملاحظة: تشمل البيانات الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 14 عاماً قبل عام 1950، وعن 16 عاماً من 1950 إلى 1990 وأكثر من 15 عاماً منذ عام 2000

الشكل 3-9 المشاركة في قوة العمل في اليمن، 1990-2019

التغيرات في المشاركة في القوى العاملة في اليمن على أساس سنوي



المصدر: حسابات المؤلفين مبنية على بيانات من مؤشرات التنمية العالمية.



جيه. هاورد ميللر/لجنة تنسيق الإنتاج الحربي، "نستطيع القيام بذلك!" HERB: موارد للمعلمين، تم الاطلاع عليه في 4 فبراير/شباط 2020، <https://herb.ashp.cuny.edu/items/show/1192>.

الحس الوطني أيضا دورا في قرار النساء بالنزول للعمل ودعم المجهود الحربي. درس أسيموجلو وأوتور المعروض من العمالة النسائية من خلال الاستفادة من الاختلافات في حجم التعبئة خلال الحرب العالمية الثانية عبر الولايات المختلفة. ووجد أنه في عام 1950 كانت معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة أعلى في الولايات التي شهدت معدلات أعلى من تجنيد الذكور في سن العمل عام 1940.

وقد يختلف تأثير الصراع على مشاركة الإناث في القوة العاملة في المنطقة من بلد لآخر وفقا لظروف كل بلد. في اليمن، تشير بعض الشواهد إلى أن الصراع أسفر عن زيادة في مشاركة النساء في قوة العمل. وتاريخيا، كانت مشاركة الإناث في القوة العاملة في اليمن منخفضة نسبيًا مقارنة بمشاركة الذكور وبمعدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة في البلدان ذات المستويات المماثلة من دخل الفرد. أدى تأثير الدخل نتيجة سجن الرجال أو مشاركتهم في الأعمال القتالية خلال حربي 1994 و2015 في اليمن إلى زيادة في عدد الأسر التي تعولها النساء، كما يتضح من الزيادات في معدلات النمو السنوي لمشاركة الإناث في قوة العمل خلال هذه السنوات (انظر الشكل 3-9). وهناك حاجة لإجراء تحليل أعمق لتأثير الحرب على تركيبة قوة العمل في البلاد، ومع ذلك، فإن نقص إحصاءات العمل الرسمية الشاملة، بما في ذلك البيانات القطاعية، يجعل الأمر صعبا. وأكثر مصادر إحصاءات العمل التي يمكن الوصول إليها في اليمن هي قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وكلاهما يستند إلى تقديرات وتوقعات نموذجية.

قبل اندلاع الصراع السوري عام 2011، كانت مشاركة الإناث في القوة العاملة حوالي 13%. وتشير دراسة أجرتها مؤسسة راند إلى أن اللاجئين السوريين زدن بشكل كبير معدلات مشاركتهم في القوة العاملة بعد مغادرتهم سوريا، حيث وصلت المعدلات إلى 25% في تركيا ولبنان و50% في الأردن (كونستانت وأخرون، 2019). وفي حين أن هذه الزيادة حدثت خارج منطقة الصراع، يمكن القول إنها نتجت عن تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت عن الصراع. وأشار النساء والرجال الذين شملهم المسح في كونستانت وآخرين إلى أن فرص عمل الإناث ساهمت في تمكينهن وكانت مقبولة اجتماعيا على نحو أكبر.

ويعتبر العراق مثالا مثيرا للاهتمام للطرق التي يمكن أن يؤثر بها الصراع على مشاركة الإناث في القوة العاملة بطرق متنوعة. قبل حرب الخليج عام 1991، كانت مشاركة الإناث في القوة العاملة في العراق في تزايد - خاصة خلال الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، عندما أدى نقص عدد الرجال في سن العمل إلى زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل وفي الخدمة المدنية (هيومن رايتس ووتش، 2003). وبعد حرب الخليج، بددت مجموعة من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية التقدم الذي أحرزته المرأة في العراق. على سبيل المثال، أثرت عقوبات الأمم المتحدة بشكل غير متناسب على النساء والأطفال، وخاصة الفتيات، لأنه في ظل الصعوبات الاقتصادية أرسلت العائلات أولادها إلى المدرسة وأبقت البنات في المنزل، بحسب هيومن رايتس ووتش. ويوضح ذلك أن الصراع قد يدفع النساء للانضمام إلى القوة العاملة، إلا أنه من الصعب التنبؤ بالأثر النهائي للصراع على مشاركة الإناث في قوة العمل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الفصل الرابع. موجز النتائج

يتوقع الخبراء الاقتصاديون في البنك الدولي أن ينخفض الناتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتناقض هذا تناقضا صارخا مع التوقعات الصادرة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2019 حين كان من المتوقع أن ينمو الاقتصاد في بلدان المنطقة 2.6% هذا العام. ويعكس الخفض في معدل النمو بمقدار 3.7 نقطة مئوية التكلفة المرتبطة بالصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط.

ولا تغير توقعات النمو صورة الصراع الذي تخوضه المنطقة مع التحديات الثلاثية المتمثلة في ضعف النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وهشاشة الاقتصاد الكلي، وضعف نواتج سوق العمل. ويدفع التقرير بأن نقص البيانات وغياب الشفافية في المنطقة أسهما في هذه النتائج طويلة الأمد. ويتخلف الكثير من بلدان المنطقة عن الركب فيما يتعلق بتوليد البيانات أو أنها تمنع الحصول عليها. إن البيانات الموثوقة والمتاحة جنبا إلى جنب مع التعريفات الواضحة للمؤشرات الرئيسية، وهي المكونات الأساسية للشفافية، لا تساعد على تحسين وضع السياسات بمرور الوقت فحسب لكن أيضا على الحد من عدم الثقة والاضطرابات الاجتماعية. وفي الواقع، وجد التقرير ارتباطا عمليا قويا وإيجابيا بين الشفافية الإحصائية لبلد ما ونموه الاقتصادي في الأمد الطويل.

ويسلط التقرير الضوء على مجالين - هشاشة الاقتصاد الكلي وإجراءات سوق العمل - حيث يؤدي نقص البيانات وغياب الشفافية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إضعاف المصداقية ويعرقل رسم السياسات الحسنة. أولاً، يقدم التقرير مجموعة من الاختبارات الخاصة بنقاط الضعف في حسابات المعاملات الجارية والمالية العامة في المنطقة وبقية العالم. وفي حين أن تحليلات استدامة الاختلالات الخارجية بمنأى بشكل معقول عن غياب الشفافية، فإن مصداقية أي تحليلات لاستدامة القدرة على تحمل الدين تعتمد بشكل كبير على شفافية البيانات. وتباين بلدان المنطقة بشكل كبير في إبلاغها عن الدين العام. وبالنسبة للكثير من أنواع الدين العام، لا يستطيع خبراء الاقتصاد في البنك الدولي والمحللون الخارجيون الآخرون الحصول على المعلومات ذات الصلة. وبالتالي يجب النظر بعين الشك في نتائج التحليلات المتعلقة بهشاشة الاقتصاد الكلي في المنطقة نظرا لأن الكشف عن البيانات ذات الصلة يمكن أن يغير النتائج إلى حد كبير، سواء كانت جيدة أو سيئة.

ثانياً، تخضع التحليلات الحالية لنواتج سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى عدم اتساق البيانات والتعريفات. إذ تعتمد بلدان المنطقة على تعريفات مختلفة للتشغيل، والتي تؤثر بدورها على مؤشرات البطالة وسوق العمل غير الرسمي، ولا تتسق هذه التعريفات فيما بين بلدان المنطقة أو مع المعايير الدولية. ولم يكن من الممكن محاكاة معدلات البطالة المبلغ عنها رسمياً باستخدام مصادر مستقلة لبيانات القوة العاملة الممثلة للأوضاع على المستوى الوطني في ثلاثة بلدان حيثما تكون متاحة. في الوقت نفسه، يظل الحصول على المسوح الرسمية للقوة العاملة في المنطقة، التي تركز عليها معدلات البطالة الرسمية، مهمة شاقة للبنك الدولي وبدون شك للمجتمع المدني بشكل عام.

فمن الضروري تحسين مستوى البيانات والشفافية في بلدان المنطقة لإتاحة المجال أمام إجراء تحليلات اقتصادية ذات مصداقية وتوعية الخطاب العام، الأمر الذي يمكن القول إنه يؤدي إلى تحسين وضع السياسات، وتعزيز الثقة المجتمعية، وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. ويمنح البنك الدولي أولوية لتوفير البيانات من أجل التنمية كما يتضح من التقرير المقبل عن التنمية في العالم 2021 الذي سيتم تخصيصه لدور البيانات في عملية التنمية. ويمكن للبنك الدولي أن يلعب دور المحفز لعرض بيانات أفضل في المنطقة. ويمكنه عرض الحجج والأدلة على كيف يمكن أن تساعد شفافية البيانات في صنع السياسات. ويمكن أن يتيح قياس القدرات الإحصائية القطرية حافزاً قوياً للبلدان لتحسين منظومة البيانات لديها. لقد قدم البنك الدولي، ولا يزال، المساعدة الفنية لتحسين القدرات الإحصائية للبلدان، مثل المساعدة في إجراء المسوح على مستوى الشركات والأسر، أو رقمنة البيانات من أجل إتاحتها للجمهور، مع إخفاء البيانات الجزئية أيضاً لحماية خصوصية المواطنين والمؤسسات. يستفيد البنك الدولي أيضاً بشكل مباشر من تحسين القدرات الإحصائية، حيث تتيح البيانات الأفضل إجراء تحليلات اقتصادية أكثر دقة وبالتالي تحسين جودة التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة. وابدونا الأمل في أن تساعدنا الشواهد الواردة في هذا التقرير والتعاون في المستقبل على تحويل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مجتمع أكثر شفافية وازدهاراً وسلماً في المستقبل القريب.

المراجع

- Acemoglu, Daron and David H. Autor. 2004. "Women, War, and Wages: The Effect of Female Labor Supply on the Wage Structure at Midcentury." *Journal of Political Economy* 11(3): 497-551.
- Alnashar, Sara. 2019. "What are the drivers of Egypt's government debt?" ERF Working Paper No. 1376
- An, Zidong, João Tovar Jalles and Prakash Loungani. 2018. "How Well Do Economists Forecast Recessions?" IMF Working Papers 18/39 International Monetary Fund.
- Arezki, Rabah; Lederman, Daniel; Abou Harb, Amani; Fan, Rachel Yuting; Nguyen, Ha. 2019. "Reforms and External Imbalances: The Labor-Productivity Connection in the Middle East and North Africa" Middle East and North Africa Economic Update (April), World Bank, Washington, DC.
- Arezki, Rabah; Ait Ali Slimane, Meriem; Barone, Andrea; Decker, Klaus; Detter, Dag; Fan, Rachel Yuting; Nguyen, Ha; Miralles Murciego, Graciela; Senbet, Lemma. 2020. "Reaching New Heights: Promoting Fair Competition in the Middle East and North Africa." Middle East and North Africa Economic Update (October), Washington, DC: World Bank
- Arezki, Rabah and Rachel Yuting Fan. 2020. "Oil price wars in a time of Covid-19". VoxEU blog. <https://voxeu.org/article/oil-price-wars-time-covid-19>
- Arezki, Rabah and Ha Nguyen. 2020. "Coping with a Dual Shock: COVID-19 and Oil Prices". In Baldwin, Richard and Beatrice Weder di Mauro (Ed.) *Economics in the Time of COVID-19*. CEPR Press VoxEU.org eBook
- Ball, Carolyn. 2009. "What is Transparency?" *Public Integrity*, 11 (4): 293-308
- BBC. 2020. Andrew Marr Show: Interview with South Korean Foreign Minister. <http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/15032002.pdf>
- Blinder, Alan S. 1973. "Wage Discrimination: Reduced Form and Structural Estimates". *Journal of Human Resources*. 8 (4): 436-455
- Blagrove, Patrick and Marika Santoro. 2017. "Labor Force Participation in Chile: Recent Trends, Drivers, and Prospects". IMF Working Paper WP/17/54
- Cady, John. 2005. "Does SDDS Subscription Reduce Borrowing Costs for Emerging Market Economies?" IMF Staff Papers, 52(3): 1-6.
- Clementi, Fabio, Haider Khan, Vasco Molini, Francesco Schettino and Khalid Soudi. 2019. "Polarization and Its Discontents: Morocco before and after the Arab Spring." World Bank Policy Research Working Paper Series 9049.
- Constant, Louay, Shanthi Nataraj, and Fadia Afashe. 2019. "As Refugees Syrian Women Find Liberation in Working." RAND Corporation. Accessed 30 January 2020. <https://www.rand.org/blog/2019/02/as-refugees-syrian-women-find-liberation-in-working.html>
- Correia, Sergio, Stephan Luck and Emil Verner. 2020. "Pandemics Depress the Economy, Public Health Interventions Do Not: Evidence from the 1918 Flu", mimeo
- Das, Jishnu, Quy-Toan Do, Karen Shaines, and Sowmya Srikant. 2013. "U.S. and them: The Geography of Academic Research" *Journal of Development Economics* 105: 112-130
- Debrun, Xavier, Jonathan D. Ostry, Tim Willems, and Charles Wyplosz. 2019. "Public Debt Sustainability." CEPR Discussion Paper DP14010.
- Finel, Bernard I., and Kristin M. Lord. 1999. "The Surprising Logic of Transparency." *International Studies Quarterly* 43, no. 2:315-339.
- Focus Economics. 2020. Focus Economics Consensus Forecast: Middle East & North Africa – March 2020
- Foreign Affairs. 2020. "How Civic Technology Can Help Stop a Pandemic" (March 20, 2020). <https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/2020-03-20/how-civic-technology-can-help-stop-pandemic>
- Gali, Jordi. 2020. "Helicopter money: the time is now". VoxEU blog. <https://voxeu.org/article/helicopter-money-time-now>

- Goldin, Claudia D. 1991. "The Role of World War II in the Rise of Women's Employment." *The American Economic Review* 81(4):741-756.
- Hoogeveen, Johannes. 2018. "A social contract indicator for sub-Sahara Africa". Unpublished.
- Hollyer, James, B. Peter Rosendorff, and James Raymond Vreeland. 2011. "Democracy and Transparency." *Journal of Politics* 73 (4): 1191-205.
- Human Rights Watch. 2003. "Background on Women's Status in Iraq Prior to the Fall of the Saddam Hussein Government." Accessed 30 January 2020. <https://www.hrw.org/report/2003/11/21/background-womens-status-iraq-prior-fall-saddam-hussein-government>
- Islam, Roumeen. 2006. "Does More Transparency Go along with Better Governance?" *Economics and Politics* 18 (2): 121-67.
- Ilzetzki, Ethan, Carmen Reinhart and Kenneth Rogoff. 2019. "Exchange Arrangements Entering the 21st Century: Which Anchor Will Hold?" *Quarterly Journal of Economics*, 134:2, 599-646
- International Monetary Fund (IMF). 2011. "When and How to Adjust Beyond the Business Cycle? A Guide to Structural Fiscal Balances". Technical Notes and Manuals. IMF: Fiscal Affairs Department.
- 2013. "External Balance Assessment (EBA) Methodology"
- 2017. "Guidance note on the Bank-Fund Debt Sustainability Framework for Low Income Countries"
- Lopez-Cordova, Ernesto. 2020. "A Slowdown of China's Economy and its Impact on the Demand for Tourism Services", Brief Kose, M. Ayhan; Peter Nagle, Franziska Ohnsorge, and Naotaka Sugawara. 2020. *Global Waves of Debt: Causes and Consequences*. Washington, DC: World Bank.
- Kubota, Megumi and Albert Zeufack. 2020. "Assessing the Returns on Investment in Data Openness and Transparency". Policy Research Working Paper WPS 9136. Washington, D.C.: World Bank Group.
- Mendoza, Enrique G. and Jonathan D. Ostry. 2008. "International evidence on fiscal solvency: Is fiscal policy "responsible"?" *Journal of Monetary Economics* 55(6): 1081-1093.
- Milkman, Ruth. 1982. "Redefining "Women's Work": The Sexual Division of Labor in the Auto Industry during World War II." *Feminist Studies* 8(2):336-372.
- Mitchell, Ronald B. 1998. "Sources of Transparency: Information Systems in International Regimes." *International Studies Quarterly* 42(1):109-130.
- Oaxaca, Ronald. 1973. "Male-Female Wage Differentials in Urban Labor Markets". *International Economic Review*. 14 (3): 693-709
- Reuters, 2019. "Lebanon a 'beautiful idea' in need of a reboot, say protesters" (November 7, 2019). <https://www.reuters.com/article/us-lebanon-protests-nation/lebanon-a-beautiful-idea-in-need-of-a-reboot-say-protesters-idUSKBN1XH1KC>
- Rose, Evan K. 2018. "The Rise and Fall of Female Labor Force Participation during World War II in the United States." *The Journal of Economic History* 78(3):1-39.
- United Nations. 2017. "World Population Prospects: The 2017 Revision" Department of Economic and Social Affairs, Population Division.
- Vegh, C A, G Vuletin, D Riera-Crichton, J P Medina, D Friedheim, L Morano, and L Venturi. 2018. *From Known Unknowns to Black Swans: How to Manage Risk in Latin America and the Caribbean*. LAC Semiannual Report, World Bank.
- Williams, Andrew. 2009. "On the Release of Information by Governments: Causes and Consequences." *Journal of Development Economics* 89: 124-38.
- World Bank. 2013. *Opening Doors: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Reuters. 2020. "Iranian oil minister confirms OPEC agreed a 1.5 million bpd cut". <https://www.reuters.com/article/us-opee-meeting-iran/iranian-oil-minister-confirms-opec-agreed-a-15-million-bpd-cut-idUSKBN20S1JA>

الملاحق

الملحق (أ): تقدير العلاقة بين القدرات الإحصائية والنمو الاقتصادي

يتم استكشاف العلاقة بين مؤشر القدرات الإحصائية باستخدام عدة نماذج للتقديرات. وتتكون عينة التقدير من 146 بلداً بين عامي 2005 و2018. وتتوفر البيانات الخاصة بالصفة الغربية وقطاع غزة من 2009 إلى 2018 فقط. ويتم تقدير نموذج متعدد القطاعات باستخدام سجل الاختلافات لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2005 و2018 بوصفه الناتج المتغير منعكسا على مستويات 2005 لمؤشر القدرات الإحصائية والمتغيرات المشتركة (نموذج: المربعات الصغرى العادية - متعدد الأقسام) كما ورد في المعادلة (أ1)

$$Grwth_{i,05-18} = \alpha + \beta_1 Data_{i,05} + \beta_2 GDPpc_{i,05} + \beta_1 MFG_{i,05} + \beta_1 AG_{i,05} + \beta_1 Sch_{i,05} + \beta_1 Trade_{i,05} + \beta_p Polnst_{i,05} + \varepsilon_i \quad (A1)$$

حيث $Grwth$ هي نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (سجل الاختلافات) للاقتصاد i بين عامي 2005 و2018. و $Data$ تمثل القدرات الإحصائية الإجمالية للاقتصاد i في عام 2005. وجميع المتغيرات التوضيحية لعام 2005. ويشمل ذلك مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ($GDPpc$)، والتركيب القطاعية للاقتصاد - نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي (MFG) ونسبة القيمة المضافة للزراعة في إجمالي الناتج المحلي (AG)، والاتحاق بالمدارس الابتدائية (Sch)، والتجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ($Trade$). و $Polnst$ وهي القوة الموجهة للمؤسسات السياسية التي تم استقاؤها من "مؤشرات الحوكمة العالمية" التي تضم الاستقرار السياسي والصوت المسموع والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد. وأخيراً، يشير ε إلى حد الخطأ.

ويمكن الحصول على تقدير بديل عن طريق استخدام تقديرات اللوحة باستخدام تأثيرات عشوائية على مستوى البلد وتأثيرات ثابتة سنوية (المعادلة أ2).

$$Grwth_{it} = \alpha + \beta_1 Data_{i,t} + \beta_2 GDPpc_{i,t-1} + \beta_3 MFG_{i,t} + \beta_4 AG_{i,t} + \beta_5 Sch_{i,t} + \beta_6 Trade_{i,t} + \beta_p Polnst_{i,t} + v_i + \tau_t + \varepsilon_{it} \quad (A2)$$

$Grwth$ هي سجل الاختلافات لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد i بين الوقت t و $t-1$. و $Data$ هي القدرات الإحصائية الإجمالية للاقتصاد i في الوقت t . $GDPpc_{i,t-1}$ هي سجل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الوقت $t-1$. وجميع المتغيرات المشتركة هي نفسها كما في المعادلة A1 في الوقت t . وأخيراً، v_i هي التأثير العشوائي على مستوى البلد، و τ_t هي التأثير السنوي الثابت، و ε_{it} هي حد الخطأ. (نموذج: التأثير العشوائي على مستوى البلد والتأثير الثابت خلال السنة).

وبدلاً من ذلك، فإننا نقدر المعادلة A2 بقدرات إحصائية متأخرة ومتغيرات مشتركة أخرى كما وردت في المعادلة A3 (نموذج: التأثير العشوائي على مستوى البلد والتأثير الثابت خلال السنة (جميع المتغيرات المشتركة متأخرة)).

$$Grwth_{it} = \alpha + \beta_1 Data_{i,t-1} + \beta_2 GDPpc_{i,t-1} + \beta_3 MFG_{i,t-1} + \beta_4 AG_{i,t-1} + \beta_5 Sch_{i,t-1} + \beta_6 Trade_{i,t-1} + \beta_p Polnst_{i,t-1} + v_i + \tau_t + \varepsilon_{it} \quad (A3)$$

علاوة على ذلك، نظراً لأن التأثيرات على مستوى البلد من المحتمل أن تكون مرتبطة مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المتأخر مما يؤدي إلى تقديرات غير متناسقة، فإننا نقدر أنظمة تقدير لوحة العزوم المعممة الديناميكية بالمواصفات حيث يتم إما تضمين مؤشر القدرات الإحصائية والمتغيرات المشتركة الأخرى في نفس الوقت (نموذج: أنظمة العزوم المعممة) أو بشكل متأخر (نموذج: أنظمة العزوم المعممة - (جميع المتغيرات المشتركة متأخرة)).

عبر جميع النماذج والمواصفات، تظهر النتائج علاقة إيجابية بين القدرات الإحصائية والنمو الاقتصادي. ونتائج الانحدار متاحة عند الطلب. وتم الإبلاغ عن الفاقد في الاقتصاد الكلي الناجم عن انخفاض مؤشر القدرات الإحصائية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجميع النماذج في الجدول A1.

الجدول 1أ: الفاقد في الاقتصاد الكلي الناجم عن انخفاض مؤشر القدرات الإحصائية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2005-2018)

النموذج	الفاقد في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%)
التأثير العشوائي على مستوى البلد والتأثير الثابت خلال السنة	7.4
التأثير العشوائي على مستوى البلد والتأثير الثابت خلال السنة - (جميع المتغيرات المشتركة متأخرة)	9.2
أنظمة العزوم المعممة	10.6
أنظمة العزوم المعممة - (جميع المتغيرات المشتركة متأخرة)	9.9
المربعات الصغرى العادية - متعدد الأقسام	13.8

* نتائج الانحدار والحسابات متاحة عند الطلب من المؤلفين. وتفاصيل النموذج واردة في الملحق أ.

الجدول 2أ: تعريف مؤشر القدرات الإحصائية

التعاريف	قياس القدرات الإحصائية (2005-2018)
متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية: البيانات الأولية، والمنهجية، وتواتر وتوقيت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية	القدرات الإحصائية الكلية (0-100)
ويسمى "تقييم البيانات الأولية للقدرات الإحصائية" في مجموعة بيانات القدرات الإحصائية. تعكس البيانات الأولية ما إذا كان البلد المعني يقوم بأنشطة جمع البيانات وفقا للمستوى الدوري الموصى به دوليا، وما إذا كان يمكن الاطلاع على البيانات المستقاة من الأنظمة الإدارية والاعتماد عليها في أغراض التقدير الإحصائي. وعلى وجه التحديد، فالمعايير المستخدمة هي تواتر عمليات تعداد السكان والزراعة، وتواتر المسوح المتعلقة بالفقر والصحة، ودرجة اكتمال تغطية نظام التسجيل الحيوي.	البيانات الأولية (توفر البيانات الجزئية وتواترها) (مقياس 0 - 100)
وتسمى "منهجية تقييم القدرات الإحصائية" في مجموعة بيانات القدرات الإحصائية. تقيس المنهجية الإحصائية قدرة البلد المعني على الالتزام بالمعايير والأساليب الموصى بها دوليا. ويتم التعرف على هذا الجانب من خلال تقييم المبادئ التوجيهية والإجراءات المستخدمة لتجميع إحصاءات الاقتصاد الكلي وممارسات الإبلاغ عن البيانات الاجتماعية وتقديرها. ويتم تقييم البلدان على أساس مجموعة من المعايير مثل استخدام سنة أساس محدثة للحسابات الوطنية، واستخدام أحدث دليل لميزان المدفوعات، والإبلاغ عن الديون الخارجية، والاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي، وإبلاغ بيانات الالتحاق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو).	المنهجية (المعايير الدولية) (مقياس 0 - 100)
ويسمى "تقييم تواتر وتوقيت القدرات الإحصائية" في مجموعة بيانات القدرات الإحصائية. يقيم التواتر والتوقيت مدى توفر وتواتر المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، ومنها تسعة من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ويهدف هذا البعد إلى قياس أي مدى تتوفر البيانات للمستخدمين من خلال تحويل البيانات الأولية إلى معطيات إحصائية في الوقت المناسب. وتشمل المعايير المستخدمة مؤشرات بشأن فقر الدخل، وصحة الطفل والأم، والإيدز، وإتمام مرحلة التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، والحصول على المياه، ونمو إجمالي الناتج المحلي.	تواتر وتوقيت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية (مقياس 0-100)

الملحق ب: نموذج المعاملات الجارية الذي طرحه رئيس الخبراء الاقتصاديين بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يستند إطار هذا الجزء إلى تقييم صندوق النقد الدولي لأرصدة المعاملات الخارجية (2013). باستخدام بيانات من مصادر مختلفة، قمنا بحشد مجموعة بيانات من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لبلدان العالم.²⁰ وعلى وجه التحديد، شرعنا في تحديد اختلالات أرصدة المعاملات الجارية التي لا يمكن تفسيرها من خلال المؤشرات الأساسية في بلد ما. من أجل القيام بذلك، قمنا بإنشاء الانحدار التالي:

$$CA_{i,t} = \beta_0 + YoungDep_{i,t} + OldDep_{i,t} + AgingSpeed_{i,t} + EGrowth_{i,t} + RelativeGDP_{i,t-1} + RelativeGDP_{i,t-1} * ChinnIto_{i,t} + ChinnIto_{i,t} + \Delta NetComPI_{i,t-1} + \Delta NetComPI_{i,t} + fe_t + fe_t + \varepsilon_{i,t} \quad (B1)$$

المتغير التابع، $CA_{i,t}$ ، هو رصيد المعاملات الجارية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. البيانات من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. $YoungDep_{i,t}$ تعكس النسبة المئوية للمعالين الصغار (أقل من 15 عاما) إلى السكان العاملين (من 15 إلى 64 عاما). ويشمل الانحدار أيضا إعالة كبار السن، $OldDep_{i,t}$ والتي تمثل النسبة المئوية للمعالين المسنين في سن 64 عاما أو أكبر إلى السكان العاملين. ويشمل أيضا متغير سرعة الشيخوخة الذي يقيس التغير السنوي في إعالة المسنين. البيانات من الأمم المتحدة (2017) $E Growth_{i,t}$ يجسد تسارع النمو المتوقع لبلد ما، عن طريق حساب الفرق بين تنبؤات النمو للعام التالي وفي هذا العام. بيانات تنبؤات النمو مستقاة من التنبؤات المعتادة لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

$RelativeGDP_{i,t-1}$ وهي نصيب العامل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلد ما (تعادل القوة الشرائية) مقارنة به في الولايات المتحدة في الوقت ق-1. وهو ما يعكس الإنتاجية النسبية $RelativeGDP_{i,t-1} * ChinnIto_{i,t}$ تجسد فكرة أن تدفقات رأس المال على البلدان الفقيرة تعتمد أيضا على الانفتاح المالي للبلد المعني. بيانات تعادل القوة الشرائية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي مستقاة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ومؤشر تشين-إيتو هو مقياس لانفتاح حساب رأس المال (تشين وإيتو 2006).

$\Delta NetComPI_{i,t}$ و $\Delta NetComPI_{i,t-1}$ هي تغيير سجل مؤشر أسعار السلع الأولية والتأخر الأول فيه. ويتم وضع المتغير على النحو التالي. أولا، باتباع طريقة بروكنر وأرزقي (2012)، يتم حساب مؤشر أسعار السلع الأولية حيث يجري حساب $ComPI_t = \prod_c Price_{c,t}^{\theta_c}$ تعرض θ_c البلد المعني في الأجل الطويل للسلعة ج. θ_c تُحتسب كنسبة متوسطة من صافي صادرات البلد من السلعة ج إلى إجمالي الناتج المحلي. θ_c هي السعر العالمي للسلعة ج في وقت ما. بعد ذلك، وأيضا بإتباع طريقة بروكنر وأرزقي، نحدث تغييرا في مؤشر أسعار السلعة كالتالي $\log(ComPI_t) = \log(ComPI_{t-1}) - \log(ComPI_{t-1} \Delta)$. أسعار السلع الأولية من صندوق النقد الدولي؛ والبيانات التجارية من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأولية، وبيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي مستقاة من مؤشرات التنمية العالمية.

fe_t هي التأثيرات الثابتة على مستوى البلد، و fe_t هي التأثيرات الثابتة على مستوى الزمن. $\varepsilon_{i,t}$ هي المتبقي من الانحدار، وهو المكون "غير المبرر" للمعاملات الجارية.

بيانات نظام سعر الصرف من إزيتسكي وآخرين (2019). ونعيد ترميز تصنيفهم من 1 "أنظمة سعر صرف ثابت" و 2 و 3 "نظام تعويم موجه" و 4 و 5 "نظام للتداول الحر". انظر الجدول ب1 للتعرف على ملخص الإحصائيات.

20 استرجعنا البيانات من المصادر التالية: المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشرات التنمية العالمية، وجدول بن وورلد، وتشين وإيتو (2006) ومجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي.

الجدول ب1. ملخص الإحصائيات

العالم

الحد الأقصى	الحد الأدنى	متوسط	قليل	العدد	عدد البلدان	
113.702	14.898	65.791	62.062	11083	189	إعالة صغار السن %
37.5	.874	7.513	10.186	11083	188	إعالة المسنين %
1.563	-1.154	.046	.095	10897	188	سرعة الزيادة في أعداد المسنين %
151.992	-230.834	.213	.457	5203	188	التغيرات المتوقعة في النمو
6.452	.011	.2	.354	6619	181	إجمالي الناتج المحلي/عامل مقارنة بالولايات المتحدة (ق 1-)
1	0	.416	.452	7319	175	مؤشر تشين إيتو
.28	-357	0	0	6470	188	سجل التغيير في صافي أسعار السلع الأولية (ق)
1	0	0	.356	10430	183	نظام تعويم موجه لسعر الصرف
1	0	0	.075	10430	183	تداول حر لسعر الصرف

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الحد الأقصى	الحد الأدنى	متوسط	قليل	العدد	عدد البلدان	
113.702	15.237	69.678	65.64	1199	19	إعالة صغار السن %
15.748	.874	6.043	6.013	1199	19	إعالة المسنين %
.602	-653	.015	.024	1180	19	سرعة الزيادة في أعداد المسنين %
151.992	-230.834	.198	.145	561	18	التغيرات المتوقعة في النمو
6.452	.04	.313	.719	689	18	إجمالي الناتج المحلي/عامل مقارنة بالولايات المتحدة (ق 1-)
1	0	.656	.561	934	19	مؤشر تشين إيتو
.236	-315	0	.001	782	18	سجل التغيير في صافي أسعار السلع الأولية (ق)
1	0	0	.397	1172	19	نظام تعويم موجه لسعر الصرف
1	0	0	.015	1172	19	تداول حر لسعر الصرف

يضم نموذج محددات المعاملات الجارية الذي وضعه رئيس الخبراء الاقتصاديين بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثلاث مواصفات. ويشمل توصيف "ضمن المواصفات" تأثيرات ثابتة على مستوى الزمن والبلد على حد سواء. تعكس التأثيرات الثابتة على مستوى الزمن تأثيرات العوامل العالمية المشتركة في عام بعينه على أوضاع المعاملات الجارية لجميع البلدان. تعكس التأثيرات الثابتة على مستوى البلد تأثيرات عوامل التغيير الزمني غير القابلة للملاحظة الخاصة بكل بلد (مثل أفضليات الاستهلاك) على وضع المعاملات الجارية لكل بلد. تتناول هذه الخاصية تأثيرات العوامل الأساسية داخل البلد المعني. و"للمواصفات المجمعّة" تأثيرات ثابتة على مستوى الزمن فقط وليس لها تأثيرات ثابتة على مستوى البلد. ويتيح لنا هذا دراسة آثار العوامل الأساسية على مراكز المعاملات الجارية عبر البلدان وكذلك بمرور الوقت. يحسب "بين المواصفات" متوسط وضع المعاملات الجارية و العوامل الأساسية على مدار سنوات داخل البلد المعني، ثم يبحث تأثير متوسط العوامل الأساسية على متوسط المعاملات الجارية بين البلدان. يعكس الباقي من الانحدارات الجزء الذي لا تفسره المؤشرات الأساسية من المعاملات الجارية

في المواصفات المجمع (العمود الأول من الجدول ب2)، تحتوي العوامل الأساسية على العلامات المتوقعة. والمعاملات بين إعالة الصغار وإعالة المسنين سلبية. ويشير معامل -0.148 إلى أن زيادة بنسبة 1% في إعالة المسنين ترتبط بانخفاض قدره 0.15 نقطة مئوية في رصيد المعاملات الجارية، والذي يقاس كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. لوضع هذا في الاعتبار، ارتفعت إعالة المسنين (المتوسط البسيط) في المنطقة من 5.82% في عام 2007 إلى 6.29% في 2017. ومن المهم الإشارة إلى أن إعالة المسنين ترتبط سلبا بصورة أكبر مع رصيد المعاملات الجارية مقارنة بإعالة الصغار. وترتبط زيادة قدرها 1% في سرعة زيادة أعداد المسنين بزيادة 4.4% في رصيد المعاملات الجارية. كما يرتبط تسارع النمو بمقدار نقطة مئوية واحدة بتراجع قدره 0.3% في رصيد المعاملات الجارية. عندما يتم إغلاق حساب رأس المال بالكامل (القيمة صفر على مؤشر تشين-إيتو)، فإن انخفاض نقطة مئوية واحدة في الإنتاجية النسبية مقارنة بالولايات المتحدة يرتبط بانخفاض قدره 0.16 نقطة مئوية في رصيد المعاملات الجارية. يُلاحظ أنه في السنوات العشر الأخيرة، تراجع المتوسط البسيط لإنتاجية العمالة في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة، من 56% تقريبا عام 2007 إلى نحو 46% في 2017. وبالنظر إلى نفس المستوى من الإنتاجية النسبية، يرتبط حساب رأس المال المفتوح بالكامل (أي بقيمة 1 على مؤشر تشين-إيتو) برصيد للمعاملات الجارية يقل 7 نقاط مئوية مقارنة بحساب رأسمال مغلق بالكامل، إذ من المتوقع أن تكون تدفقات رأس المال الوافد أعلى. ترتبط زيادة في صافي مؤشر السلع الأولية بنسبة 1% في العام الحالي بزيادة قدرها 59 نقطة مئوية في رصيد المعاملات الجارية، وترتبط زيادة بنسبة 1% في صافي مؤشر السلع الأولية في العام السابق بزيادة قدرها 38 نقطة مئوية في رصيد المعاملات الجارية. ومن المثير للاهتمام، أن أيا من متغيرات نظام سعر الصرف ليست لها دلالة إحصائية، مما يعني عدم وجود تأثيرات متفاوتة منتظمة لأنظمة سعر الصرف على المعاملات الجارية.

في المواصفات الأخرى (العمودان 2 و3 من الجدول ب2)، تتمتع العوامل الأساسية بتأثيرات مشابهة إلى حد كبير، مع استثناء واحد. في "بين المواصفات"، يرتبط النمو المستقبلي المتوقع ارتباطا إيجابيا بالمعاملات الجارية. ويعني هذا أنه عندما تكون وتيرة النمو أعلى في بلد ما في المتوسط، فإنه غالبا ما يتمتع بارتفاع في رصيد المعاملات الجارية.

وللتأكد من أن نتائج النموذج تعكس تأثير العوامل الأساسية على معدلات الوفورات الوطنية، وضعنا نموذجا إضافيا لمعدلات الوفورات الوطنية. وتتشابه تأثيرات العوامل الأساسية على معدلات الوفورات إلى حد كبير مع آثارها على أرصدة المعاملات الجارية.²¹ وترتبط إعالة المسنين والصغار بشكل كبير بانخفاض معدلات الوفورات. كما يرتبط ارتفاع إجمالي إنتاجية العمالة النسبية بزيادة معدل الوفورات، وبالنظر إلى نفس مستوى الإنتاجية النسبية، يرتبط حساب رأس المال المفتوح بانخفاض معدل الوفورات (بفضل تدفقات رأس المال). وبالمثل، ترتبط الزيادة في مؤشر السلع الأولية بزيادة كبيرة في معدلات الوفورات. وهكذا تشير الأدلة إلى أن المحركات الأساسية للمعاملات الجارية ربما تحقق نجاحا مع معدل الوفورات الوطنية.

21 نتائج نموذج معدلات الادخار الوطنية متاحة عند الطلب.

الجدول ب2. نموذج مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتقديرات المحركات الأساسية لأرصدة المعاملات الجارية

المتغيرات	(1) مجمّع	(2) ضمن	(3) بين
إعالة صغار السن %	-0.0223* (0.0117)	-0.0509 (0.0351)	-0.0771* (0.0435)
إعالة المسنين %	-0.148*** (0.0510)	0.166 (0.114)	-0.420*** (0.138)
سرعة الزيادة في أعداد المسنين %	4.425*** (0.767)	1.912*** (0.700)	7.943 (5.107)
التغيرات المتوقعة في النمو	-0.293 (0.289)	-0.361 (0.295)	1.572** (0.748)
الإنتاجية النسبية (ق-1)	15.75*** (2.437)	39.70*** (11.50)	-1.000 (2.060)
مؤشر تشين إيتو	0.129 (0.602)	5.992*** (1.603)	3.423 (3.944)
تشين إيتو X الإنتاجية النسبية (ق-1)	-7.005*** (2.443)	-28.74*** (7.267)	1,964*** (601.0)
مؤشر صافي أسعار السلع الأولية، (ق)	59.67*** (8.015)	56.97*** (7.407)	-2,080*** (709.0)
مؤشر صافي أسعار السلع الأولية، (ق-1)	38.38*** (6.958)	36.13*** (5.991)	1.662 (1.530)
نظام تعويم موجه لسعر الصرف	0.326 (0.520)	-1.129 (0.796)	-2.023 (3.534)
تداول حر لسعر الصرف	0.279 (1.108)	-0.828 (1.263)	3.895 (2.466)
التعويم الموجه لسعر الصرف X الإنتاجية النسبية (ق-1)	2.366 (1.515)	-4.170 (2.784)	-0.116 (3.673)
تداول حر لسعر الصرف X الإنتاجية النسبية (ق-1)	-2.141 (1.796)	-3.571 (3.094)	4.481 (3.957)
الإنتاجية النسبية (ق-1)	-5.200*** (1.640)	-1.884 (3.498)	1.532 (4.560)
ثابت			
الملاحظات			
الجذر التربيعي	4,254	4,254	168
التأثيرات الثابتة على مستوى الزمن	0.236	0.469	0.505
التأثيرات الثابتة على مستوى البلد	Yes	Yes	No
عدد البلدان	No	Yes	Yes
	162	162	163
ترد الأخطاء المعيارية الثابتة بين أقواس			
*** p<0.01 ** p<0.05 * p<0.1			

ملاحظة: البيانات تخص 163 بلداً. لضمان أن التغيير في مؤشر السلع الأولية خارجي، نستبعد بلدانا كبيرة - الولايات المتحدة والصين والهند واليابان وروسيا - التي تعد من المستهلكين الرئيسيين للسلع الأولية ويمكن لنشاطها الاقتصادي التأثير على أسعار السلع الأولية العالمية. فترة البحث 1990-2017. يضم تحليلنا 18 بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولم يتم إدراج الضفة الغربية وقطاع غزة لأنها تقتصر إلى إجمالي الناتج المحلي الكافي، والتغيرات المتوقعة في النمو، وبيانات تشين-إيتو. ومن المفترض أن يقترب مؤشر تشين-إيتو في العراق تدريجياً من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2018.

الملحق (ج): استدامة المالية العامة

ج1. حساب الدين: الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت نسبة الدين

• نوع واحد من الديون: أولاً، نعتبر السيناريو الأساسي مع نوع واحد من الديون. نبدأ بقيود على ميزانية الحكومة:

$$(1 + r_t)D_{t-1} - PB_t = D_t \quad (C1)$$

مما يعني أن الدين الجديد D_t يساوي الدين القديم زائد الفائدة، $(1+r_t)D_{t-1}$ ، مطروحاً منه الرصيد الأولي الجديد PB_t . جميع الحسابات مقومة بالعملة المحلية. تقسيم المعادلة على الناتج الاسمي للبلد يساوي:

$$\frac{D_t}{Y_t} = (1 + r_t) \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} - \frac{PB_t}{Y_t} \quad (C2)$$

$$\text{or, } d_t = \frac{1+r_t}{1+g_t} d_{t-1} - pb_t \quad (C3)$$

حيث D_t هي نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، و r_t هي سعر الفائدة الاسمي، و g_t هي نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

لتثبيت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، أي $d_t = d_{t-1}$ ، (ج 3):

$$pb_t = \left[\frac{1 + r_t}{1 + g_t} - 1 \right] d_{t-1} \quad (C4)$$

وبالمثل، فإن تثبيت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في المستقبل، أي $d_{t+1} = d_t$ (ج4)، يعني أن الرصيد الأولي المستقبلي يعتمد على سعر الفائدة المستقبلي المتوقع ونمو الناتج المتوقع مستقبلاً.

$$pb_{t+1} = \left[\frac{E(1 + r_{t+1})}{1 + Eg_{t+1}} - 1 \right] d_t \quad (C5)$$

• أنواع الدين المتعددة: يمكن تقسيم أنواع متعددة من الديون إلى إجمالي الدين ومتوسط سعر الفائدة المرجح. نبدأ بالمتطابقة الحسابية،

$$(1 + r_t^1)D_{t-1}^1 + (1 + r_t^2)D_{t-1}^2 - PB_t = D_t \quad (C6)$$

حيث D_{t-1}^1 و D_{t-1}^2 هما نوعان مختلفان من الديون (مثل الدين المحلي والدين الخارجي). (C6) يساوي:

$$d_t = \frac{1}{1+g_t} \left[(1 + r_t^1) \frac{D_{t-1}^1}{D_{t-1}^1 + D_{t-1}^2} + (1 + r_t^2) \frac{D_{t-1}^2}{D_{t-1}^1 + D_{t-1}^2} \right] d_{t-1} - pb_t, \quad \text{or } d_t = \frac{1+r_t}{1+g_t} d_{t-1} - pb_t.$$

$$1 + r_t = \left[(1 + r_t^1) \frac{D_{t-1}^1}{D_{t-1}^1 + D_{t-1}^2} + (1 + r_t^2) \frac{D_{t-1}^2}{D_{t-1}^1 + D_{t-1}^2} \right].$$

وبالمثل، إذا كانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في المستقبل ستستقر، فإن المتطابقة الحسابية (C6) تنطوي على رصيد أولي مطلوب في المستقبل:

$$pb_{t+1} = \left[\frac{(1 + Er_{t+1}^1)\omega_t^1 + (1 + Er_{t+1}^2)\omega_t^2}{1 + Eg_{t+1}} - 1 \right] d_t \quad (C7)$$

حيث ω_t^1 و ω_t^2 هما وزنان لهذين النوعين من الديون، أي أن $\omega_t^i = \frac{D_t^i}{D_t^1 + D_t^2}$.

(C7) تشير إلى أن الرصيد الأولي المستقبلي المطلوب سيرتفع مع أسعار الفائدة المتوقعة وينخفض مع ارتفاع معدل النمو. وهذا يعني أنه إذا كان من المتوقع أن ترتفع مدفوعات الفائدة، فيجب على الدولة أن تحقق فائضا ماليا أكبر لتمويل مدفوعات الفوائد.

ومن الأمثلة على ذلك أن يكون أحد أنواع الديون، مثلا D_t^1 ، هو الدين الخارجي. فيساوي سعر الفائدة الاسمي المتوقع سعر الفائدة بالعملة الأجنبية مضروبا في الانخفاض المتوقع لسعر الصرف، أي أن (C7) $(1 + Er_{t+1}^1) = (1 + r_{t+1}^*) \times E(\Delta E_{t+1})$. تصبح (C7)

$$pb_{t+1} = \left\{ \frac{(1 + r_{t+1}^*) \times E(\Delta E_{t+1}) \omega_t^1 + (1 + Er_{t+1}^2) \omega_t^2}{1 + Eg_{t+1}} - 1 \right\} d_t \quad (C8)$$

ج-2 حساب رصيد المالية العامة الهيكلية الأولي

حساب رصيد المالية العامة الهيكلية الأولي مبني على المعادلتين التاليتين:

$$\log\left(\frac{G}{G^*}\right) = \theta^G \log\left(\frac{Y}{Y^*}\right) \text{ و } \log\left(\frac{R}{R^*}\right) = \theta^R \log\left(\frac{Y}{Y^*}\right)$$

حيث Y و Y^* هما الناتج الحقيقي ومكون اتجاه الناتج المرشح من قبل هودريك بريسكوت؛ و R و G هما الإيرادات والنفقات الأولية الحقيقية (باستثناء إيرادات الفوائد ومدفوعات الفوائد)، و R^* و G^* هما الإيرادات والنفقات الهيكلية الحقيقية (صندوق النقد الدولي، 2011). واتباعا للأبحاث ذات الصلة وصندوق النقد الدولي (2011)، وضعنا $\theta^R=1$ و $\theta^G=0$ لحساب R^* و G^* . والحجة على $\theta^R=1$ هي أنه إلى الحد الذي تظل فيه معدلات الضرائب دون تغيير، فإن الإيرادات تمثل نسبة ثابتة من الناتج. على العكس من ذلك، من الصعب التفكير في عنصر الإنفاق الحكومي الذي يرتبط تلقائيا بالدورة الاقتصادية، أو $\theta^G=0$. رصيد المالية العامة الأولي PB^* يساوي G^*-R^* .

ج-3 العلاقة بين الدين والرصيد الأولي

وفقا لميندوزا وأوستري (2008)، ندرس كيف يتفاعل رصيد المالية العامة الأولي مع الدين في الفترة السابقة. والمواصفات هي على النحو التالي:

$$pb_{it} = \beta_0 + fe_i + \beta_1 \widetilde{g}_{it} + \beta_2 \widetilde{y}_{it} + \rho d_{i,t-1} + fe_t + fe_i + \epsilon_{it} \quad (C9)$$

هي pb_{it} رصيد المالية العامة الأولي (كنسبة من الناتج)، \widetilde{g}_{it} و \widetilde{y}_{it} هما تقلبات مؤقتة في الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي. على وجه التحديد، $\widetilde{g}_{it} = \log\left(\frac{G_{c,t}}{G_{c,t}^*}\right)$ و $\widetilde{y}_{it} = \log\left(\frac{Y_{c,t}}{Y_{c,t}^*}\right)$ هما المكونات الدورية المرشحة من قبل هودريك بريسكوت للنفقات الحكومية الحقيقية والناتج الحقيقي. و $d_{i,t-1}$ هي الدين كنسبة من الناتج في الفترة السابقة. fe_t و fe_i هما تأثيرات ثابتة على مستوى الزمن والبلد. و ρ الإيجابية تُظهر علامات الاستدامة المالية، لأن رصيد المالية العامة الأولي يتحسن عندما يزيد الدين.

وللمقارنة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبقية العالم، نطبق الانحدار التالي:

$$pb_{it} = \beta_0 + fe_i + \beta_1 \widetilde{g}_{it} + \beta_2 \widetilde{y}_{it} + \rho d_{i,t-1} + \rho_2 MENA \times d_{i,t-1} + fe_t + fe_i + \epsilon_{it} \quad (C10)$$

الجدول ج1: العلاقة بين رصيد المالية العامة الأولي والدين

الرصيد الأولي/إجمالي الناتج المحلي		المتغيرات
56.23*** (8.324)	54.93*** (8.346)	الفجوة الإنتاجية
-54.51*** (2.646)	-54.41*** (2.654)	فجوة الإنفاق
-0.0471*** (0.00733)	-0.0471*** (0.00735)	نسبة الدين/إجمالي الناتج المحلي (ق-1)
	0.0301 (0.0230)	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا x نسبة الدين/إجمالي الناتج المحلي (ق-1)
-0.135*** (0.0409)		مجلس التعاون الخليجي X نسبة الدين/إجمالي الناتج المحلي (ق-1)
0.0971*** (0.0267)		البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا X الدين/إجمالي الناتج المحلي (ق-1)
-5.213 (3.651)	-4.768 (3.662)	ثابت
3854	3854	الملاحظات
0.263	0.258	الجذر التربيعي
Y	Y	البلد (التأثيرات الثابتة)
Y	Y	السنة (التأثيرات الثابتة)

ملاحظة: ترد الأخطاء المعيارية الثابتة بين أقواس، p<0.01 ***، p<0.05 **، * p<0.10

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي
التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل/نيسان 2020